

17.

شرح على المقدمة الفريفة للجماعة

للزرقاني

شرح على المقدمة الغررية للجماعة

للزرقاني

٢١٧٢

ش. ز

شرح الزرقاني على المقدمة المعزية للجماعة

الأزهريّة، تأليف الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف - ٩٩٠ هـ. خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

٦٩ ق

١٦٠٠

٢٥ س ٢٤ × ١٦ سم

نسخة جيدة، ناقصة الآخر - خطها نسخ معتار

الأزهريّة ٢ : ٣٨٤ - ٣٩٠، مدخل المؤلفين

المغرب : ٢١٨

١ - المذهب المالكي، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - الفوائد

الزكية في ح - لفاظ المقدمة المعزية.

شرح الزرقاني

شرح دار البصائر

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح المقاصد الفريفة الرقم ١٦

اسم المؤلف عبد الباقي بن يوسف الفهرقاني

تاريخ النسخ القرن الثاني عشر الهجري

عدد الأوراق ٦٩ ق ٤٤

ملاحظات ٢١٧٢

شراء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الدين الاسلام
ميسرا للعباد
والتقوى للعباد
والهدى للعباد
والنور للعباد

الحمد لله يقول العبد الفقير العاني عبد الباقي بن يوسف الزرقاني
اسعدنا الله بنور الايمان **بسم الله** رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين كما ذكرنا الذكر والصلوة والسلام
ذلك الغافلون **وبعد** فهذا شرح لطيف على المقدمة
الغريبة للجماعة الازهرية منصفه لنفسه ولين هو قاصر قليل في بيان
حسني والله ارجو قبوله ولو نه حاله تعالى وان يقع بمكان
نفع باصله لبعض بعضا منه من التشارع الميشي مع بعض هو
تسميات على كلامه من شرح يستحق العلامة التي على الجمهور
نفعنا الله به في الدين على المحضر والرسالة ومن الخطاب والبيان
مثيرا كالتشارة بصورة **التبصر** اي التفتي ولست في المذكور
بصورة **ع** والخطاب بصورة **ح** بالحق المصلي وللشأن بصورة
ت وجملة من حقائق **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله**
رب العالمين اردو لتسميه بالحمد لله اقدار في الاقتداء بالسلوك
الكتاب المجيد وعلا برهان اتحاد بين الابدان كلها في رواية
لاي داود وغيره كل امردي بال لايد بال الحمد لله قدام اكرم
وفي رواية للامام احمد في مسنده كل ذي بال لايقنع فيه يذكر
الله فهو ابر او قال اقطع قل في مسنده على التردد وروى في
في جامع كل امردي بال لايد فيه **بسم الله الرحمن الرحيم** وبقية الحمد
لله فان قيل ان ابتداءه بالسلمة فيكون البداءة بالحمد لله يقول
البداء بالسلمة فالجميع بين روايتهم متحدة قلن اجبي باربعين
احدها ان البداءة قسمان حقيقية واصفية والمراد بالابتداء
ما يشتملها بالسلمة مبدوءا بحقيقة والحمد لله مبدوءا بال
ضاقية الى ما بعد هذا اذ هي قبل المصروف لم يخلص ذلك الترتيب
لقوة حديثي على الحمد لله ولما قيل من ان بالسلمة ثمة الفصل واحد

المراد بالامور ولو غير تقوا
والصحيح اما يتبع به صلى الله
عليه وسلم مره

الاكابر

الاكابر ولذا اقتصر البخاري وبعض المؤلفين على ذكرها ثانيا
ان المراد بالحمد في الحديث ليس قول الحمد لله بل المفهوم الكلي
اي الوصف بالجميل على الجمل الاختصاصي على جهة النظم والتجيد
اذكرها الناصر اللقاني قالها ان الابدان اعلى محمول على الو
يعقوب عند الاكبر في جملة السلمة والحمد لله بل والتشبه هو
والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر
مبداءه فالما بعد ذكره بعد هذا ولذلك ترك الايمان بالماضي
على السلمة في الحمد لله لا يكون الحمد تابعا وان السلمة
والحمد لله لما جمعا وافترا حاصرا كالشيء الواحد ذكرها الزرقاني في هو
حاشيته على الناصر اللقاني عن بعض شيوخه قال وهذا الجواب
الاخر ظاهر فمما في يوم من عن فاصل اللهم الان يقال الغرض
حصول الجمع بينهما في الجملة فان قلت لم ترك العاطف على
الاكابر الاولين فالجواب من وجهين احدهما انما على تقدير
المعلق فعلا انه لو عطف الحمد لله لم يرم جملة اسميه على فعليه
وهو خلاف الروي ثانيا انه تركه ابتداء في ان هذا المقصود
بالاقتداء ايضا كالاول بخلاف ما لو عطف فانه يكون تابعا
انتضى واعلم ان التعارفين بين روايتي السلمة والحمد لله انما
تجصل بامور خمسة احدها ان يكون البدوء فيها حقيقيا
اي بتراد بالبدوء فيها البدء الحقيقي ثانيا ان يكون البدوء
متممها ان تكون الباقي بسم الله وفي جملة الله الواقفون
في الحديث سلمة لبيد لا لا يستهان ولا لا يستهين رابعها
ان يكون المراد بالبدء البدء القوي خامسها ان يكون المراد
بالسلمة والحمد لله الوارد في الحديثين لفظها لا لفظها
السلمة والمفهوم الكلي الحمد لله بالجميل وقد افرق المانسون
في قصصها اقتصر على من الاول قول الجمل الاقتداء

في

ير

خصوص

في احدى علي الحقيق والآخر على الاضافي كما مر وبعضهم اقصر على
 علي الثاني بان البداءة فاحتج المصنف والعبادة لا ايص
 وبعضهم اقصر على منع الثالث جعل الباقي الحديث اوفي لحد
 الاستغفارة والاستغفارة بشي لا ثبات الاستغفارة باخر على الاول
 ويجعلها للعبادة وهي تفيد في وقوع الافند بالشيء على
 وجه الجزئية ويذكره قبل السورة في الشيء فلا فضل فيجوز
 ان يجعل احدها جزا من الشيء ويذكر الاخر قبله بدون فصل
 فيكون زمان الافند هو زمان التلبس بهما على وجه الترك
 في الفعل المبدوء باله الا في افند ايه فقط ونحو ما تقدم من جعلها
 للاستغفارة لا على الثاني واللاتين ابي شريف لجاستيها على السورة
 عقائد النسفي للسعد ولا غير يورد الست اي لذلك يا مرقان
 الملائكة في القاسم ردها بقرعة عليه وبعضهم اقصر على السورة
 بانه لا مانع من جعل احدها عبادة واية نطقا والآخر كتابة وبعضهم
 اقصر على منع الخامس جعل العبادة على لفظها والحمد لله على التبر
 الذي اعني الوصف بل على الجمل الاختباري كما تقدم ايضا
 فاعرق ذلك فانه حسن قل من يثبت عند المواقفة بين الحديثي
 فلا بأس باضافة الى المطرفات المحفوظات في السجدة والحمد لله
قائد في الحمد فيجب كثيرة فيها التوب الجزيل في الحمد
 لله عز العالمين جميع محامدة كما علم منها وما علم عدد دخل
 كلهم ما علم وما علم ومنها اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال
 وجهك ولعظيم سلطانك ذكرها العارف في السورة في الست
 وذكرها ورد فيها من الثواب العظيم وانها كما نعت اوردوا
 كان يستعمل كل واحدة منها في كل صلاة في كل صلاة وفي الحديث
 انه لو الحمد لله الذي لم يتخذ ولد الى اخره السورة قال شافعي
 والمراد ان ما لزم عليها حصل له السر ومنها الحمد لله الذي

منع

ورد
 منها

رب

و العالمين حمد يوراني فهو ويكفي فريدة قال **ح** في قول المصنف
 لا احصي ثنا عليل فانصه وعن ابي نصر التمار عن محمد بن المنذر
 قال قال ادم صلى الله عليه وسلم سفلتي اي يارب بكس
 يدي فعلمني شيئا فيه مجامع الحمد والسيح فاو في الله ثنا
 ونفاني اليها ادم اذا اصبحت فقل ثلاثا واذا اعلمت فقل ثلاثا
 الحمد لله رب العالمين حمد يوراني فهو ويكفي فريدة فذلك مجامع
 الحمد والسيح افترى ولم يذكر ويدافع عنه وقوله سفلتي ه
 بكس يدي لعلة لانه اول من حرف بيده وستذكر ان ثنا الله
 في السجدة ما ذكره ان بعض الانبياء صنفه وفي الحديث
 كان اي عليه الصلاة والسلام اذا ارى ما كلمه قال الحمد
 لله الذي منعه تم الصالحات **واشهد** اي اقر باللسان
 واعترف عطف تفسير وفي بعض العبادات واو عن اي بالفتن
 لانها لا يبعد بها الا ان كانت عن صميم القلب كما في السعد
السلام اي لا معبود بحق **الا لله وحده** اي منفردة
 بالاسماء الحسنى والصفات العلى اولا وايدا **الاشرك** الله في
 ملكه ولا في استاياه ولا في صفاته قال تعالى هل تعلم له سميا
 وقال تعالى لو كان فيها الهة الا الله لغسونا **وان محمد**
عبد **وسر** **رسوله** ارسل الى الانس والجن قتل والملائكة والهمج
 خلافة قاله **الشك** وصح غيره انه ارسل اليهم ايضا **صلى الله**
عليه وسلم هو احيان في العزرة والحمد لله والشهادتين
 مستحان بعدها قاله **الشك** ولم يثبت على انه سيد كر المص في
 الباب الحادي عشر وجوب الصلاة عليه خارج الصلاة في
 العزرة وقوله واجبان اي يتاب على ذلك من ترك الوجوب
 وبما ترك الصلاة عليه مرة في عمره بعد بلوغه كما في الشافعي
 وزادك لشهادة الله مرة في عمره بعد بلوغه كما في المصنف

له بالنبوة اشهد وكذا يكون عاصيا بترك الشهادة

الرابع من شرح ام البراهين واما قوله كالحمد فام اردنا اجل هذا
من صرح بمصيانته بتركه مرة في عمره بعد بلوغه وفي شيخ الاكلام
عليه السلام عند قول ابن السبكي الحمد لله على نعمه يومئذ الحمد
بازديادها ان الحمد واجب لا يام بتركه لا تقا ولا يابى
وعليه فقولهم في تزيين الواجب هو ما يتاب عاين فعله ويطالب
على تركه اعلى في الجزين فلا بد على الجز الاول من هذا
التعريف النظر الاول المفصلي في معرفة الله تعالى لم يكن عرف
فانه اول واجب ولا يتاب عليه لانص عليه بن جماعة والقراي
لان التواب يقتضي معرفة من يتوب التوب انه لم يكن عرفة ووجه
جماعة الى التواب باعتبار الاسباب الحوصلية الى النظر وبعده
السعد وكذا اذا لم يترك فانه واجب لا يتاب عليه كما للقراي
ايضا وكذا لا بد على الجز الثاني ان يقتضي نية العزم على حصة
تندب له اعادة الصلاة في جماعة ولا يفتقر على تركه كما للسلام
والحمد على ما يفيد من شيخ الاسلام على المحلى قال وفي
وجوب الاسلام عليه في العزم تردد وتقدم جزم **الشيخ** بالرجوع
مع ان المعنى فيما سباني لم يذكر حكم السلام وقال شيخنا القلبي
ولحق الرماع السلام بها لختاورد على من جعله مستحبا من شيخ
المغرب قلن الآية دله على تساويهما انتهى ثم قال **الشيخ** عقب
ما مر عنه وتأكيد الاستحباب على قدر الشوق والمحبة وعنده
دخول المسجد والخروج منه وعند دخول البيت اذا لم يكن به احد
وعنده زيادته وبعد التشهد الاخير وعند السلام من الصلاة
وقبل الدعا وبعده وعند سماع ذكره واسمه او كتابته وعند الاذان
وفي صلاة الخبازة وفي الرسايل وبعد السجدة وابتهار الكتاب ووجه
وعند الشا عليه واذا قلت اي صوت الاذن وعند الفراغ من
الصلوة الصلوة والمساوي يوم الجمعة وليلتها والسبت والاحد

وفي

وتكر

وتكر الجماع والعشرة والتعجب وشبهة البيع وحاجة الانسان
وعن الاكل والاعراس والمواضع القليلة والامان الخمسة وفي
الدينج والبطاس قولنا انتهى واقصر بعضهم على القول هو
بالكرهه فيها وقطع بعض المكروهات المتقدمة بقوله **الشيخ**
الشيخ راجع عطاس او جماع عثرت **الشيخ** وتجب او يشترط ليس **الشيخ**
الشيخ او حاجة الانسان فاعلم عند هذا **الشيخ** كرهوا الصلاة على رجل شيخ **الشيخ**
اذا استغفرت منها عند الاكل مع انه في عياض والمواضع القليلة ولهم
في تحقيق المباني عن الشيخ داود ان منها الجماع ولذا اراد **الشيخ**
الشيخ او عند حمام وكل مثله **الشيخ** ومواضع الاقصد للترفيه **الشيخ**
وفي المعنى في التماس ايضا عن تحفة الملوك انه يلحق بالتعجب
الاقرار بالصلاة عليه عن الفطر كان يقال له عند الفطر ضاي
عليه محمد خوفا من ان يحمله الفطر على الكفر كما حكاه النووي
في الاركان وعن بعضهم واقرة وفي شرح التحفة المذكورة انه يحرم
التسبيح والتكبير والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه
وسلم عند فعل محرم او عرض سلبية او فتح متاع انتهى ما نقله
المصنف في شرح التحفة ولعل وجه تحريم ما ذكره عند الاخير ان
حمله اسم الله واسم النبي او كالاته لذلك الشيء ولم يذكره
الشيخ من مواضع الكراهة تحريم المكتوب بها من غير ذكرها او لا
المصنف على الشيخ داود ذكره في اخره لغيره من غير لابت
نقيم في التحلية ولم يعبه العلماء في المواضع المنهي عنها فقوله قبل
وفي الرسايل اي اولها واخرها قطعا وهذا في اخرها ففقا خلافا
لما نقله المصنف على الرسالة عن الشيخ داود واد بالرسايل
الملاقات قال **الشيخ** وجمع بين الصلاة والسلام احسا
لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية وحديثا
من قلة البركة بخبر كل كلام لا يبدى الله بذكر الله ثم بالصلاة على

لا

فهو الحق الكبر وهو وان كان متعينا يعمل به في فضائل الاعمال
 واعتما للكتاب لمخرج من علي في كتابه لم تزل الملايكة يستغفرونه
 ما دام اسمي في ذلك الباب وتغل الوان في مجالسه وعزوه كراهة
 الصلاة عن السلام الشيخ زروق في شرح الوعلية كراهة جبرود
 المحدثين او اول صلاة عن السلام والعلم انتهى ببعض اختصار
 ولم يطالع علي ما للوان في النقول منها **فاتباع الت** بل قال
 اي **ح** ولم اقول لاحد من الملايكة في ذلك اي كراهة الافراد علي كلام
 الامامية في اخر نسخة من المسائل الملقطة انه يلزم ولم يعزه وفي شرح
 الوعلية بنسبه الكراهة للمحدثين اي لا لفظها بها انتهى **قال**
ح ووقع في كتب اهل المذهب المتقدمين وقوعا شايعا ذكر السلام
 دون الصلاة هي اخبرني من يوثق به انه رآه في هذا الموضع وهو يدل
 علي عدم كراهة افراد السلام عن السلام وان كان لا يكره ذلك لظهور
 افراد الصلاة عن السلام بالاول لان الصلاة واجبة في المصيبة وحري
 خلاف اي تردد في وجوب السلام قال شيخنا الشنقاري ثم هل هو
 مطلوب به الجمع بينهما خاصة بنبينا اوله ولغيره من الانبياء من الخلاف
 استملا لا باحتصاصه به انتهى **علي الله عليه وعلى آله**
والرسلين والكل والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين
كلام الش واي وذكر في الانبياء ان السنتهم عربية له وسريانية وعبرانية
 فالعربي منهم محمد واسماعيل وهو دو صالح وسعدي ونظيرهم بغير العلم
 فقال **ه** سعي وهو دو صالح **ه** والذي فداه الله العرش ثم عده
 انزلي ونظيرها **ه** اي يقول **ه** همد اسماعيل وهو دو صالح **ه** سعي
 هم العرب الكرام كذا ورد **ه** والمراد عرب اللسان كما قدم **ه** فلا ياتي
 ان اسم اسماعيل ممنوع من الصرف للعامة والجماعة اذ لا يوجد في العربية
 اسماعيل فليسانه عربي واسمه عربي وقوله فداه الله العرش علي الصحيح
 فلا ياتي في ذكر الش بعد بان النبي اسحاق لانه قول الامام مالك

وجمع مستدلين بخبر الدار فطني بان النبي اسحاق اما بعد فيقول
 القيد الفقير الي الله تعالى ابو الحسن علي **الكتاب الثاني** الشافعي
 غفر الله له والوالديه ومشايعه واجوانه وسائر اهل السنة
المحمدية هـ هـ هـ بكسر الدال افصح من فتحها ما حوزة
 من قدم اللازم يعني تقدم **قاله** **ح** في شرح عقيدة **مسائل**
 جمع مسائل وهي مطالبون خبري يبرهن عليه في ذلك العام اي قيام
 عليه البرهان يعني مطالب الدليل لا البرهان المصطلح عليه عند
 اهل الميزان فقط ولا تكون المسئلة الاكسية اي ليسيه بالدليل
 وفرض بيان العلم كوجود العلون الخمس لا تقدم من مسائله ووقع
 في **ت** انه قال ولا تكون الانسية وتردد **ح** فيه وقال انه يثبت
 عن كسبية من العبادان **وعبر ذلك علي مذهبي الامام**
مالك ابن رحمه الله تعالى لينتفع بها الولدان وغيرهم
 شالله تعالى لحفظها من **كتاب** باب النبي بمهدة **السالك**
علي مذهبي الامام مالك في العبادان وغير ذلك اي الكاين هو
 كتاب العدة في العبادان وغيرهما من ابواب الفقه وما تقدم من قوله
 من العبادان هو فهو راجع للشيخين لا هو ظاهر **وسميتها بال**
العقيدة **نوعا** **الار** **هـ هـ هـ** مشتملة اجمالاً علي تفصيل **احد**
عشر بابا واعا بوقيل للكتب لان القاري اذا ختم بابا وشعر في آخر
 كان استه او بيت كالسافر اذا قطع فرسها ولذا كان الغرض من سررا
 قاله الزمخشري وقال السيد عيسى ولا انه اسهل في وجدان
 المسائل والرجوع اليها وادعي بحسن الترتيب والنظم والالزام
 تذكروا المسائل منتهى **الباب الاول**
في الطهارة هي لغة النقاظة والتراحة مطلقا لا وصف الحسينية
 والمعنوية كانه توب كاقاله مزروق وشرا قال بن عرفة صفة
 حكمية توجب لموصفها جواز استحابة الصلاة به اوفيه اوله

اي هنا

فالاوليان من حيث والاخيرة من حدث انتهى وقوله حكمية اي حكم
 الشرع بها اي بلايتها الصلاة به اوفيه توجب اي تيسر وقوله
 لموصوفها اللام لتبني اللز او للاستحقاق لا للتفصيل والمراد به
 التواب والمكان والتخص ولذا قال به اي بالتواب اوفيه اي في
 المكان اوله اي للتخص مكلنا ام لا وقوله استباحة الصلاة
 اي طلب اباحتها اي نطلي اباحة الدخول في الصلاة بمنزلة
 قبل الطهارة لغيره ففتح الصلاة الطهارة اي فاذا وجدتها
 نيق هو اطل اباحة الدخول فيها وقوله فالاوليان اي طهارة
 التواب والمكان يكونان من حيث اي من اجل حصول حيث وهو
 ذات النجاسة وختمها والاخيرة وهي طهارة السجدة تكون من
 حدث اي من غير قرب على الاعطاء كالتحليل او بمعنى كمنقضى
 الوضوء واورد على ترقية امورا احدها طهارة المية فانها اوجبة
 استباحة الصلاة عليه لا بغيره اوله تاينها طهارة الدفنية من
 لبطاها زوجها المسلم فانها اوجبة استباحة التمتع والتمهانه
 لا يستعمل الوضوء للدخول على السلطان او للسلوة من غير مس
 معصو واجيب في الثلاثة بان الطهارة توجب لموصوفها
 استحقاق الصلاة بشرط وجود الشرط واستنفا الموانع الثلاثة
 المذكورة فلها في تيسر الصلاة لولا مانع الموت والكلو وعدم
 رفع الحدث في الثالث على ان الثالث ليس بطهارة بشرطه
 والتعريف بها ويقابل الطهارة النجاسة وعرفها ايضا من عرف بغير
 منه حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به اوفيه اوله
 انتهى ولم يقله لما قال في الطهارة لان السجدة غير الموصوفها
 يقال له نجس وانما يقال له محدث فكيف قوله **الشرط** لو وجب
 اي الطهارة لما بين خمسة شروط الاسلام والبلوغ والعقل
 وترتقاء دم الحيض والتفاس ودخول وقت الصلاة ان كان لها وقت

والا

ولا فائدة لردة التيسر بها وزاد بعضهم بلوغ دعوة الرسول صلي
 الله عليه ولو كان الملك غير ساه ولا نايام ولا غافل ووجوده ما يليه من
 الما المطلق او بدله انتهى غير ظاهر فان الاكلام حقيقة او حكما لمن
 توفنا بعد عدمه على الاسلام بشرط صحة فقط لا بشرط وجوب لان
 الصحيح ان الكافر مخاطب بغيره الشرعية لكن لا يصح منم للا
 بالاسلام وبقى من شروط صحة فقط فعلية مع غير مانع الطهارة عنه
 وعن اعطائه بخلاف من توفنا حاله خروج الحدث خارجا منه او حاله
 كون الاعطاء بها مانع يمنع وصول الما بشرط صحة فقط ثلاثة وما ذكره
 من كون البلوغ ودخول وقت الصلاة الحاضرة او تذكر الفايضة
 وكون الملك غير ساه ولا نايام ولا غافل شرطا وجوب صحيح ونقي
 ثلاثة شروط ايضا وهي التذوق على استعمال الما والشغل في الحدث
 وعدم الاكراه على ترك العقل فشرطا وجوبه فقط ستة وما
 ذكره من كون العقل وارتقاء دم الحيض والتفاس وبلوغ دعوة
 الرسول صلي الله عليه وسلم ووجوده من يليه من الما المطلق
 شرطا وجوب فقط غير ظاهر فاهذه الخمسة شروط وجوب
 وصحة معا بشرطه ثلاثة اقسام شرطا صحة فقط وبشرط
 وجوب فقط وبشرط وجوب وصحة معا وقد من هذا من تيسر وطلبها
ع قال تعالى وانزلنا من السماء طهورا لما كانت الطهارة من شر
 طها الما الطهور سؤد نزل من السماء اوتيج من الارض او كان في البحر
 ذكر الآية الشريفة دليلا على طهورة ما السما اي الذي كان
 مدعي لها اذ كان من الطهور ما السما لقوله تعالى الآية وانزلنا
 من السماء والمراد بالانزال من السماء المطر والندى والثلج
 والجليد سوا ذان بنفسه او بعلاج واما البحر من السماء
 لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء فاستنياه في الارض والماء
 اسم جنس جمع في الكثرة على مائة في القلة اموة والظهور في اللغة

على

الما

ما

ما يتطهر به قاله المتأخر في الشرع ما يتطهر به على وجه عظم
كما أسأله المصنف في الآية بقوله **الما الطهور ما كان طاهرا**
نفسه كالجس دخل فيه ما الورد والزعفران ونحوهما **مطهرا**
لغيره كالفضل خرج به ما تقدم وكل ماله قيد لازم ادعوا الورد
والبطيخ ونحوهما لا يصح ان يقال فيه عرفا هذا اما من غير ذكره ولو
الما الطهور وهو مراد في المطلق عند جمع فهو الذي يصح ان يطلق
عليه عرفا اسم عام من غير قيد لازم سواء لم يقيد ليس بلام وسواء
اصلا كقولك في ما البحر او المطر او البدر هذا اما ان يقيد ليس بلام
وصفا او اضافة كقولك فيما ذكر ما البحر وما المطر وما البدر **الما الطهور**
او لما قيل المراد به المالح لانه الذي يتوهم فيه عدم الطهورية لنفسه
ان ملحه مالح ورجحه منقن والدليل على ظهوره في قوله تعالى فان
تخذوا حذركم الذناب واخذ الذناب هو الطهور ماواه الحلال حسنة ولا حلال
كان التمثيل الما التابع من بين اصناف صل الله عليه وسلم واختلفوا فيه
هل هو الجاد معدوم وهو قول اكثر العلماء كما حكاها عياشي وعنده
او تكثير موجود ويترقى المصنف للطهور متناهل له على كل القولين
اي من عرفه بانه الباقي على اوصاف خلقته غير مستخرج من زمان ولا
حيوان فانه انما يشتمل على ما عاين انه تكثير موجود لا على الاول فان
قلت حكايته القولين استكمال لانه الجاد معدوم على كليهما
اذا حصل به تكثير عالم يكن موجودا وانما وجد بعد عدم فهو الجاد
معدوم فليكن يكونان قولين متقابلين قلنا مراد من قال انه
الجاد معدوم انه خرج من ذاته عليه الصلاة والسلام ما ورا
من قال انه تكثير موجود ان الما الذي وضع يده فيه كثر ببركة
ولم يخرج من ذاته صل الله عليه وسلم مالا يقطب طاهر المباد
على هذا القول فانه ظاهر في الاول ولغظته بن زائدة على
الاول اذ لم يبين انه كان من اجزاء الاصابع وفي الشيخ سالم

فتبينوا

النوري

النوري عن عياشي وغيره في كيفية القول الاول ان الما خرج من ذاته
احدا بعد انتهى ثم انه على القول الاول استوفى من مياه الدنيا والآخرة
لانه البليغين ذكر ان ما ذكرهم افضل من ما كثر لفضل قلبه به فليكن
ما خرج من ذاته قاله **ح** اي واما على الثاني فيحتمل انه كذلك ويحتمل
ان ما ذكرهم والكثرة افضل اي لانه الله تعالى اعنت بحلي نبينه
حين قال انا اعطيناك الكوثر على احد التفاسير ولانه من مياه
الآخرة ثم ما ذهب اليه البليغين من افضلية ما ذكرهم على جالته فيه
السيوطي قايلا ان الكوثر افضل من ما نبع من بين اصنافه **السيوطي** ولو
لو يميز زمزم خلا فالن شعبة وكذا اما ابا يوحى فخلا فالبعضهم اي
القرطبي **ح** في قصر الطهورية على ما البيراني كانت ترد هذا الناقصة
لان ما عداها محل عذاب مستند لا بما روي انه صلى الله عليه وسلم
امر بخرجه ما نحن من ما فيها وقال لا تخرجني هو لا المدينين اللواتم
باكون قاله **ح** وقول خلا فالن شعبان قد يوههم انه قليل لجاستها
وليس بمراد فقد قال الجوزي المشهور ان ما ذكرهم بنو ضابة و
يزال به الجحاسة بلا خلاف الا ان ابن شيسان قال لا تزال الى الجنة
تشرى بقاله انتهى ونحوه لابن عمر فقوله من شرب منه خرج منه
بطهورية قاله **ح** والظاهر كراهة ان التقاطع به ويفضل به الميت
على الحي لان ابي لا يرجي من بركته وقوله مستند لا بما روي
لغيره اي وفهام عن الشرب منها ايضا وامرهم ان يستقوا من
البيراني كانت ترد هذا الناقصة وقد علمت اما بالبرائة ولا يستقر
فيه الا للام كما قال البجليين ولما بالوحي له كما استقر الملامه
الحاقا ابن حجر التوليبي وفي امره بالاستغفار منها دليل على التبرك
بما نار الصالحين وان تقادحت اعصارهم اي لان الناقصة كانت
توردها اما من صالح او مع قومه المطيعين او لم يرد التبعية هو
لصالح وانما زنا به الصالح كانا الصالح واختلفت الناقصة في

في الشيء عن غيرهما من قبلة ابارثود وهل هو على الترخيم
 او الكراهة وهو الرابع عندهم قال **ج** وعلى انه ممنوع الاستعمال
 فانه يظهر به وجهه صحت كذا ينبغي قال **ج** ايضا وقد اجاب المشهور
 القابل بظاهره الجمع بانه ليس في الحديث ثبوت الخواصة وانما فيه
 ما استحقاقه وعرضه ولم يرو انه صلى الله عليه وسلم امرهم بفصل
 او غيرهم وايديهم منه وما اصاب ثيابهم منه ولو وقع ذلك لقتل على
 انه لو قتل لما دل على الخواصة لا لغيره ان يكون ذلك جبالا في الخواصة
 ذلك لا انتهى وما لئيم على ان ابارثود في قوله فلا يجوز نقل **ج** وقد
 ثبت في فضل النبي انه صلى الله عليه وسلم في القول ما لئيم على ان يراها وعدم
 الجواز في كلام **ج** صادق بالكرهية والحرمة فليس في جزمه
 بالحرمة كما في ما يرم على ما روي الشافعية والفرق فرق فقلت
 انرا كما بالاعتقاد وانه التراب قال **ج** وانما في المص على ما ابر
 والبيرز دعي لم يقول لا يجوز التطهير الا بما السما مستند لا
 بالالة المنقذة وانزلنا من السماء طهورا ولا دليل فيه لقوله
 تعالى في الآية الاخرى فسلكه بياض في الارض انتهى **والمطر**
لم يتغير شيئا من اوصافه الثلاثة اي ما ذكر من البحر والبر واليطر
 فلا حاجة لقوله **للماء** ولا خصوصية لما نظره كدليله ولا غير ذلك
 وان كان اقرب من كونه الثلاثة **وهي اللون والطهر والنجاسة**
عنه فالبابا للبن والفسل وها ظاهرات **والبول والقدح**
ما نجس فان فان تحقق او قل انه يتغير شيئا من اوصاف
الثلاثة كما ذكر ما يسلبه الطهورة سواء قبله الطهورة اي
 امر لا او نحو كدم وزعران **فانه لا يصح الوضوء** ولا غسل
 ولا الاستنجاء ولا ازالة النجاسة ومعلوم قولنا تحقق او قل انه
 لو تحقق تغيره لكان يكتفى في تغيره هل هو من جنس ما يتغير فانه
 لا يسلبه الطهورة وكذا لما المتغير رتبة برجحة الفطران في

المسافر

الشيء

المسافر والرب وهل البرادي او بحر منه الراس بانطوائه وان تغير
 اللون او الطم يضر مطلقا ومحل هذا التفصيل عالم يكن دبا غافي
 وعامن ما فان كان دبا عالم لم يتغير تغير ربح الماء ولا لونه ولا طعمه
 ولو شيئا لانه كما يتغير بالموكافي زروق عن الشيء قال **ج** ولكن ينبغي
 انه كحل الساقية اي البير ساقية ام لا فان كان بينا من والا فلا كما هو
 المتقول فيها **والتغير بالطاهر ظاهر** غير طاهر **ولا يستعمل في**
العادات النجس وطبخ ولا يستعمل في البضاعة ان من رفع حدث
 وخبث **والتغير بالنجس نجس** اي متنجس **لا يستعمل في**
العادات ولا في شئ من البضائع واذ تغير الماء ما هو من
 قوامه **اي حقيقته** **التراب والماء** اذا لم يطرح فيه اتفاقا وكذا ان
 طرح فيه اتفاقا وكذا ان طرح فيه فقد اوى المشهور بخلاف
 بن يونس فيه ورجح انه يسلب الطهورة وهو ضعيف فلا يسلب
 الطهورة سواء كان معدنيا وهو الذي يؤخذ من معدنه خارج
 او كان اصله ما وجد اتفاقا في هذين القسمين او كان اصله تراب
 الارض وضعه بالنار فانه لا يسلب الطهورة على الرابع خلافا
 لحكاية المختصر الترددية وفي قسم رابع وهو ما صنع من بيان
 الارض كالصنوع من ارضها **اي ما يخرج من ارضها** وهذا
 يتفق فيه على السلب قاله **ج** **والتورخ** او عتولد منه **كأ**
الطين فظاهر كغيره ولو فضل منه ثم التقي به او في ما اخر
 كان التغير مينا ام لا ودخل في كلامه المتغير بالسمل الى نفسه
 كزفرة وامان ما في فيه فحكم الطهارة الطاهر الذي يتغير
 تغيره به وانظر تغيره بغير السمل الى هل يضر ام لا لانه لا
 ينقل عن الماء والطاهر الاول لانه ليس بمجولد من الماء وليس
 من اجزاء الارض وقد اخرج بان فضلة التماس الخارجة منه
 لها رجة كرهية وتغير الماء اذا كان قليلا ودعوى بعضهم انه

انه لا يضر المتغير جزء السهل ولم ينقل ما يدل له لا يلتفت لها وجملته
السايطي في النقي محل نظر فان قلت هو ما يفسر الاحتراز عنه فهو
كالورق والنق قلت هذا ايقل المتغيره فنزل منزله مما يدل سقوطها
من الورق والنق **مسألة** محل كون المتغير بالمتولد من المالا يضر
ما لم يطرح فيه فانه يطرح فيه فانه يضر قاله بن عازي بخلاف المالح فانه
لا يضر المتغيره ولو طرح كما هو ظاهر المختصر خلا **مسألة** ولعل الوقت
وبين المتولد قوة تغير يرفع الما او طهره او لونه بالطلب المطبوع ذو
المالح المطبوع قاله **مسألة** وما اخبر به في التمساح مما لو لفتوله حياة الحيوان
من عجائب امره انه ليس له مخرج فاذا اقتلا خوفه بالطعام خرج الى البر
وفتح فانه يفتح طائر ايقال له القطع فافلحة ذلك من فيه وهو طائر
رقا صغير ياتي لطلب الطعام فاكون في ذلك غزالة وراحة للتمتع
وبعد الطائر في راسه شوكه فاذا لعلق التمساح في عليه خمسة فينقش
انتهى **او يطول الملك فانه لا يضر ويستعمل في العاديات والصلوات**
واذا وقع في الظليل الذي لامادة له كانية الوضوء للترومي والى
الفصل للنقل ولذا هي قليلة بالسبب للترومي ايضا على المتخذ
خلا فالتبينة كلاله والمتغير فيهما التوسط لانية التوسوس والخ
جد **الحاشية** رايه في علي فطرة في جرة ولا يكره ما حلت فطرة فيه كذا
الناظر الثاني ونسبه الشيخ نساه وفي **مسألة** ان حمل الفطرة فله
استماله فيما اذا وعليها اولى وانظر ما قدر الفطرة **مسألة**
فانه يصح الظهور على المشهور ولا يبعد صلاته خلا فالقول
بن القاسم انه ينجس بتركه وينجم قال لكنه اذا استعمله في الوضوء
فما قلت اوله محرمة مراعاة لما يقول بالخلاف والا فترحم
منجس ومشي على كلامه في الرسالة فقال وقيل الما ينجس
النجاسة وان لم تغفره وهو ضعيف كما علمت وسياتي دليل المشهور
واحتراز بقول الذي لامادة عن قليل له مادة كالجاري في قاعة

حلت

حلت بها نجاسة فانه كاللؤلؤ لا يكره مع وجود غيرها وتغير ملابسه النجاسة
لما من محل سقوطها الى غشائي الخية الا ان يميل الريح جري الماحل بلبسه
بها كما قبله فيفتوح حينئذ غاية ما انتهى اليه اماله الريح كذا **مسألة** عرفة
وبعبد السلام وجبت الاية في كلاهما ورد بجنه وقول المعركاينه
الوضوء المالك للتمثيل في حلق في كلاهما ان اقل من اية الوضوء فان له
هذا الحام على المولى عليه وقول **مسألة** مفهوم كانية وفنوا ما دون
انية الوضوء الفصل مستحسن بلح فيه من النجاسة التي لم تغير انما هي غير
مولى عليه فان المذهب ان المطلق لا يتنجس الا بما غير احد او هاتفه
بما يفرق عالبا ولو قل **مسألة** استعماله في حدث كما هو ظاهر
تغيره وقرره بعضهم على انه يكره استعماله في جميع ما يتوضون على
الظهور **مسألة** **ابن ابي عمير** وذهب الشافعي الى الما اذا لم يبلغ قلتي وحلق
لجاسة ولم تغير فانه يتنجس واستدل مالك بحدث خلق الله الما
طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه او طهره او رجه وبانه عليه الصلاة
السلام افيض الا بالذرة وبان عرقه ينجس جرة نصرانية وبغير
ذلك واستدل الشافعي بمفهوم حديث اذ ابلغ الما فليس لم يحمل
خبا فان مفهومه انه اذا كان دون الما فليس يتنجس وان لم يتغيرها
وها بالبناء دي حسماء به رطل وبالمصري على ما رجحه الرازي
ابن ابي رطل واحد وخمسون رطل وثلاثا اوقية الاربعة لغايس اوقية
كما توجه بعضهم ورجح دليل مالك بامور منها ان في حديثه لا يندل
بالمطوق والا كذلك ما استدل به الشافعي ومنها ان حديث اذ ابلغ
الما فليس ضيف السند كما قال بعضهم فان بن اسحاق احدث رواية
وقد تكلم في روايته مالك وهشام ابن عروة ويحيى بن معين الطائفة
وغيرهم وقال بن حنبل لا يوجد بما روى بن اسحاق الا بن المازني
ومد روايته ايضا بن الوليد وهو كثير الخطا وفيه غير هذا وهذا
بني في كسرة مصنف سنده ولذا لم يثبت به حجة عند العلماء وانما قاله

بما التا في حده انتهى وقال المزني كنت اورد ان الشافعي يبيح ما كذا
في التا والما اليسير المستعمل في الوضوء والفصل هو يدركه هـ
المنظير به اي يكره فعله في طهارة لا تفعل الا بالما الطهور سوا
كان يصلي بهام لا كالموضوء لزيارة الوليا ووضوء الجنب للموم هـ
وكذا كذا يكره في ان حكم الجنب هـ وجود غيره هـ ولا اعادة على
مستقلة مع وجود غيره كما استظهر هـ ولا يكره يتم فتران يتم به
مرة اخرى من ريتد والوق ان اما لا بد ان يعلق به متى هذا البدن هـ
انتهى وخلق في علة كراهة الا المستعمل قليل لانه ما ذوق وقيل لا
فه صديق قواه لكونه اديت به عباد وقيل للاختلاف في طهورة
وقيل عن ذلك وحقيقته ما قلنا من الاعطاء او افضل بها او كثر
او مثال المنفصل عنها ما في قصرية غسل يده به ودلها فيه وكذا
اخرجه ما على الدلك الوق بعد صب الما بمنزلة الطلوع ويجوز
عدم كراهة ما على ما السند من انها لا تسمى غسلة الامع الدلك
وهو انما ذلك خارجها ثم ان ما تقاطر من العطو الذي تم به الطهارة
او فصل به مستعمل بلا انزع واما ما تقاطر من غير الهضم الاخير
او افضل به فان يستعمله بعد تمام الطهارة في طهارة اخرى او زالة
حكم حتى فهو استعمال واستعمل في حدث ايقة وان استعمل قبل
تمام الطهارة فكذلك ان قلنا ان الحدث يرتفع عند كل عضو باق
والا فلا يكره ونقيدي الما باليسير اخبرنا عن المير فلا كراهة هـ
في استعماله بعد ذلك وكذا الوضوء على اليسير مطلق غير مستعمل
فاذهب عليه مستعمل مثله حتى كثر لم يتفق كراهة كل على ما انظر
بن الامام هـ التوب كراهة كل جز خلال انقادة فيثبت للجح عما
لكل جز هـ واستظهر بن عبد السلام انتفاها ثم اذا كنت
زالت الكراهة اما يبين مطلق عليه او مثله على ما لابن عبد السلام
ثم فرق حتى صار كل جزا بغير فصل فنورد الكراهة ام لا وهو الطاهر

لرواها

لرواها ولا موجه لمرورها ومفهوم قوله مع وجود غيره انه اذا لم
يوجد غيره فلا يكره وهو كذلك ان استعماله حينئذ واجب ولا يجتمع
وجوب وكراهة وفي كراهة استعمال الما المستعمل في غيره اي الوضوء
وكذا الفصل المستعمل في التبرد وغسل الجفنة والميدان والامر
وتجديد الوضوء والاوضعية المستحبة او لا يكره استعمال ما ذكر فيما يتبين
على الطهور قولان بالطهارة وعدمها وخرج عنها ما غسل
الزمنية النقية الجسد من الجفن لبطاها زوجه او ما لكها المسلم
فانه يكره استعماله بعده فيما يتوقف على الطهارة قطعا على ما هو
استظهر الخطاب وكذا اخرج عنهما ما الغسلة الراقية وما وضوء الجنب
للنوم وما غسل التوب الحالي من الوضوء وخوها ما لا يصلي بها فلا يكره
بعد قطعا فالاقسام ثلاثة قسم في التولين وقسم يكره مطلقا
قطعا وقسم لا يكره قطعا وقد تقدمت مرتين هـ هـ او من محل التوب
ما الغسلة الثانية والثالثة كما استظهر عـ باختلاف قوله ح الطاهر
كراهة قطعا بان يحتاج للوق بينه وبين غسل الجفنة والميدان ونحوها
ولا يظهر وما قد قدم ان المنفصل لما قسمان طاهر وجنس احتاج هـ
ليان الاعيان الطاهر والنجسة فقال **فما كذا**
ولو تولد من العذرة **فهو طاهر اذما وعذرة** ولو كلبا او خنزيرا
وقيل بنجاستها وجه المشهور الاول بالاصل ولان الحياة علة الطهارة
في الانعام لوجودها فيها وفقدها عند فقدتها فيلحق بها محل الشراء
عن الكلب والخنزير ولا يبطل الدوران وهو اقرب ان التي بغيره
وجودا وعدمها بوجود الطهارة في الانعام المذكورة مع فقد الحياة
لان الزكاة علة اخرى والمملوك المستعنة يخلق ببعضها بعضا هـ
وكذا الشرف في ميتة الادمي علة اخرى على ما ياتي من ان الصحيح
عليها في ميتة فعلم انه يلزم من الحياة الطاهرة وعند عدمها
الا لعله اخرى كاله في الذكي والشرف في ميتة الادمي وكذا

التي لا تنس لها سائله كما ياتي قبسه دخل في قوله كل حي الكافر
فان مدحها ومدحها بجهنم يري ان كاسلم في جميع ذلك قاله الابي
ودخل فيه اي الشيطان فان مدحها ان حال جنان طاهر كالكافر
والخمر يري ان قاله الوانوي انظر الرقاي **وكذا عرفه** ولو
جلالة او كافر او سكران حال سكران او بعده بقرب او بعد
والدليل على طهارته عرف لي غير الادمي انه عليه الصلاة
والسلام اجري في سائر ما ولا يتلو اعا لبا حال الجري من عرق وعي
طهارته عرف لي الادمي ان ام ركب لحن من عرقه صلى الله عليه
وسلم وجعلته في طيبها وقرها على ذلك والا فله عدم الاختصاص
الا الدليل **ولما به** اي الي مطلقا وهو ما سال من فم ما رواه
الدارقطني ان توفى ما افضل الي فقال عليه الصلاة والسلام
نعم وما افضل السباع وفي الموطا انه عليه الصلاة والسلام
اصفى للهرة الا ناحت حتى شربت ثم قال انها ليست بخسنة ولا خير
لها ما اخذت في بطونها ولما ما بقي شراب وطهورا وظاهر المص
طهارته اللسان خرج في قبلة او يوم تغفر له لا كاف من المعد
او الغم بناتي الجاري علي مدحها في السائل عن فم الناجم فم
ان يكون عطا لا نجسا قال **ولا وجه له** والظاهر ان كان من
الغم وظاهر وان كاف من المعد فكما قال النووي ان تغفر
والا فظاهر قال الدميري بفتح المنة وعرف كونه من المعد
بنسبة وصفته وقيل ان كان راسه على محدة من الغم والاف
المعدة وعالي كل حال يقتضي عا الارم فيه انتهى **والمحاطة** بسع
الخرقة في سبابهم **ودعه** لوجوده بكافيه على الله
عليه وسلم ومن الصواب والتابعين وتحدده على حدودهم
ولما بهم ولا يتوقفون ذلك في الصلاة ولا في غير طهارتهم
وظاهر المص طهارته ما ذكره عن غير كراهة وهو المرجح وقال

قوله من الغم يشير الى ما ذكره بعضهم
من ان الرقي ينبغ من تحت اللسان

صلى الله عليه وآله

زروق

قوله شاربه فم شرابا ان يكون شرابا
مكرما من الخمر

قوله يده قبل غسلها بقية الاضغاث وكانه
خمسها للختصر لان شانه التناول بها
والاصلاح هم
قوله حشران كالحية وكل ما يحشر في الارض
من الوجود هم

ولو علم الاذي لم يرد عليه ومسه
كما يظهر لان الكلام في الطهارة
فقط هم

قوله كما يفيد الخ هذا في طهارة نقطه
الدم نفسها وهي وقع فيها الجثث
والشرار الملائمة بين طهارتها وطهارة
البيضة هم

قوله ويحتمل ان يقال نجاسته هذا فيحتاج
لزكاة ان مات دفن انما اما بين الجري
والمدني فظاهر وقطعاه

قوله في حال حياته بل وبعد موته على المعتمد
من طهارة مبيته الادمي هم

زروق عرق شراب الخمر والدمي ولعابه ومخاطه ودمعه ولبنه
تكرم الصلاة بتوبان بني من ذلك حيث لم يتحقق نجاسته ولا
طهارته وهو خلاف ظاهر كلامهم ويعبر من كلام زروق هذا
انه اذا حل بني مما ذكر من شراب الخمر والدمي في بيوت الما فانه
يلزم استعماله كسور شراب الخمر وما ادخل يده فيه وانظره
ويعبر من كلام المعتمد ان هذه المذكورة اذا خرجت من بيت
فانها تلوث نجسة وهو كذلك اذا كان مما يمتنع نجسة والا
فظاهر **ويشبهه** ولو من طيور او سباع او حشرات وان لم يورث
صمطا وقيد في التوضيح بقا لان رشده باع سمها وفيه نظر
لان التقييد انما هو بالنسبة لابطاحه الاكل والكلام هنا في
الطهارة فقط **غير المدبر بالذال المعجمة** بانعاق في اللغة كما في
تقليق المم على الخنزير **وهو المنغير المنت** وقيل هو ما
عفن او هلا او مضغ او فرخا ميتا واما المروق وهو ما
ما خلت بياطه بصفاره فالظاهر طهارته كما ان الظاهر
طهارته ما وجد في بياضه اي وفي صفاره نقطة دم كما يفيد
قوله ان الدم المستحق نجس اي وهذا ليس بمسقوع اما وقد
وقع البحث في ذلك من جملة ما عرفت ولم يظهر غيره قاله الوانوي انه
وقول المص غير المدبر طاهر بغيره بالخارج قبل الموت اذا ما خرج بيرة
نجس فيما يمتنع نجسة واما ما يمتنع طاهرة فالظاهر طهارته
ويحتمل ان يقال بنجاسته كنجس ما ذكي اذا لم يتم خلقه ولم يثبت
شعر وبعد المعتمد لم يستثنى الخارج بعد الموت كما استثناه الخنزير
لان كلامه في بيوت الجي لا في بيوت الميت ولذا قلنا ان استثناء
الخنزير ما بعد الموت منتفخ لان كلامه في بيوت الجي **ولبن** الادمي
في حال حياته **وطاهر** **ولبن** مباح الاكل طاهر كاللبن والدم
والا بل وقد ذكر بوله ورجحه اي مباح الاكل ونصيره

[illegible]

فقره مما حله الحياة عزه الشرف وطهر
خلقه الشافية وروحه خيرة
اما ان قلع فاصله تايعة للجبل طيرة
ونجاسة هم

أي المصير

في

ועל דג =

انظر ٢ بخلاف ما لا يعمل اليها فيباح اكله وفصلته ظاهرة وما
شك في وصوله لها فالظاهر ان مكره الاكل وفصلته بخسنة
وما وجد من الفار في المركب ففيه هذا التفصيل **والفجح خمس**
وما ما ابيض حتى قاله **النم** وقال **هو المدة** بكسر الميم
التي لا يخالطها دم **والعدس** اي ابيض رقيق مختلط بدم قاله
النم ونحوه **قال** هو ما يخرج الرقيق المختلط بالدم قبل ان تظلم
المدة انتهى **قال** الجرح الرقيق غير المختلط بالدم لا يسمى صديدا
ولا يقال **القول** في تفرقه تحت وسما تحت على التفرق تأمل
والدم المسفوف عن الادبي او غيره وهو المنفصل عن الجرح
في غير ما يتفرق لكانه كالمسمل واما ما يتفرق لكانه فهو المنفصل
عند ما اوتىها او قبلها جرحه ونحوه واما ما يتفرق عنه بعد الكا
بغيرها فهو الدم الباقي في العروق وهو ظاهر وعاي هذا القول
بان ميتت السم والذباب طاهرة لا يمارض القول بان دمه المسفوف
خمس لما علمت من ان المنفصل عند المذني زكاة شرعية عند
اوتىها او قبلها مسفوف فهو خمس والمنفصل بعد طاهره
غير بذكية من ميت او حي يتفرق زكاة ام لا كالمسك بخمس ويؤخذ
ان ميت الذباب طاهرة وان كان قبه دم لانه منقول لا ذاتي
وسم طاهرة ميتة ذي النفس السائلة ان يكون ذابا كما
في التوضيح وغيره **ثم** سئل **عن** حكم النفس ونحوه
من السم الذي يملح ويحمل بعينه عاي بعض **قال** جاب بقوله
الحمل ان غسيل دمه وفتح تحت لا يخرج منه دم يثربه بعض
الظاهر والا فمخمس كما يستفاد من كلامه بسند انتهى **والقبي**
للتفريق عن حالة الطعام خمس وان لم يتأبه احد او صاف القبي
والسكر الخمر وهو ما غيب العقل دون الخوس مع شدة
وفور خمس واما المفسد ويقال له المخدر ابيض وهو ما

العقل

العقل دون الخوس لام شتان وطوب كالاقيون والمرقه ما
غيبها لام شتان كجب البلاد ووالد اوتى فطاهران ويترتب
على السكر ثلاثة احكام الخماسة كما قال المصنف والحد على مستعمله
وحرمة تناول القليل كالسكر بخلاف الاخرين فطاهران ولا حد
عليه مستعمل منها وانما الحرام منها ما يثرب العقل مع عدم الجرح
والتفريق في الخمسة فاحتال الشيخ عبد الله المنوفي انها
من السكر واختار العراقي انها محدثة وصح في التوضيح
وان مروي وعليه ولا حد على مستعملها ولا حرم قليلها
الذي لا يثرب العقل وطاره ونحوه القوي لذاتها ونحوها
الماض اذ انها كالجرح وكما ولها كرامة ومخشي منه الفتنة
اولا لاجتماع عليها في غيبة اولادها واربها بدون هو اى اى
زيادة عن معتادة منها وهي نافعة للبلقي والزرقي فانظر
ح والجرم شر بذهاب الامايق عقله فقه او يصير جسيما
ويجزم شره عاي من يقب عقله فقه لا على من لا يقب
عقله كما يفيد كلامهم الا ان يمنع السلطان او ما قد عند شرب
فيجزم جسيما لان مدح ماله وجوب طاعة اهل السلطان
في غير المقضية فاذا منع من مباح وجبت طاعته فيه كذا
اقتاب **ع** عن سوال فيه علم من هذا الجواب وله فيه جملة
وسيل ايقاعه وان شخضا يتعل فيه احاديث هي على ذم
ايكم والخمر والخضرة وان جذ به **قال** حجت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم واي شجرة فهو راسه فقلت يا رسول
الله لم هي راسه يا رسول الله في ارضه ما من شجرة
من اوراق هذه الشجرة ويصلون بها وهم سكارى
او ليكره الاستراارهم جربون مع واليهم منهم وعي على
من شربها فهو في النار ابد الا رفيعة ابليس ولا تلتها

تأرب الدخان ولا تصافحه ولا تسلموا عليه فإنه ليس من أمي
وفي خبرهم من أهل الشمال وهو شراب الاستسقاء وهي شجرة
خلقة منبول ليس حتى سمع قول ابنه أن عياشي ليس لك
عليهم سلطان الآية قد هس في الخلق من بولهم فبينوا لنا
المحارب عن هذه الأحاديث هل هي واردة أم لا وهاذا خبر
عياشي زويعا للدب وما يلزمه من حيث بقي الإيمان والأكل
عن تأريخها غير أهل وهل جرم كتمان أم لا فأجاب
بأنه دعوى أن هذه الأحاديث واردة في الدخان كذب
وافترى كما بينه الحفاظ الأعيان ورككة تلك الألفاظ ذلة
البرهان على ذلك قال الربيع بن خنيم إن الحديث من كعب
النخاري وغيره ظلمه كلمة الليل وقال بن الجوزي الحديث
المنكر يفتقر منه جلد طالب العلم وينغره منه قلبه ومن كذب
عليه صلى الله عليه وسلم منه من أهل النار كما في خبر
واحد والترمذي وابن ماجه من كذب علي منه من أهل النار
مقعد من النار والكذب عليه صلى الله عليه وسلم كبيرة
اجماع حتى في الترهيب والترهيب ولا يلتزم لقول الأمام
الحرمين بكتفير الكاذب عليه ولا عياشي كذب في خبره في الترهيب
والترهيب ويلزمه التفرير اللايق لجله بحسب اجتهاد
الحكم وإن زاد على الحد بسبب كذبه على الواحد المذكور
وينفيه الأمام والاسلام عن تأريه ولا جرم استناله الله
بغيب عقله أو يهزبه في جسده أو يوردي استناله إلى ترك
واجبة عليه كنفقة من تلزمه بغيره أو تأخير الصلاة عن
فنها أو نحو ذلك والله أعلم انتهى **وسئل** عياشي
الافيون ونحوه فأجاب **بأنه** يورج ببيع الأفيون
ونحوه من المفسدان التي لا تغيب العقل لانه نشأ وطرب

من

جواز

لن

لن يأكل منه القدر الذي لا يندفع الضرر الشديد الذي يحصل
بترك أكله الآية وكذا المتشبه في غير الأكل من الأدوية ونحوها
وهذا إذا كان كل واحد من ذكرها مأمورا بالاحتياط من محاورته
ما ذكره فإن كان يحتمل منه ذلك ولم يغلب على فلتنا ذكره فانه يكره
البيع له وإن غلب على القطع بمحاورته ما ذكره فانه يحرم ونحو هذا
التفصيل جري في بيع المفسون كما هو مبين في محله وكلام
في ابن غلاب يدل على ذلك فانه سئل عن من كان قناعتة على ثياب
الزبد هل هو في سعة من عمل عايم منها وتببها ما لا يليق
الا الرجال وهل بيعها مباح أم لا فأجاب لا بأس ببيعها هو
وعلمها وإن كانت مما تكس الرجال ففدا لانه قد يشتريها من لا يليق
ومن يلبسها في غير اللباس وفي تأنيده أي ريد عقله انتهى
وأما بيع العيش المسمى بالدخان في هذا الزمان وإن كان
اسمه في كتب الطب والفا موس للطباق فكسر الطاء المهملة
وقرأ بها الموحدة الشديدة فلا يمنع الا ان تحقق أو غلب على
الظن انه اذا استعمله غيب عقله وهو نادر جدا كما يشتهر
بذكر البيان انتهى نعم جواب **ع** **والمتي** يخص من رجل أو
أومباح الأكل نظر إلى أصله لأن أصله دم فقصره الشهوة ونظر
هل يعني عن دون الدرهم منه كالم أم لا قاله **الشافعي**
إذا سبق ما الرجل ما المرأة والولد ذكر أو عكسه انتهى
وأما التشبه لصاحب الكثرة فإن كان ما الرجل أكثر تشبهه
وعكسه تشبهها وإن تساوى تشبهها بالسبب علامة
التذكير أو التأنيث والكثرة علامة التشبه فيقسم بيته
افتمام الأول أن يسبق ما الرجل ويكون أكثر ففصل
الدكورة والتشبه له الثاني عكسه الثالث أن يسبق ما الرجل

(أي بيضته)

ويكون ما المرأة أكثر فيفضل الذكورية والشبه للمرأة الدائم عكسه
 الحاضر ان يسبق ما الرجل ويستويان فيذكر ولا يخص بشبه
 السادس عكسه انظر العلق في حديثها الا اذا استمر ما
 السابعة وهو من الرجل ما **يبقى تحت عيشة اي عليها**
 يد في خروج اي يخرج بقوة وهذه صفة في حال
 اعتدل الجسد **راية كراية العلق بالعين او الحامض**
 وقريب من راية العين واذا ليس كان كراية **البيض**
 اي غالباً وقد يتناول ذلك وفي المرأة ما اصغر رقيق عكس
 الى داخل وقد يخرج من جرحه على المرأة من غسل اذا هي الحارة
 قال صلى الله عليه وسلم ان اتران الماء والودي ولو من خارج
 الاكل **الذي من عيشة وفي البيا وجها ان الشدة يد والتخفيف**
وهو ما يبقى تحت عيشة غالباً عكس البول عكس وجب
 منه ما يجب من البول وجدة من عيشة الا برة **والذي يولد**
 من خارج الاكل **يكسر الدال المعجى** مع تشد يد البيا وتكون
 الدال مع تخفيف البيا ما **يبقى رقيق يخرج عند الله بالاد**
يعا اي قيام الذكر عند الملاعبة او البذل كاد البيا يتحرك
 فيجعل للجسد انقاس يشبه القشورية **ورما راجع**
ودخان ان علق منه شيء بان يظهر امره الدخان لا يخرج
 الرية **يجس** تبع المختصر صديق والذهب طهارتها
 فالخبر المختبر بالروث الجسد طاهر ولو تعلق به شيء من
 الرما ذلك قال المنوفي ينبغي ان يرجع فيه بمصر اي على
 الضيق ليوم البلوي ومراعاة لمن يريد ان النار تظلم
 وان رما النجاسة طار وتقول بطهارة ربل الخيل والبقول
 تكراهية منها ومن البغال والحمير فيخرج الامر هذه الخرافة
 والا فذكر علي الناس امر ما يشترط ولقد لله علي الخرافة
 العلم

يبقى

العلم فانه رحمة للناس انتهى قلت فظاهر هذا انه لا يخص الا
 في الاكل الذي لا يد منه لاني الحمد في الصلاة ولا في عدم غسل
 التيم منه فظاهر ذلك فانه كثير ما يسيل عنه ويريد من الاكل ما هو
 نقدية الرحمة اليه واليسر كذلك بصواب فافهم قاله الشيخ
 سالم قلت دعواه انه لا يجري ذلك في عدم غسل التيم منه
 منوعة وان سلمت فاما يد ذلك اعلي ما ذكره من ان قوله
 ليوم البلوي الخ علة مركبة من هذه الامور الاربع ولما ان
 حمل كل واحد علة فانه يشمل ذلك كله في الصلاة اي وقد في
 الجسد وشبهه الشيخ بنفسه الدين القاني فصحة صلاة حامل ما
 من بروت الدابة المتحس قاله **وقال الله** وانظر هل يقصر
 ما قاله المنوفي علي الاكل لانه محل الرحمة فلو صلي شخص
 ولم يتحقق او حمل شيئاً منه وصلي بها بطلت اولاً لا شقة
 في ذلك انتهى وكان لم يبق علي فتوي شجرة جد الاجموري
 تشبه قول **الله** فيما ذكره علي المص والتجار الجديد غير
 اذا وضع فيه نجاسة ما يبيد الخ اي لا يظهر ولا يستشعر منه
 اية الخ اذا الخلل ويجزى فانها تظهر وقوله ويحرم علي الذكر
 ولو كافراً او صغير البس المحاي بالذهب والفضة **تبع**
تبع والمنع انه لا يحرم علي وفي الصغير ان يلبسه ذلك
 وانما يكره فقط له لباسه الذهب والحرير ويجوز لباسه النصف
فصل **في ان الت نجاسة عن ثوب المصلي**
 اي محوله ولو حله فندخل طرف عامته المصلي بالاد من ولوم
 بمحل مركبة لا تترك حصيرة او باطن قرونة والمراد به مراد
 انقلا لا الخاضع والجنب فلو كانت محليين ووجد من الماء
 ما يزيل به احد هاهنا وجب غسله لان تقليل النجاسة مطلوب
 بخلاف بعض ما في محل واحد فان غسله بزيادة استشارا

وكذا الكعب اذا انتهى لكل ما فعل الطهارة شرطا فيه وعموما
 المصلي يستعمل التقليل كما في السجدة وغير البايع خلاف الشرع
 وليس الخطاب لوليّه خلافا **للباب** بل للتفصيل لان هذا من
 بان خطاب الوضوء لانه شرطا فيما يطلب به الصغير اذا مشروا
 الصلاة تعتبر في حق الصغير كما تعتبر في حق البالغ ومثل القطع
 الطابق الا انه ينبغي ان يذكرها بخلاف المقاي كما ياتي **وبدنه**
 الظاهر وما في حكمه كذا في النعم والاذان والاذني والعين فان
 هذه هي اركان الطهارة وان كانت في طهارة الحدث من اليد اظن
 ولذا عدت المضمضة والاستنشاق ومسح مباح الاذين من كونه
 الفصل لاعتدائه وايضا واما باط الحسد فامروا المدة مما
 اصله طاهر فلا حكم له الا بقدر انفعاله وفيما ادخل فيها الحسد
 او نجس خلاف ارجحه ان يعيد صلاة عدة ما يري بقاءه بطلان
 فيجب عليه ان يتعابها ان امكن فان لم يمكنه سجدة فليدعه لانه
 عاجز عن اتمامها وانظر هل يطلب منه الاعادة في الوقت
 كما جرت في غير هذا المحل ام لا واعلم انه له اربع حالات كما في
ع على الرسالة احدى ان يفرغ عني النجاس ويتركه وقد ذكرنا
 عند اعلمابه وفي هذه الحالة فيفعل صلاة عدة ما يري بقاءه
 بطلانه كما مر الثاني ان يعذر عني النجاس ايضا وكان قد ذكرنا
 وقد يظن انه غير خمر او ضرورة بنج شره وفي هذه الحالة
 اختلف كلام الناصر النعماني وغيره فذكر الناصر انه لا يجب
 تكريره وان صلاة صحيحة وذكر غيره انه يجب وهلا
 باطله كمن قد روي ان له النجاسة التي بالظاهر وتكررها
 عند ان قلت اطلاق كلامهم في باب الشتر فيبقى ان
 لا يجب على ثواب النجاسة قلت لا يجب لانه وانما في ام
 الصلاة فيجب ان لا تكون النجاسة الحالة الثالثة ان لا يقد

علي

علي النجاس وقد شره وهو عالم به عدوا لظاهر ان صلاة صحيحة
 وان لم يثبت كمن تعد النجاس بالخبر او نجاسة طاهر او غير ذلك
 ذلك الرابعة ان لا يقد عني النجاس وان شره لضرورة او يظن
 انه غير خمر وفي هذه الحالة صلاة صحيحة قطعا انتهى فتأمل
 ذكر فان حسرا ان شاء الله تعالى فبسه قوله ويدنه اي
 المصلي بمعنى مراد الصلاة واما من لا يريد لها فاذا التقاعد
 بدنه حيث لا يمنع الطهارة من الخيش مستحب وتجاوزها مكره
 عني الرأح كما في بن عزروق وقيل يجب ان النجاس يجرم بقاؤها وبه
 جزم بن عزروق وراحتني عدة بعضهم من الصغار ان ياتي
 قيل وهذا الخلاف في غير الماطي بها واما الطلابة فمما اتفق
 وانظره **ومكانه وهو ما ناسه اعطاه** اي بالفضل لا ما تحت
 صدره ولا يضر اسطراف رد المصلي على نجاسته جافة
 وهذا الصغير الذي ذكره المصنوع اولي من تغير بعضهم لمكانه
 بانه محل قيامه وسجوده وجلوسته لانه يمتنع ان من كان منه
 الايمان في السجود او ما الى محل به نجاسة فان صلاة باطلة **مستقيم**
 مع ان الرأح الصحة وان لا يشترط ذلك في حقه وانما قلت اولي
 فتأمل اوله ان متعين لانه يمكن حمل قوله وسجوده على من
 اذا السجد بالفعل والمراد بالمكان المتنجس حقيقة او التائب
 عليه ذلك لقولهم الغالب كالمحقق فبسه دخل في قوله
 ناسه النجاسة من صلى بحيث من يتوبه نجاسة وجلس لمصلي
 عليها ولو بعض اعفائه او سجد فان صلاة باطلة وان لم
 يجلس ولا سجد عليها لم يفسد ولو كانت في كم غير المصلي ووجه
 على المصلي بحيث بيد المصلي حامله طاهر الا انه مستحب
 ومحرم للايسه حقيقة لا للنجاس ولا بطلان صلاة ويدل على
 فكر ما ياتي قريبا في مسئلة الدابة الحاملة للنجاسة وانه يبيد

غير المصلي

قوله الذي واذا سقط على الصلبي الخ اذا كان حاسقاً
عليه غير ملبوس لاحد قال خلوتوني فحقن البردي واذا انقلب
الصبي بابه وهو في الصلاة فان غلب عليه ظنه ملها مرة
وتوبه فلا ينقض عليه وان تفتت الخباثة وغلب على الظن في
يطلب ان يجلس او يسجد على بطنها والا فلا انتهى وقوله
واذا انقلب من موضعه لم يملكه او ركب الصبي فوق ظهره
وغلب على ظنه نجاسة تباد بطلت صلاته ذلك الحامل وان
عسى النجاسة وهو كذا كذا كذا فله المتنجس وليس كقول
كم تنقض متنجساً عليه للفرق بينهما كما لا يخفى والصواب
بحكم القطع فيمن حرك فله المتنجس حيث قسمه من محل
ظهارته لانه ليس بحامل والقطع فيمن جالس لانه حامل
اذا كان ذكرها قاراء على ان النجاسة والاعادة بالظهور
للاصغر لانه لا يتنقل بقدره والفتاوى البليل كذا لانه
يتنقل فيه كذا والصحيح للاصغر لانه يصلي قبله الوارد
لنايم عنه فلو صل بعد خروج الوقت لم يعلم بها ولا شيء عليه
وما اقتصر عليه الممنوع من وجوب ان النجاسة بعد ذلك
الفتاوى من احد قولين حكاهما المختصر ولم يوجب واحدا
منهما مع ان القول بالسنة ارجح كما يفيد **الفتاوى** والحكاية
القرطبي القول بالسنة والاعادة في الوقت عن مالك
واصحابه الا ابي الفرج ورواية من وهب عنه والاعتراف
على الممنوع من الاعتراف على المختصر قال **ح** والخلاف
لفظي اي انه اختلف في التعبير عن حكم ازالة النجاسة
بعضهم غير عنه بالوجوب وبعضهم غير عنه بالسنة
في المعنى ولا خلاف ادها متفقان على ان من صلى بها ذكر
قاراء على ان النجاسة ابد او من صلى بها ساها او عاجزا

اعاد

اعاد في الوقت وعلى ثانياً من صلى بها عامدا قاراء انتهى
وفيه بحث اذ الاعادة ايد اعلى القول بالوجوب واجبة
وعلى القول بالسنة مستحبة كما يفيد الفتاوى وانما نشأ
له ما ذكره من الخلاف لظني من تغير كل من اهل الخلاف بعد
ابد حيث صلى ذكراً قاراء مع انه لا غراب في التعبير سعيد الذا
وبرار به الذنب كما في الصلاة معطى الا بطل فأنهم صرحوا بغيرها
فيه والاعادة ايد اي تدا وما يردده ايضاً ان الاثم على القول
بالسنة لاستحقاقه بالسنة واما على القول بالوجوب فترك
الواجب وما يردده ايضاً ان الغايل بالسنة يرد ما تمسك به الغايل
بالوجوب قاله **ع** **ما المطلق ان النجاسة بغيره وصلي لم ينقض**
الصلاة كما تقدم من انه لا يرفع حكم الخي الا المطلق **واذا**
سقط على الصلبي وهو في الصلاة نجاسة بطلت صلاته
بجملة فتوى الاول ان يسقط عليه او يسقط لكن يتنقل به
متى كما اذا كانت وطية فان لم تنقل به متى منها لم ينقض الصلاة
المجاسة بظهور الثاني ان يكون الوقت الذي هو فيه منسماً
بان يبقى منه ما يسع بعد ازالة ركعة او اكثر كما في الخير
والا كما في ثم اذا تدا في الاختيار هل يبيد ها بغيره ثم
ذكرها بعد الصلاة ام لا واذا قلنا بالاعادة فالظهور ان
ثانياً للاصغر ان النجاسة الليل كله والصبح للعلو ولاجل هذا القيد
قال السمر لوراه في الجمعة او العيد من او الجائزة بما يري لعدم
فصا هذه العلوات التوضيح وفي الجمعة فقط ان قلنا انها
بدل انتهى ويريد التوضيح ما رجه سند في الجمعة من الظن
الفتاوى الثالث ان لا يكون من المسفوعة والاعادي القيد الرابع
ان يجيد لوقف من الما ما يزلها به او توباً غير الذي عليه القيد
الخامس ان لا يكون ما فيه النجاسة ملبوساً او محمولاً لغيره

والا لم ينقل كما تقدم السبب عليه وهذا بالاولى مما ذكره في مسألة
 الدابة الدائمة للجاسة من انه اذا وقع ركن الدابة القادر
 في ركعة وصلى لم ينقل صلاة لعدم جملته للجاسة والركعة
 منه وانما ان كانت الجاسة في سببته وجعل جملتها في ركعة
 وصلى فتنقل لان الجمل انما ينسب للمجي فان وضعه تحت قدمه لم ينقل
 وقيل انما ينقل على المطلي اي بدنه كما هو ظاهره ومثله ثوبه
 ومكانه كما في بن مرزوق ومجمله في مكانه ما لم ينقل عنه
 فتبين قوله بطلت قال الشافعي هذا على رواية
 بن القاسم واما على رواية اي الفرج فيتمادي انتهى وتناول
 بعضهم قولهم يحسنون على الاستحباب في قالوا والسواء رواية
 اي الفرج لما في الصحيح من حديث السلا ولا روي لاحد من
 الحديث كما ذكره بن بقال وغيره قاله بن مرزوق انتهى وكذا
 يجري ذلك في كلام المصنف الا في الان يقال ما هنا مشهور في
 علي صنفين ولا عزابة في ذلك عندهم وقوله واما على رواية
 اي الفرج الى يمار من ما سبق عن ابي الفرج انه يقول بالاجود
 وكذا اذا ذكر وهو في الصلاة ان يتوبه او يذنبه او مكانه
 نجاسة اي ينقل بمجرد الذكر سواء تسبها بعد الذكر ام لا فان
 ذكر النجاسة في الصلاة وهم بالقلع فتنى وعادى فان
 صلاته تنقل على الاصح خلافا لابن العربي وافرم كلام المصنف
 من ان يرى بعد رفقته من السجود نجاسة بمحل من سجوده
 فانه يقطع وبه قاله بن عرفة بناء على انه لا يشترط مع عمله
 في الصلاة بالنجاسة للتلبيس بها وقال غيره يتم بناء على انه
 لا بد من ان يصيب عمله في الصلاة بالنجاسة للتلبيس بها
 وان من ارى في صلاة بها منتهى نجاسة بعد سقوطها لم ينقل
 الجارية على المشهور ومخار بن عرفة خلافا لما ذهب اليه

بعض

بعض ما فرغ في فقها القرويين من المأدي والاعادة وكلام المصنف
 مفيد بما اذا اشيع الوقت الذي هو فيه والاعادة في قوله كان
 والظاهر جريان جميع القيود المتقدمة فيه واذا كان المكان نجسا
 وجعل عليه سائر اطاها كشيء بمنزلة اي نجسا جازة الصلاة
 عليه مطلقا اعني للمريض والصحيح على ما رجحه بن يوسف
 راجع للصحيح واما المريض فتنقل عليه **فصل**
يسير عين الدم واما اثره فيعفى عنه ولو فوق الدرهم والدرهم
 باثره حكمه قاله **2** وقال بن مرزوق هذا التفصيل للباقي هو
 والرجح انه لا فرق بين اثره وبينه انتهى **ملف** اعني سوا
كاهن دم حيين او نفاس او ميتة **مراه في الصلاة او خارجها**
 وهو في السجدة او المنوي بالنسبة للجلوس به اي كالمصلاة للراد
 خارجها ويريد التلبس بها وبهذا استقام ما يقال لا يحمل المنوي
 اذا مره خارجها فلا حاجة للنفس عليه لان نقول اما ان يحمل على
 ما اذا كان بالسجدة لانه يجوز المكس فيه بنجس معفو عنه
 ويصح بغيره كما ذكره في احيا الموان او يحمل على من يريد التلبس
 بها من **حسد** **عبر** وسواها لظهوره في ام لا وسواها كان في ثوبه
 او ثوب غيره احتاج للبس واللام يعفو عنه بلبسه له لعدم
 المشقة والعشر الذين هما يحمل المنوي هذا الفصل وما
 ذكره المصنف من المنوي لا ينافي استحباب غسله قبل الدخول في
 الصلاة وهل يكره دخوله فيها به او لا خلاف **ويسير النجس**
 وهو المدة القليلة خالصة ادم ام لا **والعبد يد** وهو المدة
 الرقيقة خالصة ادم ام لا كذا ينبغي بغيرها هنا لاجل المنوي
 وان كان فيه بعض مخالفة لما فسرها في ما مر قاله **واما**
 حصص المنوي هذه الثلاثة روي بسائر النجاسات لان
 الاخر اذ عن يسير هذه الثلاثة عشر قاله بن مرزوق

والسير **فادون الدرهم** مساحة لا وزنا قاله السمع وأدكان
في أكثر من موضع وكان يجلس إذا جمع جعل منه ما يعني عنه فبني
عنه فأن كان يجمع إذا جمع جعل منه ما لا يعني عنه فإنه لا يعني عنه
فإن سئل شكر في قدره ولو في محل واحد هل هو دون درهم أو أكثر
من درهم لم يعني عنه وأوي هل درهم أو أكثر ثم إن ما اقتصر عليه
في تحريك السير فتح فيه المخصص وقال بن مردوق والوجه أن
الدرهم ما حيز السير كما في الرفاق وقرئ **أن** بان الرعاة
عمل ضرورة في لاف ما هنا يحتاج إلى قول يوافقه وهو غير موجود
كما يفيد بن مردوق وقوله أيضا إنما في المصنوع من كون
دون درهم متفق عليه رجحت وأرجح فيه نظر **نظر المراء**
بالدرهم في هذه المجل **البعلى أي الدابة التي تكون بها**
الدرهم من البعلى إلا الدرهم المسبوب للملك المسبب
البعلى لأن الدرهم قد ما كانت بطنية وظهرية في الإسلام
على ذلك فأخذ من كل جزء جعل الدرهم الشرعي قاله **السم**
وأقر الدمل ولحد كان أو منفردا وكذلك الجرح قاله **الناس**
أدلم ينك أي لم يبصر أي ولم يقتر أيضا بل يفضل بنفسه أي
سأل لسر الاختراع عنه حينئذ فإن تلك ولا حيث لم ينك قدرا
معنوا عنه لأنه أدخله على نفسه وكذا ما قرئ وكان متلويا
لولا لست مأخوذا ولا يعني عنه إذا أراد عن درهم أو بلغ الدرهم
على ما للم والاعنى عنه وأما ما تكون بعد القسرح وحين يلازم
فيعني به سوا كان القسرح لأخراج مادة أو كاف قبل تكون المادة
وسواء كان قليلا أو كثيرا الخارج فيقتر فقول لم ينك أي
لم يبصر ولم يقتر حقيقة أو حكما إذا انتهى ولو تركه لسأل
بنفسه فقتله أو غيره فهذا اعتبر له ما سأل بنفسه فبني
عنه كما إذا عهده ثم إذا جهد بعده يبيح فخرج فيعني عن ما جهد وعمل

قول

قوله أدلم ينك في الدمل الواحدة وأما إن كثرة أي بان زادت
على الواحدة فهو يحتاج إلى الكا بها فيعني عنه ولو تكيف أسأله
بن عبد السلام بل في أي الحسن على المذونة أنه إذا افطر محل
الدمل الواحدة أو الحكة بان كان في ترك الحكة عليه مشقة وسأل
الدم من ذلك فإنه يعني عنه أيضا إذا ينك لم يجعل المنوف فما ذكر
المص إذا انقل السيلان أو انقطع ولم ينقطع وقت حصوله كما في
السلس وانقطع ولكن يشق بان يأتي كل يوم مرة وأكثر وأما إن
انقطع بان كان يأتي يوما وليلتي يوما فلا يعني عنه **تيس** لا فرق
في المعنوع أثر الدمل ما لم ينك يبي كونه ما لم ينك بين كونه يسيرا
أو كثيرا كما يبد عليه للم حيث قيد ما قبل هذا بالكسير وأطلقه
وعن دم البرعيت في التوب ولو كثر ونذ بعسله أن
تأخشت بأن يستحي أن يجلس بين أقرانه إلا أن يراه وهو في
الصلوة والمراد به متها وها وأما دمه الحقيقي فيجري على قوله
فيما مر يعني عن سير الدم ومثل البرعيت في ذكره التمر والبق
يعني عين العين المطر وما به وطبق الرين وما به ولا المستفيع
يلبس القنك لا ليعا به في الطرقات **وإن كانت البدر في**
الواو لجمال أن هو محل التنو وأما إن لم تكن الخامسة مختلطة
فيه فلا محل للمفرد هو ظاهر ولو غير بالخاصة بعد المذونة
لكان أشمل وسواء يفت ذلك أو لم يفت قلب عينها فإن غلبت
عينها على العين فأنشأه بقوله **الآن تكون غالبة** على العين
أي أكثر منه ولا يعني عنها على المشهور وظاهر المذونة المنفوية
وهو صبيغ وله الشفطة المقار وهو صنفه وهو منفرد بما إذا استوى
وهو داني الطريقتين أو الطريقتان واستويا أمنا وخوفا وقربا
وبعد أو نحوه وصوبه **أو يكون لها عين غالبة** وأما أنه مل
العين الغير المختلطة فلا بد من عسلها مشي **قال بعضهم**

ويجب غسل طين المطر من الثوب اذا جف الطين من الطريق
كما قيل به في ثوب صاحب السلسل اخبرني بخلاف ما الرشد
ومستحق الطرقان فالقول له وانه عاليا قال **ت** بن عبد السلام
انظر اذ جف الطين وارفع المطر هل يغسل ما اصاب الثوب من
الاب غسل حديد مرة واحدة لا تستحق فيه ام لا لان المطر مقرون
انتهى بنسخت بنسختة عن لاف في المذهب في طين المطر
في الثوب للصيف ونحوه وليس كثوب ذي السلس بعد برده لان
البول استند قلت له لم يبق على قول من المطر انما يغسل
عن ما المطر في الطرق ثلاثة ايام من نزوله او راح خلاف
ظاهر المذهب انتهى وقوله نزوله اي من انتهى نزوله فاذا
نزل ثلاثة ايام مثلا فالثلاثة التي تنسب عسى للمعويدي انها
الثلاثة الاولى كذا يظهر من فقهنا مما تقدم ان ما المطر انما يغسل
عنه ثلاثة ايام بعد انتهاء نزوله واما ما الرشد ونحوه فيسفي
عنه دائما كثوب صاحب السلس بعد برده لك قد بحث في
تعليقه البوك لكونه استند بانه لا معنى له بعد البري وانظر في
الشر فافها حسنة **ف** من ذكر فافها حسنة
وسننه وفضايله وترك شروطه وقد قد منها اول الكتاب
ومكروهاته ونشأت ونسبته وعرفه لكونه على الرسالة تنويع
اعضا محضوه بالماستظن ونسبته ونسبته عنها حكم الحب
به العبادة المنوعة وعرفه **ع** بقوله طهارة ما بينه شلق باع
مخصوصة على وجه مخصوص بنسبة قال وفوق بنسبة غير
الذكر في قولي على وجه مخصوص وذكر المذهب الوصو
حكم الحب لا يستتر اكلها في ان رافها المطلق وقتها
الحب التوفيق الوصو عليه **ج** كاه الحب عنها الوصو
الاكتفاء عنه لانه لا يندب تقديمه عليه كما سيأتي وقدم

والله

وايقضه النية لانها سابقة على الهل يسير على احد قولين
او مصاحبة له لامتناعه عرفة ثم ذكر بعد الاربعة المجمع
عليها الوارد في العرفة على خواتميه وصدر بها المختصر
اتباعا واخر عنها الثلاثة التي وقع اختلاف المجتهد في فيها
واخرج الثلاثة النية لطول اعلام عليها وقد منها المصالحا
فقال **في الوصو بسنة** الاولى **النية** وهي لغة مطلق
الغيب وسرها **والغيب** بالقلب الى الشيء المعين **فينوي بقلبه**
وهو بيان لجل النية لاحتراز عن شبه بغير قلب لعدم وجود
ذلك **عن غسل وجهه** اي ان يغسل وجهه اول والا فعد اول
واجب قاله **الشر** وكذا عند اول منقول ولو سنة اذا كانت
مستحبة الى ابتداء الزمان **فمن الوصو** اراد بالزمن طهارة ما
صحت العبادة عليه فيشمل الوصو قبل دخول الوقت فلا يقال
لكن بنوي حينئذ الزمان مع انه ليس بواجب عليه وشمل المص
الوصو للنافلة ووصو الصبي فقول **الشر** اي اقتسار امر الله
بادا ما طلب منه اعلى او المعنى طلب منه ولو عند دخول الوقت
فيشمل الوصو للنافلة لان الشرع طلب منه ان لا يقتل ولو
كانت ندبا الا بالوصو ويشمل الصبي اي بيا على ان القلب
له كما هو احد وجهين في قوله وامر صبي بها سبع ولم يرد
ويقال على تركه اي ان اراد ان يلبس بالعبادة تركه له فيقول
كلامه الصبي تامل وانظر لو بنوي الزمان ولم يستحضر واحدا
من المعنيتين المذكورتين له هنا والظاهر صحة وضوئه هنا وقيل
الوقت لان كل منوفي يعلم عاليا ان محبة الصلاة تنويع على الوصو
او في الحديث اي المنع للترتب على اعضا المكلف قاله **الشر**
واعضا غير المكلف مثله **واستباحه** ما كان الحد بالملكي
المتقدم ويصح ان يرد به هنا الصفة المقدرة فيها بالاعضا

انتهى فانه يحسح فاما القول المختصر في مسح الرأس بعظم مدغية
مع المسترعى ولم يقل مثل ذلك في غسل الوجه وعدم وجوب الغسل
في الثلاثة باللام لحد اقوال ثلاثة نقلها ابن عرفة كما في الزرقلاني
ثانيها الوجوب ثالثها الوجوب لغير الملتحي دون الملتحي فان قلت
كلام المصنف يصدق بما ذكره انه لا يجب على غسله من الصورتين
قلت اجيب عن ايراد الثلاثة باللام لانه قد رخص في مطلق اي ما بين
وندي الاذنين كما ذكرنا فيخرج السياق الذي بين ستر اللحية
او محل الشرويين الاذن مما فوق الوتد فلا يجب غسله ولا مسح
وذكر ابن العربي ان غسله سنة وتقدم نقل ابن عرفة الاقوال
الثلاثة فيه والثانية بالنسبة فلو قال المصنف في الكلام على الرأس
بعظم مدغية كما فعل في المختصر لاحت الوجوب عنه بانه خارج
عما بدأ به ليل ذكره فيما يتعلق بالرأس انتهى **وبين**
اي الوجه اسرار وجبهته وهي الكعبيش التي تكون في الوجه
فصلها ويدلكها بيد هان امكن ادخاله فيها بغير مشقة
والا اقتصر على اتصال الما فقط كما في مسله الجرح **وظاهر الشك**
وهو ما يظهر عند انطباقها انطباقا يتبعيا بلا تعلق **وما بين**
ويجب تحليل شعر اللحية الخفيفة وهو ما تظهر البشرة تحتها
سواء كان الظاهر عند الطحايليب ام لا كما هو ظاهر
اطلاقا لانهم وهي اذ البشرة فنفيد القطع فتعبدت **الظاهر**
لكونه عن التماسك بمحتاج لنقل وتحليلها املا الما للبشرة
انما كانت هل هو اتصال الما للبشرة كما نقله الارزقي عن الحداد
اولد لذل المشروفا كما رواه ابن وهب قوله لان انتهى فيه نظر
لان هذه الخلاف انما هو في تحليل الكفيفة على القول بتحليلها
واما الحمنية فينتق على ان تحليلها اتصال الما للبشرة والحداد
المختصر والمنقطة كذلك واخترار المصنف بالخفيفة من الكفيفة

فلا

فلا يحس تحليلها بل مذهب المدونة كراهته خلا فالترجيح
بن رشيد قوله بن حبيب باستحباب تحليلها بد العزني وهو
ظاهر كلام بن ابي زيد لانه انما في الوجوب لقوله في البراءة
وليس عليها تحليلها في الوضوء انتهى واما في الغسل فيجب
تحليلها كالحقيقة كما ذكر بن باي انه به الفتوى عندهم
لعدم المشقة فيه بخلاف الوضوء انتهى ومثل الرأس في الحنية
الخفيفة في الوضوء المرأة اذا كانت لها الحنية على المذهب
خلا فالقول بمضمحل عليها تحليلها ولو كانت لندورها
التي تحرم عليها جملتها والشارب والمنقطة اذا طلع
لها ذلك لانه تقييد لخلق الله تعالى لك تفعل في ذلك مثل
يجوز للرجل ان يغسله في الحنية انتهى وما اقتصر عليه الرقاع
لحد اقوال ثلاثة وهو ان يغسلها ثانيا وجوب الحلق ثالثها
جوازها وانظر ما يتعلق بالشارب للرجل واللحية ونحو السبب
وغير ذلك في **الشرع** فيه **تيمم** لا يجب ذلك ابره بري
او عضو خلق غير ابره لا يمكنه ذلك ولا بد من اتصال الما اليه
فان امكن ذلك فعلت برأسه جرحا غير او خلق فايد ذلك
ولم يثبت فيه شرويين جوله وحال بحيث ستر فانه يجب
مسحه حيث امك المسح ولا يلزم مسح ما هو من الشعر
الا انه يشق ذلك فتركه **تيمم** اخري سبل السبوري
عن الدليل على استقاء وجوب داخل العينين هذا القفا
جانب في الوضوء والغسل وما روي عنه ينفرد فيه وهو يزال
ما لنقو باستفاد العينين من القفا فاجاب جميع الواضحين
لوصور رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر شيئا من ذلك
ويزال القفا من استفاد العينين اذا لم يسقى ذلك جدد
البركي فانه صلى به وكان يسير امثل حبة العيين والمراد فلو

المشهود ان الاعادة واحفظ لايت دينار انه معتقد ان علي
 ثم وجد باسفار عينيه قد اكثر الا فيتقن لو علم به حين الوضوء
 او تركه وان لم يدري كان قتل الوضوء او وجد ترابا فانه لا شيء
 عليه ان كان حل عينيه في وضوئه لانه عليه ان يكون حدث بعد
 الوضوء انتهى **وعن ما قاله من النجاسة الثالثة غسل اليد**
مع المرفقين منه مع علي ان النجاسة في الالة داخل في المبدأ
 وان كان الدخول في الي خلاف حد لولها على حتى كما قال السير
 وفي دخول النجاسة الاصح لا تدخل مع الي وحتى دخلا والمرفق
 بكسر اوله وفتح ثالثة وعكسه اخر الذراع المتصل بالمعصية وهذا
 المصنف كقول من قال هو طرف الساعد المتصل بالمعصية
 ولاجل كون المرفق ما ذكر قال في المدونة ويفصل اقطع الرجل
 في الوضوء موضع القطع وبغية الكعبين او اقطع ما تحتهما
 اتي فيبقى من المرفق بقية ولا يفصل ذلك قطع المرفقين لان
 المرفق الذراع وقد اتي عليه القطع اي القطع من فوق المرفق
 نفسه بتمحيية يجب عليه غسل كوفي فملك وان لم يكن له مرفق
 وكذا في غير مملك كان لها مرفق ام لا ان ثبت لمحل المرفق والا
 غسل ان كان لها مرفق والا فلا كذا هو جوابه وينبغي ان
 يجري مثله في الرجل وينزل الكعب منزله المرفق فحقا ان الرجل
 الاصلية تغسل وان لم يكن بها كعب وكذا ان كانت اليد تقطع
 في غير محلها ان كانها كعب ولا فلا **ويجب غسل اصابع**
 وانظر هل تحليل اصابع مع كل يد معها واجب ام لا وعلى ان
 واجب مع كل يد فلو اجزاه حتى غسلها معا وقطعها كذا
 فالظاهر الاجزاء الالة من باب ترك الموالاة وليس التحليل
 كنيته حاميه واما **علي** الرسالة من كيفية معيثة وقال
 يلزم على تركها التيسير وهو مكره مردود بان الرجح ان محل

بعد

كراهية

كراهية في الصلاة **نعم** لا يجب عليه تنزع خاتمة المازون
 له في لبسة ولا تحريكه لاني وضوء ولا في غسل وظاهر كلامهم
 ولو كان متيقنا ولكن يجب عليه ان ينزعها وهو متوقف في كان
 متيقنا غسل ما تحته وانما لم يغسله لم يحزه الا ان يتيقن وصول
 الماء للتحته واما غير الماء فيزيله فيه فالحرم لبسه كما ان الذي
 فلا بد من نزعها ولا يكفي تحريكه خلافا لبعضهم الا ان كان
 واسعا كما جعله الربا وغيرهم في اصابعهم من عظم وغرة
 فلا بد من نزعها ان كان متيقنا من وصول الماء للتحته ولا
 لها يكفي تحريكه فان كان واسعا لم يتركه خلافا لبعضهم
 بن عازي من وجوب نزعها ايضا فانه غير معمول عليه كما يفيد
2 وهل مثل خاتم الذهب من النجاسة اذا قصد بلبسه
 المعصية كالترتيب وكجعل خاتمين وان كانا درهقين فحقا
 فيكي تحريكه ان كان واسعا ولا بد من نزعها ان كان متيقنا
 وهو مختار **ع** او بلبس تحريكه ابع وهو ظاهر كلام **ع** على
 نزع خاتم الذهب الضيق مع اشتراكها في الحرمة لان الحرمة
 في خاتم النجاسة طارئة بخلافها في الذهب وخاتم الحديد
 والخامس والرهاس لا ينبغي الي عدم الاجزاء كالدُّهْدِ وانما
 بلية حيث لم يكن لتدو وحقه فهو من نزعها ابتداء فان لم
 ينزعها كفي تحريكه متيقنا او اسعا ويصح وما ابع لتدو تحريكه
 ولا امر بنزعها ابتداء المرأة في النحاس والحديد والزر
 كالحل والشوكه لسبب بلية قائمة امر لا ولا يجب قلعها ولو
 كانت راسعا فلما هو للنجاسة ولا لها صابة من نجاسة الباطن
 فلا يكون موضعها لمعة **ع** قال **ع** على الرسالة واذا اقلقت
 في وجوب غسل موضعها فوالله **ع** ولعل قوله قيل ليس
 بلية قلعت امر لا مبني على وجوب غسل موضعها فاما مله
 عدم

غسل

وجب نزع سائر ما بينه ومول الماء إلى محل الوضوء كما نزل السواك
 بالمحورة وكالطيب والذهب المتجسد فليس مانع من غسل الرأس
 كنت ستر ما حال ترويه الماء عليه للوضوء إذا لا ينضاف منه حال
 غسله بقية المصنوبية رفع الحدث وأما إن لم يكن ينضاف للذهب
 تمام المصنوب الوضوء ولا ينصرف لانه لا يستترة اتصال الماء على
 المتجدد خلافا للمختار وانظر هل المراد بالمجسد الواحد أو الزيد
 من خفيق ما يدف به فانه قد يباحذ الشخص سيرا به
 به المصنوع وقد يغرس المصنوع في الدهن وينبغي في المصنوع كالماء
 بيانه الاحتياج وعند الحللي ايع المراد المتجدد لغز الكاتب وكذا الكا
 انراه قبل الصلاة وأعلمه ان الله لا يبدى ما ان كان امر الماء على اليد
 لا العسر الاختراز منه كبايعه ومثل الكاتب ما يشبهه في غير
 الاختراز منه لبايعه وهاتفه ويعتبر غير المتجسد للكاتب وغير
وسئل عما يكتب في بعض اعضاء الوضوء على قصد النذر
 به هل يباح تركه محله ومسحه خشية زواله فانه يحسح اجاب
 بانه اذا حشي بالمسح زواله فانه يحسح عليه من فوق خايل
 كالرمد والخوة وهذا اذا كان في زواله واعادة مثله مستثناة
مسح جميع الرأس **واوله من امتد الرجة** **والخوة من منتهي**
الجمجمة ويجزي غسله بدلا عن مسحه به الوقوع وفي حجة
 ابتداء او كراهته وكونه خلافا لاولي ثلاثة اقول ثم انه
 يطلب ان يكون مسح الرأس عاجدا ويكره بقية كفعله بل الحجة
 واذا خفت اليد قبل تمام المسح الواجب تحت يد اليد على الرجة
 وقبل لا يجدد وهذا في الزحف واما في الرذ فلا يجدد ولا بد من
 نقل الماء المسحوق ولو ترك عليه مطر مبيد ومسح يد اليد
 واما اذا غسله فلا يجب نقل الماء اليه كالرطوبة عليه مطر كثير فغسله
 به اجزا وانظر اذا كان يطلب بغسل راسه كما في الغسل ولكن كان به

منزوعة

منزوعة تنبع له مسحه وامر بالمسح فهل يطلب في هذا المسح بنقل الماء
 الى الرأس نظر الحالة الحاضرة ام لا اعتبارا بأصله وهو الفصل ثم انه
 يجب مسح الرأس مسح اليات في عظم الصدغين مع ما ستر في
 من الشعر ولو تركه الى القدم ومسح محل البنق اذ لم يكن بين كاهات
 الصلع في الرأس كالشعر فيها ولا يجب مسح الصدغ كذا كما استند
 من هذا التقرير فامل ثم اذا كان الشعر مصفورا او مقفورا بغيره
 كثيرة فيجب تقصيرها في الوضوء والغسل ولا يتقن الخط والخطات
 في وضوء ولا غسل كما يأتي في بابيه وهذا ان قمتان فيهما
 وتبقى قسم ثالث وهو ان يستند العنق والغصن بنفسه في غير
 ان تمام خيطه اليه فلا يجب تقصيره في الوضوء ويجب في الغسل لان ام
 المسح مبني على التحقيق وفي تقصير الشعر عند كل وضوء مستثناة
 بخلاف الغسل فلا مستثناة لندوره بالنسبة للوضوء وعلا جبر
 فانه يجب كل بشرة جنابة ولعلهم نظروا الى ان اشتد ادب نفسه
 اقوي من اشتد بخره او بخره فلذا افرق الحكم فيها
 في الغسل على ظاهر العبارة هنا وفي الغسل والظن فكل الشريعة
 يتقن والمقتضى جمع ما ستر باذخاله بنفسه في بعض حتى يصير كما
 يصير الجرح وقال المعرف في غاية الاماني الفقهية الحقة
 من الشعر تقصيرها المرأة حتى يبقا فيها التواء ثم يرسلها ثم
 فان كان قوله من الشراي المقصودوا وافق ما تقدم في تعريفه
 قبله والافلا وما مر مما يفيد جواز المسح على الصغار للرجل
 والمرأة هو الموصول عليه خلافا لما يفيد البليستي في مخرج الرألة
 من مسح من الرجال رؤسهم المقصود انه لا بد من تقصير لانه
 للمسح على الصغار رخصه والمقصود تناها فانه لا يعرف المسح
 لغيره والمرأة لو امرها بمسح جميع راسها ترك الصلاة وان
 امرها بمسح بعضه صلا فانه يكتفي منه بمسح البعض لان

كالوفى السادسة المذكور وهو امرار اليد على العنق مع الماء
اي بعده يدل عليه بقوله **ولا يضر طمعا رنحة للفساد** ولما
باليد باطن الكف ويظهر فالدكر مرفقة مع امكانه بما عليه
لا يجرى امراد العنق مطلقا وهذا الجري على الخلاف فيمنه
احد رجليه بالاجري هل يجزئ ام لا فقال في القاسم الجري ورواه
عن مالك لا يجزئ غسل الاجمرور اليد على العنق انتهى ويظهر
من هذا انه لا يجزئ ذلك غير الرجل بغير اليد حتى عند من القاسم
فانهم لم يذكروا خلافا الا في ذلك احد الرجلين بالاجري قاله **ع**
وقول **الامرار** اليد اي او ما في معناها من خرقه او دابها
او استنابة انتهى بجل على حاله عجرة عند ذلك بيده فان
تعد رستقا الزينة **السابعة الموالاة وهو ان يغسل الوضوء**
كله في ثوب واحد من غير ثوب متفاحش مع الذكر فينبغي
ان يمتد مطلقا طلال ام لا وقوله حنيفة اشخاص من اكرم على التوفيق
ومن اعد ما يكتفيه لوضوءه ثم اراقه تحض او غصبه او راق منه
بغير اختياره وهذا امرار اليد ان قطع بانه يكتفيه فينبغي ان يكتفيه
والقصة فان عجز او عجز ما يظن انه يكتفيه فتبين انه لا يكتفيه او عجز
ما لا يكتفيه قطعا او قلنا او يتكافى ما لم يطل ولا يمتد اذا طال التفتيح
وكذا العامد قاله **الشعر** ان السنة خامسة وحيث يمتد في السنة
انتهى وظاهره حتى في العاجز ومن الحق به وفي **ع** ان السنة
خامسة بالناس كما يقيد هذه المختصر وقول المصنف عن تعريف
متفاحش اشارت الى ان التعريق اليسير لا يضر وكذا لو لم
يغير المتفاحش لكون جاريا على القولين **وهو** في حده
احدها انه يحرق اعضاء متخفف متخفف معتدل به من معتدل
ومكان معتدل واقصر عليه المختصر لكن نفق عنه عند المكان
ويشهر هذا القول الاقتصار والمراد جفاف العنق الاخير

من السنة

من السنة الاخرة الثاني ان يجرد القرب والتباعد بالعرف وكثره
بن عمرو وعزه الناكهاني لابتد القاسم وعمرى الاول لابن حبيب
ثم ما اقصر عليه المصنف وجوب الموالاة احد القولين مشهورين
ذكرهما المختصر والاخرانها سنة وليست مفيدة بالذكر والقدرة
كالاول قال **ع** والخلاف لعقلى لان التشرير بين متفقان على
الاعادة ابد ان فرق عدم وان فرق نسيانا فلا تنى عليه فلا مرة
له ولحق فيه الشيخ سالم والبرموني قايدين ينبغي انه معنوي
ولو اتفق على الاعادة ابد حيث كان التعريف عذرا لانها على
الوجوب لترك الواجب واما على السنة قلنا ونسب السنة
لان ترك الواجب **وسنة ثمانية الاولى غسل اليدين الى**
الكوعين قبل ادخالهما في اللان هو من تمام السنة حيث كان
انا كما قال فقيرا تيمم وغسل او لم يغسل او لم يغسل حوض صغير وامكن
الافراغ مما ذكر لا ما لم يترط مطلقا او جاريا ولو يسيرا فان لم يكن لم
يسب غسلهما قيل بل يد خلها ان كانا طاهرتين او مشكوكا
فيهما او مستحسنين حيث لا يتغير بهما والا خالف على اخذ الما
ولو يفيقه فان يمتد الاباد خالفه تركه ويتم كعاد الما قاله
الشعر والذي ينبغي اذا التفتحا اي حيث كان ملكه **ويؤى** بدبا
بفسلحها الصد **وبفسلح كل واحد على احد** **لها** ند باليف
ثلاثا هو من تمام السنة كما هو ظاهر كلامهم قال **الشعر** العاجي
من سنة الوضوء البداية باطرافه الاعضاء انتهى **الثانية**
المنهضة يضاد بين مجتهدين بالغم كله وبهم لمت بطرق الساني
وليس برادها ولا بد لها ولا استسقاء هذا فيه لا ردمسي
الراس والاذنين فلا يفتقران لسنة وفيه الفرق تنضم بينهما
وسنة باقي السنة والتفصيل قاله **ع** ولعل قوله لا بد للندب
ويحتمل ان سنتها متوقفة على السنة وعلى الاول فالفرق بينهما

وبينما في السن غير اليدين انهما لما كانا قبل فعل كل شيء من
وايض الصور اطلبت فيها البنية وبنوعها ولو احدث في انايه
كافي اليدين وظاهر كلامهم ان سببها في كل مرة وان الثانية
والثالثة في كل سنة مستحبة وسيدكر للمم والجز فيهما وفي
عسل اليدين انه هل فكره الرابعة او تمنع خلاف وانما كان ثلث
اليدين من تمام السنة كما تقدم انه ظاهر كلامهم دون ثلث
المضفة والاستساق لقول الخلاف في غسل اليدين قبل
ادخالهما في الاناء وفي لغة التبريك واصطلاحا **ادخال الماني**
ثم يمسح به وهما من تمام السنة على ما يظهر من ترجم
المالكاني فلو ابلغه لم يكن اتيا بها على الوجه وعليه اقتصر الم
في كناية الطالب وكذا الوقف فانه من ترجمه فترد منه الما من غير
لم يكن اتيا بها كما يظهر من جملة الحج من تمام الترميز كذا **الحج** وفي
الشتر تردد غير هذا **فان** في المدخل من اداب
الاكل ان لا يصوت بالمضغ فان ذلك بدعة كما لا يصورة في الما
للمصروف فانه بدعه وفيه ايم **سئل** ما الدعي مواله
النصراني في انا وجد قال تركه ابي ولا يصادق نصرانيا
الثالثة الاستساق وجذب الما بنفسه منع الما **الدخل**
انته ليخرج ما في الخيشوم عن الاساخ المانعة من الخراج الما
على هيئتها وظاهر المعنى انه لو وضعه في الما قد حل من غير حبه
بنفسه لا يكون اتيا بالسنة **الرابع الاستساق وهو**
عن الله بنفسه فان تركه يسبب عن تركه غير دفعة لم يكن اتيا
بالسنة مع جعل الساجد والابهام من يده **الصبري** الذي
في المشهور لانه من ازاله التماسه **على الله** ووقع الايمان
المه كورين من تمام السنة كما صرح به المم على الرسالة
وهو متقني اخذ ذلك في ترجمه وادعي بعض الانشراح في انه

هذه

مندوب ممسكا بعبادة قد لاه **وبالغ ندبا غير العايم والمضفة**
فيوم الما لاقص الحق ولا يجمله وجودا **والاستساق** فيوم له
لاقص الاثاق ولا يجمله سموا التاي وبياغ عند القيام من النوم
واما العيايم فيكره له كما في الذخيرة خيفة ان يغلبه الما فيد حل حبه
وتبع في قوله في المضفة والاستساق العلامة بهرام وجمعا
وفي باب مردوق انها في الاستساق فقط على ما يفيد النفاي
وتحوه يفيد المواق **والا فضل ان يتمضف بثلث عرفات**
ثم يستساق بثلث عرفات تحوه للمضف والذي جزم به
يستدل بظاهره انه متفق عليه ان الا فضل فعلها بثلث عرفات
يفعلها بكل عرفة من الثلاث وان فعلها بثلث عرفات بغيرها
بكل عرفة تبين من الصور الجائزة **انظر** ولعلها طريقة له
قاله **الشوق** من هذه الثلاثة اي السنن على الواجبات لاجد
امرين اما ليطلع على لون الما وطوعه ورجحه فانه متغير تركه
واما الكثرة **ان** اراها ولا عارده عليه ان تركها عند الوجه لا هو
او سنانا فعلها لما يستقل انتهى وقال المم في غاية الاماني
عن اهل المعاني اي التصوف شرح الرضوي في اطراف الجسد
حقا اذ لو وجب غسل الجسد لكان ذلك مشقة على العباد
ولان باطراف يكتسب الخبز والشير وقال ابن عباس **ستر** الاثر
لوطي المحرر العين وغسل اليدين الى الكوعين للاكل من موايد
الحنة والمضفة كلام رب العالمين والاستساق **لشم** راحة
الحنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الكريم وغسل اليدين الى الرقبت
للسراي ومسح الرأس للنجاء والاقليل ومسح الاذنين
لسماع كلام رب العالمين وغسل الحنة الرجلين للمشي في الجنة
انتهى **الماسة مسح الاذنين** ظاهرها وهو ما يلي الرأس
وباطرها وهو ما يلي الوجه لانها خلقتا كالوردة ثم انفتحتا

يدخل صباينة وهما ما يلي الابهام في صماخيه وهما تحت الا
 فها خها من حلة نسيج الاذنين لاسنة مستقلة كما هو ظاهر
 النبي وجعل ابهاميه على ظاهرهما ظاهره من غير خربكها
 ولا يتبع الفنون اعتبار اي قياس على الوجه في النيم والخ
 السادسة تحت يد الماسح الاذنين تحت في جعله ستة
 مستقلة غير سنة مسح الاذنين بت رشده وهو كما قال
 الرزقاني عن الابي عذبه مالك والكافة انتهى وذهب اكثر
 الشيعة الى انها سنة واحدة وبه فسر من عاري وهو قول
 مالك في المختصر وانظر ههنا القولين مع نقل الابي المتقدم
 رد اليدين في مسح الرأس اراد بالرد ما راجع الواجب
 سواء حصل الواجب بالمرأة الاولى او مع الثانية كنت طالبت
 فانه يجب عليه بعد المسح الاول ثانيا لانه الذي يمسح ثانيا
 غير الذي يمسح اولاً ثم يطلب بالسنة بعد ذلك وتقدم ان
 تحت الما في المسح الواجب اذا جفت يده في انما به ومجاك
 الرد سنة حيث يقع يده بلل من المسح الواجب يكتفي
 مسح الرأس بتمام الرد والام بين وانظر اذا بقي يده
 بلل من الواجب يكتفي بمسح الرأس في رد المسح هل يمسح به الى
 ان يجف اليد او يتنظف الرد والسنة الاول ظاهر فركه صلى الله عليه
 وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه بما استطعتم **الثامنة ترتيب يديه**
 فاذا لقا لقا اعاد استئنا ثلثا ثلثا وما بعده مرة ان كان
 قريبا سواء نكس عمد او سهوا ان كان بعدة شئ اخرار
 عن تقديم الرجل اليسرى على اليمنى فان بعد بان جنت
 اعضاوه اي من الفسلة الآخرة من الوضوء الاخر شخم
 وزعم ومكان معتدلين اعاد استئنا الماكس وقده مرة
 ولا يعيد ما بعده ان كان بعدة شئ اذا نكس فاسيا وهل كان

الرد

العايد

العايد وهو ظاهر القدمان او يندب له اعادة الوضوء وهو
 ما نقله ابن زروق عن المدونة اويبيد الوضوء والعلامة ايدا
 استئنا وهو ما نقله المواق عن بن يوسف عن عمرو بن ابي ظر
 تنبيهان الاول اذا اتي بالمكس فلا يستنفا اذا ترتب
 ما بعده لوضوء الترتيب او لا مثال ذلك اذا غسل وجهه
 ام لا ثم مسح رأسه ثم غسل الرجلين او لا لان الترتيب
 حصل بينهما قبل بوجه الخطاب اوله **في الثاني المكس** هو المتنا
 عند محله الوضوء كونه وحكما من وضوء او بعضه كمن غسل يديه
 الكوعيه في الاول وضوءه بنية الوضوء ثم لم يبد لها بعد الوجه
 بل اقتصر على غسل الزاويتين فصلاته صحيحة وصار
 الثعنين للكوعين متكسبي وقولي ولو حكما ليدخل غسل بعض
 الاعضاء مع بعض كمن وكل بعد اربعة في غسل اعضاء الاربع
 فتسلوها حلة وقد يقال التاكيس في هذه حقيقة لان فطر الوضوء
 مع ما قبله تقديم له عن مرتبة الشرعية التي هي ناجزة
 كما قبله تنبيه من ترك تحقيقا او قلنا او شكنا ان لم يكن
 مستحيا والا ترك العمل به فاما لمعه او وضوءا منسولا او محرما
من فريض الوضوء غير النية وما هي فيندي الوضوء مطلقا
 تركها او ترك في تركها سهوا او عمد اطال ام لا فانه ياتي به
 وجوبا **فيعيد الصلاة** ان تركه ناسيا مطلقا او عمد او عجزا
 ولم يطل فاذا طال ابتداء الوضوء واعاد الوضوء الصلاة كما
 اذا طال قد كره بعد نسيان فلو لم يأت به ثم ان ياتي به ايضا
 ندب مع الترتيب سواء كان المتروك نسيانا او عمد او عجز او مع
 البعد ياتي به ندبا في النسيان لافي العهد والخبر ليطلاق
 الوضوء كما علمت واعلم ان المتروك ياتي به ثلاثا واحدة واجبة
 ولا ثلث من دون بيان وما بعده مرة مرة ان فعله او لا مرتين

او ثلاثا فله مرة اخرى رابعة وهي هل تتركه او تمتع خلاف لانا
فتولد عمل الخلاف حيث لم يطلب بها الاجل الترتيب وهذا طلبت
منه للترتيب ثم انه ياتي بما بعده نداء بنية اكمال الوضوء
في النسيان مع الطول ويذو بها في العمد والعجز مع عدم الطول
واما المني نفسه فياتي به سنة اكمال الوضوء قطعاً وبه معنى
عن ابي الحسن وقولتت ياتي به بغير نية على المشهور وانما
بالله والى انتهى وافصح في العمد والعجز اذا لم يقع بطلان ولا يفتي
في النسيان لانه ترك الوضوء شيئا مستوعب ترك الحولاة وقد قال
الشيخ فيها وبني فيه ان نبي مطلقا فامله **ومن تركه سنة**
عدا او سهرها فانه لا يعيد الصلاة ويعمل كل السنة لما
يستعمل في الصلوات انما لم ينب عنها غيرها والام يطلب به
باعدتها كترك غسل يديه او لا لنيابة الوضوء عنه والام يكن
الاتيان بها بوقته في مكرهه والام ياتي بها كمن ترك تجديد
ما مسح اذنيه ومسحهما من غير تجديد ولكن ترك الاكتمال
ورسال الما ينسبه وان لم تكن السنة هي الترتيب لبقائه في كلامه
فيعتبر قوله ويعمل تلك السنة الخ على ثلاثة اشياء الحقيقة
والاستتاق ومسح الاذنين دون الخمسة الباقية لما علمت
من توجيه عدم فعلها ونفي المعايير بما اذا اطل ما ينسب
ادارة فعلها وبين تركها اولاً والا ففعلها بغير قصد الاكتمال
الصلاة على ما يفيد الموطا وقال ابن ناجي افتي بخبر واحد
شيوخنا كالشيعي بقا ديه في غسل وجهه ان ذكر المصنوع
والاستتاق بعد مشروعه فيه وافتى بعضهم بالحدود لغير
مالك في الموطا والاول هو الاقرب والحاري على نظائره
المسألة اي كمن نسي التشهد حتى فارقه الارض بيده
ركبته وتلف نسي السورة او تكبيرة العيد او غيرها

حق

حق ركه ونسي الموطا لا يدل على انه المذهب اذ ليس كلما فيه
هو المذهب انتهى وظاهر قوله من الصلوات انه لا يفعله الم
الصحيح وطواف واعلم انه ان ترك من لا يعاد من الستة فلا يعيد
الصلاة في وقت ولا في غيره وانما ما يعاد هو السنن الثلاثة
كانتدم فان تركها ناسيا لم يعيد الصلاة اتفاقا وفي المعاهد ولا
مشهور ان اشهرها اعادتها في الوقت وعليه اقصر
في نية في هذه المسألة والثاني عدم اعادة لضعف خبر الوضوء
بكونه ويسله ولغيره فاما امر الله وليس في القرآن ست الوضوء
وقال في الخبر صلوا كما امرت الله ولهذا اتفق على عدم بطلان
الوضوء بترك سنة بعد او اختلف في تارك سنة من الصلاة
عدا اهل بطلان ام لا **وفضائله احدى عشرة الوضوء التسمية**
في ابدء الوضوء اربعة او ستة **بان يقول بسم الله** ظاهره
كأنه منه عدم زيادة الرحمن الرحيم وهو كذلك وقال المالكي
وبن النير الا فضل ان ياتي بها كاملة وفي المع على الرسالة
الصغير على المختصر انما قولان مستويان فان **الله** وانظر هل
قوله عام حتى في الذبح ام لا وهل يكفي اي ذكر قال الذبح ام لا انتهى
وان في ابدء ايه ثم ذكرها في الثانية اني بها ندبا وهو يقول
بسم الله علي اول ووسطه واخره قيا ساعلي ما اذنني
التسمية او الاكبر وذكر انشاء كما في الخبر **اولا الثانية الدعاء**
بعد الفراغ منه بان يقول قبل ان يتكلم كما في حديث مسلم
وهو راجع لمرقه يسكون الراي بصره **الى السماء** المراد الى
جهتها وان لم يرها الحامل بينها وبينه او المانع هكذا في
مجلس المذاكرة وفي الشيخ داود على الرسالة ما يفيد
انه لابد من النظر الى السماء انظر **عليها تشهد ان لا اله**
الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده

ورسوله اللهم اجعلني من التوابين الذين كلما اذنبوا تابوا
واجعلني من الساجدين من الذين **الثالثة ان لا يكلموا**
 ولو بدعا الاعضا لقول النوري في المنهاج ان حديث
 الاعضا لا اصل له وخبر السيوطي نعم اللهم اعزني ذنوبي
 ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وقبضي بما رزقني
 ولا تقضي بما رويت عني وارزني كلام المحدثين ما يفيد ان يقال
 حال الوضوء عقبه كما بينه السيوطي وغيره وخبر **وع** قال **الثاني**
 ويكره الكلام بغير ذكر الله انتهى وهو يفيد انه لا تكره حكمة
الرابعة قلنا الاولى التبرير بتقليل الاله المندوب ولا يكلف الا
 بفعل ولا ان عبادته توهم ان الوضوء في الما الكثرة كالبحر مكره مع
 انه غير مراد قطعا فالمراد قلنا ما يتوهمه وان كان يجب نهر
 بلاحد بمد وخبره **كالفضل مع احكامها بلسر الحفرة**
اي اتقانها ويكره السر **الخامس السور** يعود رطب
او يابس والاحضر افضل لغير الصيام ويكره للصائم حتى
 لم يجد له طما وحرم عليه بحوزة محبة **فان لم يجد عودا**
صغره مع المضمضة ليكون ذلك كالذكر وما مع وجوده فلا يقال
 الفضيلة بالاصح وما ذكره المصنف من الترتيب هو المشهور
 لانه سماع بن القاسم خلافا لظاهر رساله والمختصر من مساه
 وان الاصح للمودع وجوده في الففيلة **او شئ حش** وسبيل
باليمين ندبا ويجعل الابهام والخنصر والقلادة قوفا **ولو**
الوضوء ويضمض بعد الخبز ما وها ما حصل به قاله سنده
وإذا بعد الوضوء الصلاة استاك واذا حفرة صلاة اخرى وهو
 على طهارة استاك **الثاني** والسواك بلسر السين المهملة الضل
 ويطلق على ما يستاك به **الثاني** والمراد الاول لانه لا تليق الا
 بفعل ويصح ارادة الثاني بتدبير مضاف اي فعل السواك فلا

لنقول

ما بين

لنقول بعضهم لو قال استاك كان اولي لما علمت من اطلاقه على الفخذ
 ويندب اليها طهارة فرائية ولهذه يد ولها عند من يوحينها
 وقراءة قرآن واساه من نوم وتغيير فم يسكون او اكل او شرب
 او لثرة كلام ولو نقران وندب كونه متوسطا بين اليونة
 واليوسنة ولا يريد طوله على شرفان زاد على ذكر ولو قدر
 امسح ركب الشيطان عليه اي على الزايد كما يفيد **تت** وركوب
 بحمل الحقيقة وغيرها لوسوسة ولا يقنع عليه اي حال استاك
 فقط فيا يظهر لانه يورث البواسر وكذا النسيان كما في **الثاني** وغيره
 على اطراف اسنانه وكراسي اطراسه وشقوق خلقه امرارا لطيفا
 وتندب بدوه من الجانب الايمن من فيه وتسمية في يديه وكونه
 عرضا في الاسنان لخالقة الله لشيطان وطولا في اللسان والخلق
 قال الترمذي الحكيم اوبلغ ريقك من اول ما استاك فانه ينفخ
 من الخدام والبرص وكل داسوي الموت ولا تبلغ بده نثي فانه
 يورث العبي ولا تضغه اذا وضغته عرضا وانضغه نثيا فانه يورث
 من سبب تنجيسه ان وضع سواكه بالارض من فم الملوحة الا ان
 ولا يستاك يعود زمان او ربحان لتزكيتها عرف الخدام ولا يفض
 لتوليد الاكلة والبرص وكذا اقصب الشخير والحلقا والمودع
 المجهول مخافة ان يكون من المحدث عنه عيانه ولا يفعله ذو الورع
 بحفرة الناس ولا في المسجد لما فيه من القام يستقذرا انتهى **الثاني**
لما كان في شرف العدة مذهبنا كراهة الاستاك في المسجد
 خشية ان يخرج من فيه دم وخبر ما يقره المسجد انتهى قال **الثاني**
 والحكمة في ترويعه تطيب الفم للملايكة الذين مكل حاد ظنك
 والملك الذي يصنع فاه على قيل عند قراءة القرآن بن عباس وفيه
 عشر حصال يذهب الحفر ويحاي البصر ويشد اللثة وهم لم
 الاسنان ويطيب الفم وينقي اليلثم ونفخ له الملايكة ويرفعني

الرب ويرافق السنة ويريد في حسنا الصلاة ويصح الجسد راد
 بغيرهم ويبيد الحافظ حفظا وينبت الشجر ويصح اللون ويريد
 في الحسان الى السبعين وعند كعب الاحار من احب الحبه اليه
 فليكثر من السواك والتخليل في الصلاة بها مائة صلاة اي تخلل
 الانسان والمائة صلاة منها سبعون بسبب السواك لخير صلاة
 بسواك بسبعين صلاة بغيره والتلاتون للتخليل وفيها يله
 انه سهل طالع الروح كما في خير في البدن لسافر ومادكرة
 المعافاة من استجاب بانه حكمة الاصل فلان في انه قد ربه
 احكام ثلاثة غيره الكراهة كسواك ما تم بها رايه وخضر
 والمرة كسواك بخور كما تقدم والواجب كما استماله شيا منه من
 حضور الجمعة ولا يكتف ازالته الا بالسواك وليس فيه قسم حابر
 جواز المستوي الطرفين وقول المختصر في الصوم وجاز سواك كل
 النهار اذ ادبه الاذان لا المستوي ثم محل نديه اذا اراد به امر
 النبي صلى الله عليه وسلم واما ان اراد الضيق فلا يوجب قاله
 اي كطيب فيه لما لا محل سترعا **السادسة ان يوضي في مكان**
ظاهر اي مكانه الظاهر وهو ظاهر بالنفل فيخرج محل الاذكار
 الوضوب ولو ظاهر بالنفل **السابعة ان يكون الاناء عينا**
ان كان مفتوحا والا فلا افضل جعله على بياره ليرى في يمينه
 وهذا في النفل بيديه على الخنجر والاطراف وهو الذي يهل بكما يدي
 على السواك اما الاعسر والا فضل ان يجعل الاناء المفتوح على يساره
 قاله **ح** ولم يخبر الا في طمع استواء الخنجر لان الاصل الغالب في النفل
 تقديم اليمين عن فتح الاناء والحق الا لنادر بالغالب **الثامنة**
يقدم الميامن على الميسر هذا في اليدين والرجلين اي قدم
 التوا في لشرق اليمين لوقوع قوتها وصلاحتها للاسما واليمين
 خام اليسر عليها اي على اليمين وييدي من الفصل بالشق الاية

لاستماله

لاستماله على عليها ولا كذلك الا ذنبن والصدقين بل جعلها
 مع الاتحاد منفعتهما قاله **الثو** مثل الصدقين العواداة تثنية قد
 يفتح الفا وسكون الواو كما في **ح** وهما جابتا الرأس **التاسعة ان يمسح**
بقدم الرأس في مسحه وكذا يمسح في سائر الاعضاء اليد وبابها
 من يد يمسح الرأس او بالذقت او بالرفقت او باليسين وعظم
 عطا وعلم الجاهل ان الله تعالى قال الى المرفق الي الكعبين وقبح
 عليه وزجر العالم **العاشرة ان يرتب المسنون مع السنن**
كالصوم والاستساق وكذا يرتب مع الزايعن اذ لا يلزم من ترتيب
 في نفسه ترتيبه مع الزايعن والمراد ترتيبها في نفسه بعد غسل وجهه
 ثم غسل يديه للوجوه ثم اتي بها في السنن التالية لها على ترتيبها
 في نفسها فانه لم يرتبها مع فرائضه وكذا من بدكفيل يديه ثم
 قبل بنية السنن التالية لها على ترتيبها ولكنه قدم مسح اليدين
 على مسح راسه فلم يرتب مع فرائضه فكل من هذين مستحب مشر
 وما يوجه المختصر موزل بان اوى قوله اومع في نفسه لمع الخوا
 اذا جتمعها لا يوجب الخطا ترتبها عن حاله انما اذكر هو
الحادية عشر ان يكرر المنسول فلانا دخل فيه المصنفه والا
سباق فالاولى منها سنة والثانية والثالثة مستحبان
 ولا بد ان يمسح الثانية والثالثة في كل ما يكرر كما يفعل في غسل الوجه
 من ذلك وتخليل اصابع يديه ورجليه والام لكت ايتايا المندوب
مخلاف المسح وهو المسح والاذنان ولا يستحب تكرار مسح
 بل يكره بما جديدا ما بما واحد فلا يكره به بدليل ان ذلك اليدين
 موزلا واحد لا بعد الامرة واحدة قاله التسم تشبه النبي
 لغة الايقافا **الزيادة على الثلاثة** في المنسول وعلى الواحدة
 الرأس والاذنين **غير مشروعة** لانها من شعائر اهل البدن
 واختلف اذ شك في غسله من وضوءه يريد فليطأ اي ثلاثة

مع الزايعن فليطأ في المحل الذي يطيب فيها فيه
 مع الزايعن

لم اربعة **هل تذكره** مخافة ان تكون اربعة فيتم في المختلوا **وعنه** قسما
قولان مشهوران قال **الشم** وقول المصنف او تمتع موافق لقول المحقق
 وهل تذكره الرابعة او تمتع خلاف وموضوع المسئلة انه اذا تحقق
 انما زايده وصدر التنبه في كلام المصنف في ذلك فتقرر **الشم** له
 عامر من انه يشترك في غسله الى غير ظاهر من وجهين احدهما انه
 خلاف ظاهر تركيبة المصنف ثانياً ان القولين في هذه الثانية
 يكرهها ويؤيد بها كما قاله في قول المحقق وان شئت في ثالثة في
 كراهتها قولان من ان الثاني نذرها لا يمنعها فتقول المصنف لا يمنع
 بدل كصدر البسيطة على ان كلامه في تحقيق الزيادة كما مر قلنا
 مسئلة تأمل **ولا يستحب اطاله الغزوة وهي الزيادة على ما**
عنه من الوجه واليدين مع الرغبتين وخبر ان متى يدعون
 يوم القيامة عز وجل من انار الوضوء تمت استقطاع منهم
 ان يطيل غزته فالبطل كرمه عمل والعمل اصل عند اهل المذهب
 من اصول الفقه او المراد بالوقت في الحديث اقامة الوضوء
 والموظية عليه لكل صلاة فتقوي غزته بتقوية نور اعضائه والحق
 عندنا الزيادة على محل الزحف بمعنى قوله لا يستحب اطاله الغزوة
 بالمعنى الذي قرئتم في تفسيرها المصنف ثانياً لفظة ولا يطول
 من كلامه عن الحائض وهو كراهة لانه من الغلو في الدين قاله
 مردوق ايم لعله للسابقة وفي خبر ابي هريرة عن النبي
 من توضا ومسح يديه على عنقه امن من البطل والاباء جميع
 الاعضاء بالمدى بل اي يجوز كما جزم به بن مردوق وجعله
 احد احتمالين والآخر الكذب والوجه للسابقة في كراهية
 بخبرين عساكر عن ابي هريرة مرفوعاً عن النبي في مسح يديه
 نطبق فلا بأس به ومن لم يفعل فهو افضل لان الوضوء يوم
 يوم القيامة مع سائر الاعمال لانه من غير الاستعداد كما في الله

للسيرة

للسيرة او ان وزنه من حيث الطهارة الحكمة لا من حيث
 تمتع مكرهات الوضوء است كما في الباب الاكثر من صلب
 الما ليس فيه تحديد وقيل الاقل في الوضوء قدره في الفضل
 قد رصاع الى خمسة امداد والواجب الاسباع والوضوء في الخلا
 وكشف العورة والكلام في اثباته تكرر ذكره والزيادة في النذر
 على الثالث وفي المسوخ على الواحدة والاقتصار على الواحدة
 للعالم وغيره على حد القولين **مسئلة** **والاستحباب**
واجب ظاهره وجود مطلقاً وهو قول في المسألة غير القولين
 المتقدمين اي في ازالة الخجاسة وهو الوجوب مع الذكر والفتنة
 والسنة المولود وتعدله على الوضوء مستحب فيصح الوضوء بدونه
 وناية الصحة انه ليس به المصحف ويصلي به اذا استجاب له
 بظاهر كنهه او جادل كتيق لا يتقنه المصنف من فقه انتهى
 قاله **الشم** وقوله مطلقاً لعله اراد به اتفاقه لا الوجوب مع العجز
 والنسيان وقوله عن المولود وتعدله على الوضوء مستحب لا يتأني
 في قول المصنف عقب قول الرسالة وليس الاستحباب مما يجب
 ان يؤمّل به الوضوء ولا يسير ولا يستحب لانه عبادة منقذة
 كبر وتفرقة عن الوضوء في الدمان والمكان انتهى وسبب عدم
 التافان ان المستحب تقديمه على الوضوء وكلام الرسالة ويشار
 في نفي وصلة الوضوء ولا يلزم من تقديمه على وصلة به كما لا يخفى
 وقال عليها مع حرمها المصنف وقال السلف في حجب تقديمه عليه
 وعلى قولهما اذا اخره فليحذر من مسر ذكره لئلا يتحقق
 وضوءه من ناجي يقوم ولم يستحب لم يحث على اعتبار الا
 لفاظ واماع اعتبار المقامد فأكبر القوام اوله وكلمه يمين
 ان الاستحباب الوضوء فينبغي ان يسأل الوضوء فصدقهم انتهى
 وقول الرسالة ما تقدم عنها وانما هو من باب الجواب روال التي

يعارض ما روي عن الثوري من قوله ظاهرة وجوب مطلقا
وهو قول في المسألة غير التولين المتقدمين انتهى الا ان
يقال ان مقتضى صاحب الرسالة تعالى احد التولين وخوة قول
عرفه حكمة كالتجاسة انتهى **وهو عمل موضع الحديث بالماء**
او بالاجار وما في حكمهما من مدر وهو الطوب او الطين اليابس
وفي غيريت وخش وقطع وصوف غير متصل بالحيوان الا ان الفل
بالما يقال له استنجا وبغيره يقال له استنجار وفي **مسند** خليل
ما يفسد ويشمل اي الاستنجا الفسل بالماء والمسح بالحجارة قاله بن
سيدة وخوة الجوهرى انتهى ثم يشترط فيما يفسد به شروط
منها كونه يابسا ولا يجوز بميتل لانه ينشر التجاسة وظاهر كلامهم
الحرمة لكن لا يخفى انه حكم الملتصق بالتجاسة وقد تقدم ان
التولين فيه الكراهة ومنها كونه طاهرا فحرم بالنجس والتنجس
كذا قالوا وفيه ما تقدم ومنها كونه متيقا فلا يجوز بامس
كالرجل ومنها كونه غير مود فلا يجوز بموز جرح ومنها كونه
محرم فان كان محترما لظنه او لشرفه او لحق العجز جرم فالاول
كالمطعمات للادوية ولومن الادوية والمقافير ومن
المطعمات كالتجالة بالتحا المنة التي لم يخلص من الدقيق وال
للأصنة منه فيجوز بها كالتجالة بالتون والحا المهلة وهي ما
من الفارة عند بيع الخشب والسجالة بالسيد والالهي
وهي ما خرج من الخشب عند النشر والحق بالتجالة التي فيها
الذيل الورق فانه يحرم الاستنجار به ايضا لما فيه من الشوائب
الطعام وهو الملح ملحق به والثاني وهو ما كان محترما لشرفه
فحرم المكتوب لحرمة الحروف ولو كان المكتوب باطلا كسحر او الخيل
وتورية كذلك وسوكان الكتب بالخط الرزي او بغيره مما يبيد
ح وفتوي الناصر اللعاني ومقتضى ما ذكره الدماحيني في

غير

علي

علي التجاري اختصاص الحرمة بما فيه من اسم الله تعالى وفي المدخل
لاب الحاجب ومن الرزي ما يفيد ان ما فيه اسم الله تعالى كذا الدالة
وهو ما كان محترما لحق الغير نحو الذهب والفضة والياقوت
والجوهر والبلور الذي لم يصنع بحيث يصير امس ولما يصنع
فيدخل فيما مر من الامس وخوة الحد فانه يحرم الاستنجار به
ان كان للغير مطلقا وكذا له فيما عدا الناس عليه والاكره كذا قرر
بعض الشيوخ وظاهر النقل كراهة في قسمي حد ان نفسه ونحوه
والعظم النجس ويكره بالظاهرين ولم يوجبه كون هذين من حق
ورد خبر في العظم انه طعام اخر انكم الحن واما الدون فزادوا
بهم وقدم في الروت ما تقدم ان المراد بالمطعم مطعوم الادوي
خاصة الا ان يقال خرج هذه ابد ليل فاص واما الحمة وهي النجس
في الاستنجار بها ثلاثة اقوال الاول يجوز وهو ظاهر المذهب
كالسند وغيره وجزم به في الشامل الثاني يكره الثالث يحرم وهو
اضيقها والمثبت الاول وانما يفي بها على الاخرين لانها شتو
المحل ولا تزيل التجاسة وما يكره الاستنجار به ايضا الصوف والنقل
بالحيوان ويقتضي اخر الحيوان المتصل به كذنبه **الاحكام** الاستنجار
باليد ابتداء فيجوز ولو وجد غيرها غير ما حيث فقدت
تستعملها بالما فان فقدت الاقتصار عليها كره مع وجود غيرها ولا
له ان نوي ان يستعملها بالما وجده فان لم يتوكد وجب بها اوست
على حكم ازالة التجاسة وقوي ابتداء احتراز من الحكم بعد الوقوع
فان الاجز حيث انعت ان ما تقدم من الحرم والمكروه كذلك كما قال
في المختصر وانظر الاستنجار بجري ادوي غير المستعمل كاستنجار
بتد امرئاه حيث يباح له مما ستره ذلك كما لرجل مع زوجته
هل هو مكروه او جائز او حرام قاله **ع** وقوله مع زوجته
مع امته وتبين المافي مني وخيض ونفا من وبل امرأة او مستر

عن مخرج كثير او مذي مع غسل ذكره كنه بنية كما ياتي للمخرج
من كل مخرج من المخرجين معتادا لاجهي وروى لوبيله الآن
 الا ان كثير في مخرج منها وكذا الدم انظر **النسب** والثقة تحت المدة
 ان اسند كل ما يبيده **عن** عن السلمانية واذا لم يبينه الحد
 منها ومن المخرجين كل يستخرج منها كما يخرج منها فقط
 والاول الظاهر **سوي** **البرق** وبكره الاستنجاء منه كما في شتره
 الكماله قاله **النسب** **لما** **كامله** **ان** **يبد** **ان** **بفعل** **يده** **اليسري**
 او يلبها او بل ما يلبا في به الاذي هنا ايضا وبكره اليحيى قل
ملاقاة الاذي وانظر هل هو مندوب واحد او البطل مندوب
 البد ومندوب آخر **فان** لم يكن له يد يسير او كانت ولكنها
 لا تفصل لفرجه لحيته مثلا وكرر زوجته او اهنته على المشهور قاله **النسب**
 اي برمي الزوجة ويقضي على الامة بذلك الا ان تقتصر روقاها
 انه يقدم تركها على ميناها ولعله لتزول يسرها ما يتبره يسرها
 وانظر هل قطعت سراه من الكرم هل يفصل بينيتها حيث يمكنه ذكر
 ويقتصر على عيناها او يوكرا هذه او يفصل بينهما **ثم** **يفصل** **محل البول**
 فقد عيه على محل الفايصل مندوب خوفا من ان تفصل النجاسة اليه
 اذا بد بالبد برمسند وهذا ما لم يكن هنر يمنع ذلك كمن يحصل له
 قطار البول عند ملاقة المالدبرة فانه يفصل الدبر والدم القبل
ثم **ينقل** **الى** **محل** **الغايه** **وصب** **الماء** **يده** **عاسا** **بها** **المحل** **ويستريح**
قليل في حاله الاستنجاء كما هو سياقة وظاهرة انه في حاله
 الجالس وكون الحاجة غايطا وانظر هل استنجاءه قايما يركل
 بالاسترخ او بالجلوس **ويستريح** **ويجيد** **المرك** **حتى** **ينقي** **المحل**
ثم **يفصل** **يده** **بعد** **ذلك** **والشرب** **والغسل** **ان** **كان** **قد** **لأق** **الأذي**
 بها وحدها كما استجار بها او لا فابها مع الماء وقد مضى عليه
 سواها قبل ذكره لا اعلان كان لا فابها حكم الذي ففقا لا

لو

يندب

فلا يندب له غسلها بكثر اب بعده فاسم الاشارة في كلامه راجع
 للقي الاذي وهو صادق بقونه بعد الاستنجاء او قبله **والاكبر**
واجب اتفاقا ولا يجري فيه الخلاف الذي في ازاله النجاسة
 لان يحصل الخلو من الحدث المائي للظاهرة التي هي شرط
 من غير قيد اتفاقا واما النجاسة فانهما متافيه لظاهرة حيث
 وفي وجوبها وعدم الخلاف المتقدم بخلاف المتاف لظاهرة حيث
 وهو استقراء **ما** **في** **المخرجين** **من** **الأذي** ولما كان يكفي في استنجاء
 ما في مخرج الفايصل نجاسه بان لم ينف فيه شئ لعصر محله
 كما لا بد من روق ترك صفته وذكر صفته البول لعدم كفايته
 ذلك لظهور مجراه فيبقى فيه ما خرج من البول عن محله واشتار
 ليعك صفة مسكه وتقره فقال **وصفقه** **من** **البول** **ان** **يجعل**
ذكره **بين** **اصبعيه** **السيابة** **والا** **يهام** **من** **اليسري** **باسكه**
بها **فيمر** **ها** **مخالصة** **الى** **بشرته** **اي** **كمرته** **وهي** **رأس** **الذكر** **وتنثره**
 بشاة فرفية فانه خرج ما فيه او مرة ولم يبق بلل براسه كفي
 والا عاود ذلك ثلثه فقله **يفعل** **ذلك** **ثلاث** **مرات** **منه** **ان** **احتاج**
 لزيادة عن الثلاث فقل كما يبيده قول بن مردوق ولا حد في عدد
 خلافا للشافعية وينبغي ان يطلب التحميل بقدر الامكان ويجوز
 من التطويل واستقصا الاوهام فان ذكر يودي الى تلك الوسوسة
 بخارج زاولها وعلاجها بيد تملتها ويقون صاحبها مالا يفي
 من الخير وينفع في انواع من الشر يسأل الله العافية والسلامة
انتهى **في** **السيليك** **والتر** **لان** **وقتها** **توجب** **استراحا**
 الروق بما فيها فلا تسقط المادة ويصير بالثانية وربما يطل
 الالتقاء فاصفقه وهو من حق الروضة قال زرورق عند بعض
 شيوخه اذا طال الامر عليه فينبغي له ان يمس باصبعيه
 بين السيلين لانه يرفع الوصل ويبرد الاحل وقد وجب

فصح غالباً بعرفة سبع بن القاسم ليس القيام والمقود وكثرة
السلت بصوات الخبي من عادته احتياس بوله فاذا قام نزل منه وجب
عليه ان يقوم ثم يقعد فاذا ابي يقفن وضوءه بما نزل منه يقعد قال
جميع الزرقاني قال بن مرزوق وكما يقفن السلست والشرع يقفن
ان يخففها بقليل وما فيها قال **حج** عقب نزل عبادته السابقة قبل
هذه يفهم منه ان السلست والشرع احوالاً خارجاً ما بقي فالحمد
ان لم يبق فيه شيء يخرج السلست ان ذلك يلقي والدة ترشد
الى ذلك وهو مقول النبي وليس من النقيض وقوله والحمد لمن
التطويل واستقصا الا وهام يفيد انه يستغني ما حصل فيه الفهم
والسك الا ان يكون مستحلاً انتهى **وجب غسل الذكر لخروجه**
الذي بلذة مقنادة ولرفيعاً نقافاً والافيني ابي يحيى على
حكم النبي الخارج بلادة وهو انه اذا لم يوجب وقتوا في وقت
الحج وان وجب فحين فيه الما **وجوب الشبه في الغسل** بنا
على انه يقعد في النفس وعدم وجوبها بنا على انه غير يقعد
مترعاً كما في المختصر على وجوب غسله كله الذي اقتصر عليه
لانه قول الاكثر فلو فرغ من غسله بالنا كما في المختصر كان أولى وافصحها
اولها ولا ينظر صلاة تاركها على الراجح كما يفيد المواق مع ان
الراجح وجوبها كما علمت فلا تلزم بين وجوبها وعدم بطلان
الصلاة تاركها ومفهوم قوله كله ان غسل بيمينه ولو بيمينه لا
يلقي وهو كذلك وهو بطلان الصلاة بفصل بيمينه ولو بيمينه
فقدان مستويان **وهو فصل ادب** **فصل الادب**
مختار ادب اي منه وباعاليا والا فاستشارة عند اعين الناس
واجب فغير ادب يتحمل الواجب والمندوب ولقد احسن في ذكره
مرتبة على ترتيب الوقوع ولا يتكلم على هذا تقدم الثالث على
الرابع والقياس العكس لانا نقول لا امر ولا بالجلوس فاذا

اراده

اراده طلب منه او امانة السر ان يدنو من الارض فيحس حسنه
الاول ذكر الله عند ارادة الدخول الى الخلا ولراول باب
من متقدمة فيما يظهر وقبل انكشافه في غير موضع **الحق** **قال**
اي موضع الاذي فان نبي ذكره فيه قبل فضا الحاجة ان لم يكن
بعد ايام ينكشف فانه يصير كالمعد قاله **الشر** وذكره في غير المختصر
قبل فضا لها وقبل انكشافه جاز على ما قاله **نت** ومنه في نظام
المختصر وقوله ما لم ينكشف هو لابن هارون واقتصر عليه **ح** **وتبع**
الشيخ سالم وذكر النبي انه لا يذكر ولم يخرج منه الحديث واقتصر عليه
البرماوي والزرقاني والمعد عنه فيه بدخوله لجميع يديه وكذا
برجل وان لم يمتد عليها فيما يظهر اي يكره كغيره بعد انكشافه
او خروج الحديث على ما قال الزرقاني والاستمارة من الشيطان
في البناء المعد لفضا الحاجة لانه مترام وفي الصمد الاله بغير ماوي
ثم خرج من الخارج انتهى **فيقول بسم الله** نحوه لله رشاد وعليه
نت وقال المختصر الشبه على ذلك في قوله وسرع الى **اللهم**
اي عود بذكر من الخب بضم الباء وروي بسكونها وقال الطيبي
ماروي بسكونها يراد به الكبر انتهى وهو جمع حيث وهو ذكر الخب
والجائيت جمع حيث وهي انشأهم وروي هذا في الصحاح
بزيادة ومن الدجيس الجيس الشيطان الرحيم فاذا استتر
وقال ذلك فقد استتر عن اعين الخ والاسن قاله **الشر** ويقول
بعد الفراغ منه بسم الله كما في **٢** وقان المم كالمختصر الشبه على ذلك
وايضا تقول قبل غفرانك وفي عار فيه بن العربي المم غفرانك
الحمد لله الذي اذهب عني **الشر** **والبلأوعا قاني** كذا في
نسخة **الشر** بحقه وفي نسخة الحمد لله الذي سوعينه
طيبا واخرجه عني حيث ابان ريد ويستحب ان يقول الحمد
لله الذي رزقني لذته واذهب عني مشقتة وابقي في جسمي

قوة انتهى ولعل المدة على اخرج حبيثا دون مجرد ارجه لايت
خروجه عن حاله الخبيث يدل على عدم صحة الحسد ودوي الحاكم
وصحة وثب بربر عن سليمان قال كان نوح اذا لبس ثوبا او اطم
عليه ما حمد الله فسمى عبدا استكرام موقود عن الجوزة من الخلافة
عزائل الحمد لله الذي سوغنيه طيبا واخرجني حبيثا **والجوزة**
بكره على مارجح **وقيل حرم دخول الخلافة فيه ذكر الله تعالى**
الحاتم والدرهم ان لم يكن بسا تروان لم تدفع ضرورة من ارتباع
او خوف ضياع والاحار كما الجازول المصحح لجنب او محدث خافه
على نفسه من غارقة ان كان محرورا عليه **والاجور الاستحباب**
فيه ذكر الله تعالى وان اخرج الخلا واسم بني ولو كان غير اسم
الله كما قالوا ولعله حيث قرن بما يقتضي اختصاصه باي اسم
يخرج عليه السلام لا مجرد اسم صاحب الحاتم المرافق لاسم بني وقال
بن المزي كان لي خاتم كتبت فيه محمد بن المزي فكتبت اني الاحكام
به لمواظاة الاسم انتهى فان قيل يستكمل على مارجح **من الكثرة**
كما مر ملازمة التماسه للحاتم حال الاستحباب وهو بيده وقد مر
الاستحباب بالملفوظ الذي فيه الحروف مطلقا وهو مروج القول
بالجرعة هنا قلت قد يوفق بان الاختصاص في الاستحباب بالملفوظ
اشد من الاستحباب وسد الحاتم المذكور وابق مشقة حمله من الله
السري المحم كما استنحي او حيث جفينا الامر فيه الكراهة
وان لم يكن في الخلا دون التهمة تخمسة حرم قراءة قران او ايق
في موضع الخلا المعه كبره عند انكسافه على ما مر حال فزاد
وحال استحباب واستبرأ وبين ذلك وخرج بصحح كذا
في الاقسام المذكورة الا لارتجاع او خوف ضياع وخوفه في
في جميع ما مر وكبره ما استظهره **الح** بعض قران مكتوب الا لغيره
ولو بال او تنفوه بمرص غير معد فلما لم حدته اي واستبرأ

القرآن

القرآن في ذلك المحل فهل حرم وطوا هراح او كبره كالقراءة بموضع فيه
لحاسة فردد **الثاني ان يقدم رجله اليسرى في دخوله** لكن
هو ظاهر كلام اهل المذهب قاله البساطي واليمين في الخروج اذ فاعده
الشرع ان ما كان من باب التشريف والتكريم يستحب القيام فيه
لبس سراويل وحق ومشتا مشرو خلق راس ودخول سجود
وخروج من حمام وفندق وما كان بصدده يستحب فيه
التسبا سرع كنهه على نعل وسراويل وحق وخروج من
سجود ودخول حمام وفندق ومرحاض وخلوى مسايل اهل
بيات فيها ام لا لبس خاتم وازالة اذى من فيه واتمخاطه انظر
سرى الرسالة والظاهر ان المراد بالتشريف هذا غير اذى البال
الذي تطلب فيه السمية الا ترى انه جمل الدخول للخلافة غير
مع انه تطلب فيه البداة بالسجدة كما قدم المع فان قيل طلبها
فيه يقتضي انه من الامور التي لها نال اي مشرق وتقدم يسراه
في دخوله يقتضي عكس ذلك قلت الكيف من حيث ذلة السير من
الامرر السريعة وقد خوله لنفا الحاجة منها فطلب قد يم
اليسرى في دخوله انظر الدانة وطلبت السجدة فيه نظرا
لدخوله لنفا الحاجة وايضا فربي لدفع كيدي الشيطان
واذا قاله **الح الثالث ان يقضي حاجته وهو جالس** ان كان
حاجته بولا وكان المكان رجوا او صلبا طاهرا من كونه يندب
الجلوس في الثاني ندبا متاكدا او هو مراد من عرفه بالثنتين
او للزوم فان كان تحت حلقه غايما فحين الجلوس اي ندبا
متاكدا وكبره فيه الصام وعنده بول المرأة والحصى واذا كانت
المكان رجوا او صلبا تحسب منع الجلوس في الاول اي كرك
واجب القيل في الثاني قايا او قاعدا كما سيق عليه للمع
بقوله وكحين الموقف القلب اي الجسر فعلم ان الاقسام

اربعة دخولان وطلبان وكل ظاهر او خفي وقد علم حكم كل واحد
 وان شئت قلت ثمانية لان الحاجة في الاربعه اما بول او غايه
 وقول واحد في البول قائما لا ثم عليه الصلاة والسلام
 فله مراده بالحوائز خلاف الاول او لكونه لا مستوي الطرفين
 وهو عليه السلام يطلب منه ان يفعل المكروه في حق غيره
 للتشريع ليعيد انه ليس ممنوع **الرابع ان يدب السر في حال**
الخطا طه الخامس حتى يدنو من الارض حيث يرمي
 ثوبه كما في الخواهر فان خشي ثلوثه جاز كشف العورة قبل
 الجلوس على حال من عبيد السلام حيث لا يراه الناس والواجب
 السر والظاهر ان عباد الله احسن من قول المختصرون
 الى محله لا يهاهونه انه يخرج ودخوله محله ليس قبل الخطا طه
 حتى يدنو من الارض وليس مراد **الحامس ان يعقد عند**
قضاء الحاجة جالسا بولا كانت او عابدا على رجليه البس
 اعون في الاستقراء فان بال قائما خرج نيت رجليه واعتمده
 معا وما مر من عزم الحاجة هو ظاهر لم يغيره وفخره لا ين
 الرعي وخصه **بالتباعد والاول اقوي السادس**
الى الرابعة عشر ان يزغ بين يديه حال قضاء الحاجة
 جالسا بخلاف زغب الاسترخاء فان خاف حال الاسترخاء
 كما تقدم **وان يجنب الموضع الصلب** اي الخشبي فان
 كان ظاهر ثنتين فيه جلوسه اي تدب نديا فوكدا كما
والسادس ان يكره فيه حيث كان يسيرا فان كان كثيرا وجاز
 لم يكره **وان يقضي راسه** عند قضاء الحاجة ومنفلقا حال
 الاسترخاء والاسترخاء هو الذي لا يكون مكشورا وهو ما
 بينهم من الاتي او غيره او نحوه زيادة على الهامة كما كان
 المدينين طريقان والاول لا يقضي تفصيله لجنبه جاز

في قوله
 في قوله

الثاني

الثاني غالبا والتقطيع على الاول الكذب بالمنها على الثاني
وان لا ينكح حين فقائها وتعلقها من استنجا واستنجا
 وفي مر في الزلزال ان الكلام يورن النسيان الفهم الامن فزوه
 انتهى ولذا قال **الاصح** فلا يندب عدم الكلام بل يندب
 تارة كطلب ما يزيل به آذاه ويحب اقربى كما اشار به بقوله
كوف نوان نعت وكوف وضوع اعني في نارا وهو آفة
او مال له بال وافرهم اقصاره على استنجان المهم انه لا يرد
 سلاما ولا يجب مودنا ولا شئت عاطيا وكذا الاجدان
 عطس على المذهب خلافا لما ذكره المواق وكذا الوافلي
 ولا يرد ان السلام كما هو ظاهر كلامهم بخلاف المورن والملي
 فترد ان بعد الفراغ واجوبا فيما يظهر وان لم يكن المسلم حاضرا
 وتقل الفرق بينهما انهما انما لا يتا في الذكر وانما يقيا عن الذكر
 حين التمس لئلا يقطع ما هما فيه من العبادة بخلاف
 فاقني الحاجة والواطي فاقها في حالة تسا في الذكر **وان يقف**
الريح اي مجبه وان كان ساكنا ومن مهابة الكنيف الذي
 منه يدخل منه الريح والذب هنا حاق بالبول والغايه
 الرفيق **والسج** اراد به الشق في الارض مستند بركا
 او مستظيلا وان كان معناه لغة الثقب المستدير وجمعه
 حجر كبير رفيع واما الثقب المستطيل فيسمى سربا يفتح
 السب والواهي ليد بعد طابا موحدة كما في الزلزال
 اذا بال بعد عن الحج ويهيل اليه ففعل مكروه اي كوسوه
 الحج فعا تادي به الجن اي كركنتهم فيه وعليه بت
 عبد السلام وقيل مباح لبعده عن الحراف والجن اذا
 حركتهم في فراغ المهوان لاني سطح محيطها وعليه بن عه
 راداه على بن عبد السلام وقاهر المغموم ذلك في البول

والغايه وظاهره معرفة اختصاصه بالبول قال زروق
الشافعيه ينبغي ان يبدى ما يبول فيه ليلا فان لم يكن فلا يبول
في مرحاض وخوة حتى يصير ببوله من ريق او ثلثا التيميم
المهوام مخافة ان تؤذيه او تنجسه انتهى معنا الزرقاني
والملاعق الثلاثة وهو موضع جلوس الناس في الشمس
بساوفي الطل بصين **وطرقهم** وتخلت عبادة بذكرهم
اي موضع ورودهم الا يماروا بالار والعيون كما فسر
قال النبي الم يذكروا موضع عند ذكر الموردة لانه موضع طهرين
فلا يماروا ذكر اثنين مع قوله قبل الملاعب جميعا وهو اشار الى
انقوا الملاعن الثلاثة وفسر كما في **موضع جلوس الناس**
وطرقاتهم ومردودهم وقول الله وكذا امورهم ربما يورهم
انه زائد عن الملاح وان الم لا يستعمله وقد علمت انه يستعمل
وانه منها **ولا يستعمله بل سحره عن اعين الناس** والاشهر
بجيت لا تزي عورته **وعن مسامعهم** بحيث لا يسمع ما يخرج
منه على الوجه الغالب مما يخرج من الناس ولا يلزم ان يسمع
عنهم بحيث لا يسمع منه ما يخرج بصوت قوي خارج عن
الغالب **اذا كان في القفص** في ينير سائر بحيث يراه الناس
واما بمرحاض ينبغي **وان لا يستقبل القبلة والاستدراك**
اذا كان في القضا ولم يكن فيه سائر فان كان فيه سائر كان
بن ناجي لم اقق عنه ناعلي مع ارفق رة السرة والنزوة
هي ثلث ازارع وبينه وبينها ثلاثة ازرع فادونها فان
دار ما بينه وبينها على ذلك حرم الابي واهل القريتين
عند الشافعيه انه اذا رجي ديله بينه وبين القبلة
في صفه اي الاستقبال وجواز توجوه الاستقبال
المختار منها التبع والراجح المورع السائر في القضا

من غير

من غير فغايه في مرحاض غير بنية وليس المراد بالحوار
ما سوى طوافه اذ ينبغي له ان لا يستقبل القبلة ولا يستند
برها مطلقا كما في مسند البراء عنه صلى الله عليه وسلم من
جلس يبول فباته القبلة فذكر فتمسك عنها احلالا لها لم
يتم من مجلسه حتى فيقتر له النبي والغاية كما يبول قال **ع**
وهذا لئلا لا يتب طلب التمسك عن الاستدبار **واما قوله**
اي الحدث ومثله الوطى في المنزل فيجوز مطلقا اعني سواء
كان هناك سائرا ام لا حيث لا يراه احد يحرم نظره **في هذا**
مشقة ام لا فلهذا **توافق الوضوء** احداثا ولبس
والاحداث والاسباب والافادة والشكر في الحدث ليسا
من الاسباب والامنا الاحداث وجلي **الله** في الردة قوليت
هر هي حسن اوسيب وزجج **ع** انها من غيرهما واخرها هذا
الفصل عن الوضوء لكونه مافيه نافضه وللشافعي للتنبي
ما فر عنه وهي تلك الاقسام الثلاثة **ابرة** من الامور الاول
الردة وهي كثر المسلم بصر في القول كما لا يشراك بالله تعالى
اوسيب نبي من الانبياء فملوا لله وكرامه عليهم وقول
الاسلام بغير سبق قلم لا الكلام هنا في كفر المسلم والذي
فيه بام يكفر به في نفس هذا الذي بسببه كما لا يخفى
وقول بقدم التقام بفتح اللام وهو كل سوا الله او بقاءه
او شرفه في ذلك او بفعل يقضيه كسد الزاري وسطه وليس
بالتيميم اليهود والنصارى والسحر ونسبها ما ينتم
لها من صلاة وعنوم وزكاة فلا خاطب بشي من ذلك
لوا اسم الاله معيا بالكر وهو باق كما سلامة قبل التقضا
وقت الصلاة ولا ينقل الفعل على المذهب خلافا للملافة
بهمام عند قول المختصر لا الاسلام ويدل على ضعفه ان الم

كثيره لم يدكروها من موجبات النسل الثاني **الشيكر في**
وجود الطائفة اي هل وجد منه وصوام لا بعد ثبوت الجور
او الشك في بان يشك هل احد ام لا وعلى انه لا بد من قبل
ام لا **او الشك في ثبوت الطائفة او ثبوتها** ونشك في
السابق منها فينتفق وهو في الصور الا برع المذكرة
ما يستلزمه الشك في واحدة من الامر بولا يتفق بان يات
كل يوم مرة فان اتي يوما وانقطع يوما بقضي كما لا يتفق ابع
ان شك في صلاته ثم بان الطاهر بعد فراغها وكذا فيها كما في
الموت والزرقاني قايلى ان المم يستلزم الي بان له بقاوة
على وهو وسو كانت صفة تشك في صلاته هل انتفى طهارته
قبل دخوله فيها ام لا او كانت صفة هل انتفت بعد دخوله
فيها ام لا ويجب عليه التماذي في هاتين الصورتين واما
شك وهو فيها هل نوصا ام لا فانه يقطع والمراد بالشك في
معادل الحزم فيتم الزرقاني حد سواء من الناقص ولا ان
للوهم والتجزؤ العقلي والمراد بالحد في كلامه وطلق الناقص
فيتم السب والظاهر ان الشك في الردة لا ينفصه كما في
عليه قول الزرقاني عن بعض مشيوخه ان من شك في الردة
لا يجري عليه احكامها وذكر بعض المشايخ انه يتفق
ولم يدع ينقل وما ذكره الزرقاني عن بعض مشيوخه موافق
لما ذكره عياض وغير واحد من ان من اتي بلفظ يحتمل الكفر
من وجوه كثيرة ويحتمل الاسلام ما وجه واحد فانه لا
عليه احكام الرد بل اولى بها ذلك لان ما في الزرقاني وتبين
في نفسه الشك وما لسياق علم الناس انه اتي بلفظ يحتمل الكفر
قلا هو وتأخير الحكم قوله لم يستلزم من قوله او في السابق
منها ليعيد انه راجع لجميع ما قبله احسن من تقديم الحكم

له عن

والآخر يجوز دخوله للجنب وظاهر ما لا يفتي في باب
الجمعة ترجيح القول بالمنع ويشمل ايضاً مسجد بنته كما لا يخفى
حيث وقال الا فتقضي بجواز ملكته به ونحوه في الاية
بن عرفة بخاله اي لا ينعرفه فقط وهو لا يقدّم ما لا ينفك
حيث وظاهر هذا اختصاص الحكم المذكور بصاحب البيت
وانظره وليس للمجاهدين الصريح ان يتيم ويدخل المسجد
الا ان لا يجد المالك الا في جوفه او يلجئ الي البيت به او يكون
بيته داخله فيريد الخروج منه او الدخول فيه فيتم او كان
الدخول فيه وطائفة الوقت يتيم ودخل لاحده فان شفع انظر
من ياتي فيناوله له وانظر هل يقيد حراز دخوله بيته يتيم
باختصاصه للدخول وهو حيث بان يكون المالك او الدخول فيه
حيث لا يقيدان من احد او من صاحب المالك ولا يقيد بذلك
ظاهر اما المرتبة والمسافر فلهما دخوله بالتيمم **والشك فيه**
والخروج من صاه لم فيه من غير تيمم الا ان يختص على نفسه
او على ماله قاله **الشمس** اي قيسيت وانظر هل يحتاج لتيمم
هذه آخر التنظير المتقدم في دخوله للبيت به عند
الضرورة لانه حين حصلت له جنابته خارجة وما هنا
فيمت اجنب فيه وحكم سطحه وصحة حكمه واما قنائه فلا
وانما منع الشروع صلاة الفجر في قنائه والامام يصل فريضة
لقربه منه ومثل الجنب الكافر فيمنع منه وان اذن له مسلم خلافاً
لقول الشافعي له دخوله باذن المسلم ما عدا المسجد الحرام
وقال ابن حنيفة لا يمنع من جميع المساجد ومحل منفعة عند
حيث لم تدع ضرورة له دخوله فان دعت جاره ولو يميز اذن
مسلم ولذا لم يمنع مالك من بيان النصارى مسجد النبي
عليه السلام ولم يفتقروا وختمه واستحب ان يكون دخوله من جهة

منه ان من يؤمن بالصلاة وهو جنب ولم يجلس بشرة الكسوف
في وضوءه فان اذ غسل يديه عليه تحليه وهذا الحقص قول
المختصر وغسل الوضوء غسل محله ثم يجيب عليه جمع مقتوره
ومن يوطئ ويحترقها سوكة الرجل او امرأة ولا يجب نقضها
حيث كان الرجل او امرأة الرجل جنباً او خطيباً فان كان جنباً
كثيرة او قوي الشد بنفسه وجب نقضه هنا بخلاف الوضوء
في هذه القسم الاخير وتقدم الوق بينهما بان امر المسبح
بشيء على التحفيف وفي نقض الشتر عند كل وضوء مستقاة
وخرج بخلاف الغسل ولم اعلم جرحاً فان تحت كل شتر جنابة
ويجوز للرجل من وضوئته وفاق العبد الوهاب وخلافاً للشي
في حرمة ذلك او كراهته **والولاية** على نحو الوضوء ولقد احسن
في حيث قال ولا يجب نية ومولاه كالوضوء اي ويجري هذا
وبني بنية ان نسي مطلقاً واهن عن عمد عام بطل **واما**
فارقة راد الخطاب خامسة وهي الاستسار **اليد**
اليد **نبي** **قتل** **ادخالها في الاثا** تحتمل ان الحكم بالسنة مقتو
بكون غسلها واجب وعليه **والسبا** في ويحتمل ان يغسلها
اولاً بنية السنة ويتوقف حصول السنة على غسلها
بنيتها فلو غسلها بنية الوضوء اجز ولم تكن آتياً بالسنة
وهذا مقتضى كلام العلامة بهرام في شرحه وشامله
مزروق وهو المول عليه دون ما **والسبا** في **والسبا** في
ان هذه الست للفصل ولو كان مستحياً وهو ظاهر ولا
فان بين كون التي متحياً وبعض اجزائه وضوءه بنية
وبعضها مندوباً في صلاة النافلة **سب** قال الوري
في لم يبين المماي المختصر هل يغسل يده ثلاثاً او مرة
وقول التوفيق ليس بشي في الفصل نيت فيه التكرار غير

الراس هو يدل على انه مرة لكن في حديث ميمونه
ما يدل على تكرار غسلها مرتين او ثلاثاً وذكر غير واحد
من اشياخ مشايخي انه يغسلها ثلاثاً وفي نقل بعضهم وايضا
كالشامل وبمزروق **ومسح صبا** **الا** **دين** زاد لعل
مسح على المختصر لبيان ان السنة مسح لا غسل ولا صب
الامية لافيه من المصنوعة والمراد بالصباح الذي ليس مسح
هو جميع الثقب الذي يدخل فيه الاصبع وحولاً متوطئاً
من غير عرق لاما يحس راس الاصبع فانه ذلك من الطام
الذي يجب غسله كما في الطراوقا للتنبيه لهذا وانظر هـ
المراد بالاصبع المختصر او السبابة **والنخبة** **والاكساف**
واما فضائله **نسبة النخبة** ظاهرة الاقتصار على بسم الله
وهل يجري فيها الخلاف المتقدم في الوضوء من زياده الرحمن
الرجيم امر لا وفي ابن تزي بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
ولم يره وليس في الغنيبة نطق لذلك بل ظاهره الاقتصار
على بسم الله وايضا انما يقال في النخبة كما غير المتخصص
فقالوا اذا رايد الاسمان عليها قبل تسلمه **والبد** **وعمل**
على بد **نه** **اد** **اي** **بجاسة** **مني** **او** **غيره** **وهذا**
بذواضاتي والحقيق البد وبغسل يديه اولا الذي هو
كما تقدم وتكمل يديه فرجه ومحل التدب اذا لم تكن النجاسة
تتم وصولها للبشرة او تقيق الماء والاوجب المدونة
ليلا يكون الفصل باطل **ثم الوضوء** **حالا** **اي** **رجله** **الذي**
وقيل بخر رجليه **حرة** **لما** **من** **عن** **التوفيق** **انه** **لا** **يتك** **في**
الفصل الا الراس ثم ظاهر قوله الوضوء انه يغسل
يديه لكونه مع ان السنة تقدمت ولذا قال المختصر
اعضا وضوئه كاملة مرة اي الاعضا القرابية فقط وليس

لهذا الرضوضه ولا استشق وانما هاجده للعسل
وينوي به رفع الخبايه عن تلك الاعضاء لقلة استحبابها
والا فلهذه علي ما في المختصر انه يجزي غسل الوضوء عن
غسل محله ولو ناسيا لمخافته قاله **الشيخ ثم افاضه الماعلي**
راسه ثلاثا الصلوة التليث وظاهر ان التليث مستحب
واحد اي ان الثانية والثالثة مستحب واحد وظاهره ان
كلها كلاً مهم انه يجمع الراس بكل غرفة بين تاجي وبنات
وقيل يجمل عرفه لشفق راسه الا ان في اخرى لوسطه ثم في
لشفق الايسر ثم **افاضه الماعلي شق الايمن قبل الايسر**
لخبر مجته النخيت في ظهوره ونشانه كله **واليد وبالاغالي**
قبل الاسافل وهذه الخوما في المختصر الا انه بتقديم وتلخيص
لان المختصر قال اعاطا علي ما يندب والحلا وميامين
اه ولم يحكمه عدول المم عنه لان في عبارة المختصر ان
الاول قال المم هنا انه يندب تقديم غسل شق الايمن
بتمامه الى الرجل علي شق الايسر مواجبا في ذلك تقديم
اول ذلك الشق علي اسفله ثم يفعل في الايسر مثل ذلك
وهذا هو الموافق للنواذر وكوه في الزرقاني والاحتمال
ان المعنى يقدم لعل الجانب الايمن علي اعلا الجانب الايسر
ثم باسفل الايمن ثم باسفل الايسر وهذا الاحتمال مرجوح
فقولكم واليد بالاغالي اي اعلا كل شق قبل الاسافل
اي قبل اسافله هو لا مطلق الاسافل حتي يقال يلزم
علي تقديم الشق الايمن لاسفله تقديم الاسفل علي اعلا
اليار فتأمل **وتلخيص المامع احكام الفصل بلسرة الخ**
اي لقائه وفي الرسالة وقد توفنا رسول الله علي الله
عليه وسلم به او اغسل ببيع بن العري قولها بعد اي يمل

مدلا بودن وقال زروق اي بمقدار ما يبلغه وزن مد
من الطعام لا بمقدار ما يبلغه وزن مد من الماء اذا ما يبلغه
وزن مد من الماء دون ما يبلغه وزن مد من الطعام فاذا
وزن مد من الطعام ووضع في انية فانه يشغل منها اكثر
ما يشغله وزن مد من الماء اذا وقع في الانية المذكورة
فالمراد بالمد الفذر من الماء الذي يبلغ من الانية بقدر
ما يبلغ المد من الطعام منها وهذا لا يلزم ان يكون قدر
كيل المد فيما يظهر فكلما وزوق غير كلام بن العري هذا
كله ليس يتخذ به خلافا لثبوتهم منه التخييد وخلافا
لن قال لا بد ان يسيل الماء ويقطا علي الوضوء والفيل
فان ما لك انك ذلك بن راسه اي انك السيلان عن الوضوء
فهو غير واما السيلان عليه فلا بد منه لانه لا بد من ايباب
السيرة بالماء والا كان مستحبا **فصل التيمم** لقلة الله
التقصه ومنه ولا امين البيت الحرام فيتميمه واصعبه اطيبا
ما خور كما في الدجيرة من الام بفتح الهزة اي التقصه
بقال الله وثامه اذا وقده وامه ايضا اذا سجد في امر
راسه وشرعا **طهارة رابية تشمل على مسح الوجه**
واليد بنية او على وجه مخصوص وكان عليه زيادة ذكر
والاشتمل غير التيمم قاله **عج علي** الرسالة وسيا في الواجب
من مسح اليدين والسنة وقوله طهارة ترابيه اي
عالي القول بانه رافع للمحدث واما علي المشهور فانه
لا يرفع المحدث فراه انه مبيع للمعادة قاله **الشوشتا**
هذا من قوله طهارة علي ما فهمه وقد يمنع في ذلك منها
اذ الصفة الحكيمة التي توجب لموهو فيها جواز الاستلحة
الملاة المماهر في ترفيع الطهارة شامل للقول بانه

للقول بانه يرفع للخدمة وبانه لا يرفع على المشهور فيما
وحكمه مشروعيته اذ رآل الصلاة في او كانها قال في السور
فان قيل اي مصالحة في ابتغاء الصلاة في وقتها استوا
اجر الزمان عطا جوابه ان ذلك يفيد او في الشئ في حكمه مشروعيته
غير هذه وهو احسن ايفا ونقله **فتا** ايفا على الرسالة وفي
هذه خصائص هذه الامم كالصلاة على المائدة وقسم الثيام
والوضوء بالثلاث والصلاة في اي موضع وكونه مقفيا
كصفوف الملايكة وغير ذلك فقد خرج مسلم عنه عليه الصلاة
والسلام انه قال فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا
كصفوف الملايكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت لنا
ثرتنا طهورا اذا لم نجد الماء وقد كان من معنى من الامم لا
يعلمون الا بالوضوء على ما كان فيهم على ما في الوضوء في كلام
فتا ولا يرقون الصلاة الا في مواضع اتخذوها العبادة
يسمونها بيضا وكنائس وصوامع فمن عاب عنهم عن موضع
صلاة لم يجز له ان يهمل في غيره من بقاع الارض حتى يفر
اليه ثم يفتني كل ما فاتة وكذا اذا اعدم الماء لم يصل حتى
يجد ثم يفتني كل ما فاتة وحسن البصيرة برفعة الجنابة
بالا الجاري دون غيره اهو وكذا من خصائص هذه الامم
الوضوء وسؤال الملكين وقبول التوبة من الذنب على وجه
المبين في موضع وازالة الخباسة بال غسل والضمائم
الجنابة بطلق وان لم يكن جازيا والنجس والجها دكما في النجس
السيوطي **وفرايض ستة النية والصعيد الطاهر والقن**
الاوي ومسح الوجه واليد في اللوعين والركعة
والمشهور في فعله وفيما بينه وبين ما فعله وتكلم الاما
وعد بعضهم منها نزع الخاتم لاحاجة له لدخوله في سج

الوجه

الوجه واليد في اذا المراد تيممها بالمسح وستة اربع
الترتيب والغزبة الثانية ومسح اليدين للرفعتين ونقل
ما تعلق باليد من البار الى الوجه واليد اي ترك مسح
ما تعلق بها من غير كما في التوضيع ويندب فقهاء
نفقا خفيفا كما في الرسالة وسيد كره المسح فاذ مسح
بها على شئ قبل ان يمسي وجهه ويديه مسح نية
على الاظهر كما في التوضيع كما في الشئ ولم يأت بالسنة
ما لم يكن المسح قويا والابطل تيممها كما في التيمم عن بن عمر
وانظر لويث على جبهة هل يكره له مسح يده بشئ قبل مسح
وجهه لانه كانه حقيقة او لا وهو ظاهر فلو لم يمسح من البار
وهو الذي لا ينبغي غيره وفيما يلي ستة التيمم والركعة
والصمت وذكر الله تعالى والتيمم على تراب غير مفقود والركعة
بظاهر حمايتها ام على ما سياتي في المعنى وسيد كره حال
ما يتعلق بحمل النية **وسببه فقد الما حقيقة او ما هو في**
حكمه مثل ان يكون معه من الما مالا يلبسه او ما يلبس با
سما له فوان نفسه اي هلاكا باستعماله او قوا
منه كخوف عطش محترم معه من ادى مصوم وله قاي
تلا مع غير مستحق دمه او قاتل غيلة او جرابه وليس السلطان
اربابه الموقوف له في قتله ومن كلب مادون في الخاذه ووب
وقر دوان كان فيه قول بجرمة اكله ومن دابة محتاج
لركوبها او حمل امنعه عليها وخوها وكما احتياجه للمال
وطبخ فينزل الوضوء في جميع ذلك ويتيمم وان يرفق به
عنه ومسح فيما يظهر في الاق غير محترم ككلب غير مادون
في الخاذه مع قدرته على قتله او تركه بموت عطسا كما
في الشوقا تل تسر مع مستحق وغيلة وحرابة مع وجود

من له قتله شرعا في حق ما جنيته وحرّم تيممه فإن تيمم له نفع
 صلواته فيما يظهر **أو** خاف باستعماله **زيادته** **مرفوع** حاصل وعلم
 ذلك من خبرته في نفسه أو من معارفه في مزاجه أو من
 خبر عارف بالطلب قاله **ح** وظاهره ولو كان العارف به
 كافرا حيث فقد المسلم لأنه يعقل للتقدم عن غيره ولو كان
 مشركا في بعض مسائل **أو** **لأنه** هو من زيادة المرض في
 المعنى الآتية الأول زيادة في الشدة وهذا زيادة في الرقة
 كما يستوي قوله كما خبرني **أحمد** **و** **مرفوع** وعلم ذلك ظاهر
وبياح التيمم من الحدث الأصغر والكبر إذا وجد سببه
 المتقدم في كلامه ومن سببه أيضا خوف لصو أو سب على ماله
 ونفسه أن ذهب لما حيث أتيت أو غلب على ظنه أو خوف رقة
 كعدم مزاولة أوالة المرفيع بعد رجلي استعماله الماء وكان يظن
 عليه الدخول ولم يضر له أحد منهم وقت الصلاة فعدم
 تعقيبها فالصحيح في سببه التيمم على هذا التقدير ويحتمل
 للأكثر وهو الحائض مثلا **المريض** حقيقة وجبتي زيادته وتلك
 بري ومن في حكمه كمن جنى حد رقة مريض **والطاهر** **يسفر**
 مباحا فيصير منه الصلاة أم لا قاله **الشافعي** والراجح تيمم
 العاصي بسفره وإطلاق الماء هو المأمور عليه وقوله نفع
 فيه الصلاة أم لا هو الراجح وقيل لا بد مما كونه سفر وقوله
 الأول في تيمم فمادون مسافة العصر **لكرم الله** كالمريض
 ومريض وسنة أو نافلة استقلال **وبياح التيمم للصحيح** **الحام**
لصلاة الحائض إذا بقيت عليه بأن لا يوجد مصلح غير
 وجبتي نفعها بوضوئه فإن وجد متوقف غيره لم ينجح
 التيمم وكذا أن وجد مريض أو مسافر تيمم بها لم ينجح
 للصحيح الحاضر تيمم بها لا تيمم بها حتى للنافلة

استقلال

استقلال كما مقرر سابقا بخلاف الحاضر وهي فائدة كالنافلة
 في حقه عند وجود مريض أو مسافر تيمم بها وبياح التيمم
 للصحيح الحاضر **تيمم من الجمعة بشرط أن يجتنب قول الله**
 الذي هو فيه لا المختار فقط خلافا لبعضهم **باستعمال الماء**
 على ما تدل عليه الآثار من حقه وضوئ عليه الصلاة والسلام
 لا على الترخا وتيقن الوسواس قاله **الجمهور** وما اقتصر عليه **الم**
 هو الراجح خلافا لذكر الحكم المختصر قولن حيث قال وهو أن خلق قوته
 باستعمال خلافا فانه معتزلة واعتزله **الم** وقال علي المشهور
 هو مشهور أن انقرا عن قول المصوب بوجود الماء قبل الصلاة ولا
 بعيد الصحيح ما الصلاة بالتيمم المباح لما لم يجرم عليه ما حدثه
 بظاهرة ما به **بخلاف الحائض إذا لم تتعفن** تقدم مقابله بخلاف
مريض الجمعة فلا تيمم له الصحيح الحاضر لما قد لا **أو** **خشي** لأن
 لها بدلا وهو الطاهر في تيمم له ولو في أول الرقة وأما المرفيع
 الحاضر الذي لا يبعد رجلي مسر استعمال الماء وكنت ينفذ على السبي
 الجمعة أو كان مريض بالجامع في تيمم لها لأن تيمم المريض للمؤمن شامل
 العدة كما قد منه ولا تيمم حاضر فتجرب عارم الماء **السائر النوافل**
وسنها **ومستحبا** **نظا** فهو معطوف على المعنى أو ينفذ به
 بخلاف تيمم أي الحاضر الصحيح لسائر النوافل فليس له
 ذلك ربي بن تركي ما يقتضي أن معناه فهو قوله ذلك وهو غير
 ظاهر لأنه لا يتييم لها استقلال **والشم** أطلق النافلة على
 السنة والمستحب نظرا في مناهها الأصلي وهو الزيادة على
 المرض وهو خلاف اصطلاح المتأخرين من أهل المذهب من
 يقرم لها على المستحب فقط انتهى والظاهر أن الصحيح الذي
 لحاق من استعمال الحاضر أن يتييم للسنة والنوافل وبر
 ما يتييم المريض لأنه كالمريض حينئذ **ويستل التيمم** **بما يظن**

به الرهون من حيث حدث وسبب وشكل وردة ولونين أكبر كاهر
 ظاهر اطلاقه كغيره ويحتمل عدم بطلانه في الأكبر بالردية
 لا بطلان حكم ما ناب عنه وهو الفصل وهو لا يبطله الرد كما عديم
 فانظره **ويوجد** لا الكافي المباح ولو ثبت اعتد لم يحتمل
 له ولو بد منه او بهيته لاهية عنه ولا فقهه ولا لمسل للشر
قبل الصلاة الا ان يخفى فان الوقت الاختياري او الفوري
 بان تفوت جميع الصلاة او ركعة منها قولان في الاختياري
 وركعة في الفوري **بالساعة** فيعالي يتيممه وهذا اذا كان
 ضيقا لم يجد المأوى فربما لم يلبس ثيما فلا تكرر وما اقصى
 ضاهو الدافع ايقه ومثل وجوده قبلها فذكره المرفوع على استماله
 قبلها **واذا راي** المأوى قد روي فبالا على استماله **وهو في الصلاة**
بطلان ولو اوسع الوقت الا ان يكون تاسيه فيبطل ان اتسع
 الوقت والا فلا وترك حكم ما اذا رآه بعد الفراغ منها وهو في
 ظهوره ويندب لها عاداتها في الوقت المختار لم يقصده كونه
 عند الماء الذي طلبه طلبا لا شيق به بعد ان ولي بالثيم ليدم
 وجوده فان وجدته لم يعد بوقت ولا غيره وكذا بعيد بوقت
 من وجدته بسنه برحله بعد طلبه به وعدم وجوده ان
 حينئذ فان لم يطلبه اعاد ابد **ويتم بالصباح** الطلوع في الامام
 وبه فتارة الآية وقد يراد بالطيب الحلال قال تعالى يا ايها
 الرسول كلوا من الطيبات واولوا صالحا والمستله قل من رزق
 الله التي اخرج لعباده والطيبان من الرزق والخالصا لله
 بعيد الحكم الطيب حلالا لا اؤمر به هنا اجزا الارض و
 الترفيق موافق لقولهم ما صعد على وجه الارض لان ما يبا
 طنها فان يقيم عليه بعد صعوده عليها ولو ترك التيمم فخر
 بها فقد صعدا حلالا ودخل في اجزائها الطلوع فيتم عليه في

خلافا

خلافا **لنت** ويجوز في السجدة بغير تراب وكذا به حيث لا يلزم
 منه خفته فيما يظهر ونظر فيه **2** وكذا بطلانه وكذا ابا رضى
 الغير والصلاة فيها ولا يجوز له منه ان لم يتضرر به كالمطل
 يجد ابره والاستصحابا معيما **وهو التراب** ولو نقل لكان
 ان لم ينقل فهو افضل وان ينقل فيجوز فقطاعا على المشهور كالات
 الحاجب خلافا لما يروه المختصرون افضليته مطلقا **والجواب**
 وهو الجواب الصغير وجميع اجزى الارض كالحق وهو الجائزة الكبير
 ما دامت على هيئتها **لم تغيرها** صفة **ادمي** بطلان اي حرق
 ونحوه كالحق وهو الجواب الذي يتوي في جوارحهم عليه
 قل حرقه لا يبدله ولو لم يجد غيره وضاق الوقت لم يوجه
 بالصفة عن كونه صبيحا كذا عكل المارري وبن يوسف وذكر
 النجاشي انه يتيم عليه حينئذ ان لم يلبس به جدار منع ان الكاهن
 التيمم عليه وباني نحوه للمم قال **السنة** وانظر قوله فستفادمي
 هل يدخل فيها نقل الحرم مكانه وهو ظاهره اولى ليس ينقل
 لخرجه عن حصر الارض فيتم عليه وشي عليه بغيرهم انظر حاشية
 شيخنا الصفيحي في المختصر انتهى وقول المعالي يا ايها
 المجازة ان كان غير مستورة فهو قياما متى عليه فيهم فلا ينبغي
 التوقف فيه والحق باجزى الارض يلج ولو وجد غيره وهو في
 ان لم يجد غيره ويندب ان يخفف كما معة ما يا حذره منه وخفف
 بيم قبل وصغه على وجهه ولا يبطل الموالاة اما الفقه والافق
 الداعية للتيمم عليه ولا يتيم بما جاهد ولا خشي ولا حلقا
 وزرع وحشيش ويحتمل ان وجد غيره وامكن قلعه واتسع
 الوقت والاثيم عليه **والتراب افضل من غيره** ان لم ينقل
 كما مر ولا يتيم اي يجمع على **نبي** من المارن **فقبس** واولي
 بغيره معدنه كالذهب والفضة والجواهر والدر والياقوت

بيان

والزبد جد وتبر ذهب وتعارفنة ونحوه مما لا يقع التوافق
به لله سبحانه وتعالى وان كان من اجز الارض ولو ضا الوقت
وكم جيد سواء عند بن يونس والمارزي واقصر جيد على ذلك
وذكر عن الخزانة بنيم وجل المختصر ونحوه لسند الا انه خضع
مترابه وان عينه يمتنع بالانزع واختار بقوله من تقيس معد
غير تقيس كعدن مشب وملح ورديج وكبريت ومفرة وكل
فتيم عليها بعدتها ولو مع وجود غيرها لا بعد ثقلها بان
تقير يا يدي الناس كالمقارير ومثلها الطفل اذا صار يدي
الناس كالنفاقر فيما يظهر ويختل اباخته عليه لرخصه واما
التقل بمعنى جمل جابل بين المذكورين وبين ارضها فلا يمتنع
البنيم عليها وان كان على غيرها افضل او من غير النفسانية
كما هو ظاهر النعمي ولست اذنه كالنقيس وفي الرخام ثلاثة اقسام
بنيم عليه مطلقا لا مطلقا وهو قول بن يونس وجعله كالحرام
النفسية قالوها ان دخلته صنعة ادمي والثاني والا والاول
قلت وسيفي رجائه لاتفاقه قولين على المشي في المصنوع
وقولين على الجواز في غيره **ولا على ليد** وهو ما ليد بعينه
على بعض من الصوفى وهو معروفي **ولا على ليد** وهو ما ليد بعينه
من حشيش الارض المروق بالسعار ان لم يكن فيها عمار
اتفاقا وان كان فيها عمارا على المشهور **وجود ليد** ان
لم يجد من يماوله نرايا وكذلك الصحيح على الصحيح ان
بنيم بالمجد او المبني بالطوب الى او بالجوارة ان كانت
على مستورة بالمخير ولم يخلط الطوب التي يخلط الخس كثيرا
ويظهر كثير كسب والام بنيم عليه كجدار ترماد كما اختارها
بقوله المبني بالطوب التي وعينه صرح في شرح الرسالة
ومن بنيم على موضع **خس لم يعلم** كالبنيم بجاسنة

بنيم
لها

بل شكر

بل شكر فيها حين نيمه **اعاد في الوقت** ولو الفروزي وقوله
ولم يعلم الجواب استكمال اعادته في الوقت فقط مع ان بنيم
عليه صبيد على طاهره لو كانت نوصا بما جنسي او محتجس واجاب
اصح وبقية بن حبيب وابو العزج بانه بنيم ولم يعلم بنجاسة قات
عام بها حين اعاد ابد او اقصر الميم على هذا الجواب لكونه
نفس الامحباب لما علمت واجيب ايضا بحوانه منها ان بنيم
على محقق النجاسة عنده ولو قبل بنيم كما يقيد بن عطا
الله واما اقصر على الاعادة في الوقت لقول حسن البصري
ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالحناف **ولا يكره النيم تراب**
بنيم به مرة اخرى قبل ذلك بخلاف الما كما مر اما للتفيد فمردة
الكراهة في الادون التراب والتقليل بآدية العبادة بالمال
منقوض بتأريتها بالتراب ايضا واما لان التراب مبيع لاراف
للحدث كما ذكره **الشهم** مع فرق اخر اظهره فيه **ولا يصح النيم قبل**
دخول الوقت للفرق بل يلزمه فعله في وقته ووقت الحاقه
سلوم ووقت الغايبة تذكرها لاقبلة ولو دخلوا عقبه وتقل
بالصلاة ووقت الجنازة المتعينة تذكرها لاقبلة عليه بعد
الثلثين واما النظر فيصح ان يصلي به ولو بنيم قبل وقته لانه
يصلى الف والوتر ولو بنيم للفرق قبل وقته وكما لا يصح
دخول الوقت لا يصح بعده مع تأخير ما يتم له بعد رماله
كانت اعصاوه منتلة كحفت فلزم موالاته كما فعله وبين
اجرايه كالوصف كما في بن شاسرو بن الحاجب وبين مرزوق
قانه فرق بين هاتين ناسيا مطلقا او عاخذ او عاجزا ولم يطل
بن رفي عن التوضيح وسند بطالانه بالبيان مع الطول وان
ليس كما لو صوفي هذا فيما طريقا ان تتمه يجوز بنيم وفي
ناقلة وصي محذور وقراءة كجنازة لم تنقبن وطوان كذلك

الى اخر الاصابع قيل اليسري عند الكلام ثم مسح ظاهر اليسر
 بيده اليمنى الى المرفق ثم مسح باطنها الى اخر الاصابع
 وهذه الصفة من مسحاته ويجب تحصيل الاصابع تتبع فنه من مسحاته
 وقد تنقبت قول من الحاج قالوا او يحلل اصابعه بان القابل
 به انما هو من مسحاته فقط او عاريت ذلك لغيره بن ناحي م
 عمادة الشيخ اذا قال هذا اراد ان المذهب خلافه قاله
 الشرو قال بن تركي لم ار القول بالسنة فضلا عن الوجوب
وشرع الحاشم المازون فيه وعينه **فان لم ينزع** ولدوا مسالم
 لم ينزع ولم ينزع لان التراب لا يدخل تحتها والضربة الثانية
 سنة وان كان يفعل بها فرق لان قتل اليدين في الحقيقة
 انما هو لغيره الاولي بدليل ان لو مسحها بالاولى وبترك
 الثانية مسح لم يرتب بين الثانية والاولى سنة فان للمس
 اعاد المنكس ان لم يكن صلى والا اعاده لما يستعمل من الصلوات
 النفس بعد وضوء او قبل لا لما يستعمل من الصلوات النفس بعد
 ثاني ذلك اذ لا يفعل نيم وضوء ولو اعند نيمه ويبطل الثاني
 ولو مشتركة **وكذا المسح** من الكوعين الى المرفقين سنة
فلو اقتصر على ضربة واحدة للوجه واليدين لغيره ولا
 اعادة عليه وان اقتصر في مسح يده الى الكوعين ولا
 اعاد يدا ولولا النيم في الوقت المختار فقط لقوة الخلاف في ه
 مسحها الى المرفقين وكذا يبيد نيمه الى المرفقين ان لم
 يكن صلى به وقوي ولولا النيم هو ما استثنى من قوله كل
 من امرنا عاده صلاته في الوقت تمت نيمه فيه فقط فاما
 يبيد بالمالا الا انقصر على نوحه فيعيد بنيم في الاختيار
 فقط كما مر والمستمح على مصاب بول ومن وجد نيمه اوله
 او مكانه نجاسة ومن يبيد لتذكر احد في الحافرتين

بعد ما صلى الثانية ومن يبيد في جاعة ومن يقدم الحاضرة ولو
 عدا على يسير النسيان فيعيد الحاضرة بالنيم ولو بالوقت
 الضروري وكذا في جميع ما قبلها ما عدي مكانه الميم ومن
 يتم على حشيش ونحوه فيعيد ويبنيم **فصل اذا كان**
في الفصل جرح او غيره كرمه **وخاف من غسله بالماقوان**
نفسه بان كان غسله يودي به لموته او تاخر مري او خدوش
 من غير الجرح لعينه **فانه مسح عليه** ان استطاع وجوبا
 ان خيف بغسله فلا كما اوسد يد اذي ونديا ان لم يحق ذلك
 مسح مرة واحدة وان كان في محل يغسل ثلاثا ولا بد ان يمسح
 والا لم يجز بخلاف الحق القائل في الحق لما يستعمل والخزيم
 لا يصح **فان لم يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة** وان لم
 يجز الجرح او نحوه لها كالارمد الذي لا يحتاج في مده لما يحمله
 على جنبه الا يمسح عليه لاجل الصلاة لعدم قدرته على
 مسحها بيده مع قدرته على كشفها فيجب عليه سترها
 لاجل المسح كما ذكره الناصر النفاي **وفي اذا وعينه الذي**
يجعله عليه وسميت جبيرة تقا ولا تجز حلال الجرح كله اقله
 للجراحة السائرة في الشمر تقا ولا يقفولها اي رجوعها والبرخ
 سلبا **فان لم يستطع المسح عليه مسح على العصابة** بغير
 العين اي الخوذة التي تسد على الجرح ولا يشترط ان يمسح
 على طعانه هجري **ولا على الرايد غير المقابل للجرح** بان
 الشتر ضرورة السد لانه متى حل ذلك ومسح على عصابة
 موضع الجرح المسامحة للجرح خاصة ثم اعاد عليه الرباط
 يبيد المسح على الجرح ثم على الجبيرة به ثم على
 العصابة ليس خاصا بمن يتوفى بل يجري فيما بينهم اي

ع

تشبيه نام في الاقسام الثلاثة وسرارة مباح او محرم وتندر
قلعها **وعامة جوبهها** في وضوء وغسل ضرر عما تقدم كالتيتم مع
عليها ان لم يقدر على مسح ما هي ملتوفة عليه كالمرجوما
والا فتقنها ومسح عليه ان لم يستيق عليه فتقنها وعودها
لما كانت عليه فان شئت وكان لسه لها على هذه الحالة لغز
فقل له المسح عليها وهو ما كان بقوله **شيخ عثمان**
الفرزي ام لا وهو ما كان بقرره غيره وهذا حيث كان لا يحصل
له ضرر حاله فتقنها وعودها وانما يحصل له مشقة فقط
والامسح عليها قطعا فلو امكنه بعض مسح فقل ذلك على الكا
العامه وجوبها للتوطين في المايده عن علمائنا وندبا على
ما نقله المعنى عن الطراز وتقل الطمحي المطنخي عنه انه
لا يندب التكميل عليها وكلامها مشكل مع نقل التوطين
وجوبه عن علمائنا كما علمت **وسيرة في المسح المذكوران**
يكون حل جسده صحيحا اي اكثره والمراد بالحمد جميعه
في الغسل واعطا الوضوء في الوضوء وتعتبر اعضا الفرج فقط
فما يظهر فلا تعتبر اعضا السنه كالاذنين في الوضوء او جوار
ولا يتضرر اذا غسل الصحيح في المسالتين على المذهب
كان يتضرر بغسل الصحيح في المسالتين او كان الصحيح
فليلا **هذا ما لا يثبت الا بد** من مرق في وضوء او اربط
بغسل او رجل لكعب **فانه لا تمسح على الخرج** ولا بغسل
الصحيح بل يثبت الى التيمم لانه ما رفرقه فان غسل
اجزا وادانقذ مسح الخرج بحيث لا يثبت وضع يدي
ولا ملاقاة الماء في الطهارة المائية فان كان في موضع التيمم
اي اعضاء الوجه واليدين الي المرفعين قاله ولا
كلامه **ابواب الغراب** تركه بلا مسح ولا غسل وحمل

ماسواه

ماسواه غسلا او وضوءا او كان وضوءا ناقضا ولا غير كما بين
الحاجب بغسل دون تغيير المختصر متوفى لفرضه وان لم
يكف في اعضا التيمم **فانه يغسل الصحيح** وتيمم على الخرج
على احد الاقوال **الاربعة** وقوله هو الجمع بين الماء والتيمم
فان قلنا الموضوء انه ليس باعضا التيمم وانه لا يمكنه مسح
بالتراب قلت اجيب بان على معنى عن اي يغسل الصحيح
وتيمم عليه ايها بد لا على الخرج وانما جعل التيمم على الصحيح
بدلا عن الخرج لئلا يتكرر غسل الصحيح ازيد من ثلاث
مرات ولان التيمم طهارة هذا او يقدم الطهارة الترابية
وما فعلت له جميعها للصلاة وان لم تتققن المايه لان
الطهارة انما تحصل بمحو عما فيها من اجزي هكذا يظهر
ويكمل تيممه فقط للفرق الثاني حيث بقي وضوءه وعلى الاول
يلغى بهذا ايقال لنا وضوء وجب من غير ناقص موقوف وقوله
المسح هو الحد اذا نذرته وان قيل في الغز لنا وضوءا تتققن
من حدن ولا سبب ولا شغل ولا ردة لم يرد عليه الحد المذكور
اي على التوطين جميعها اذا كان الخصى من الوضوء متروكا وحده
هل يستقطعه الصلاة كما دهم الماء المصعب او يكتفي بالتيمم
وثاني الاقوال تيمم فقط على الصحيح مطلقا الثاني طهارة
كاملة ثالثها ان كان المالموم يسير انوفى وتركه فان كثر
تيمم لان الاقل يتبع الاكثر ورايها سبق الخرج مطلقا
واذا مسح على الجبهة ثم **ترغها** لئلا يجمله على الخرج
او غير كثر عها احتسارا او **يسقط بنفسها** وان فصل
بطل المسح **عليها** وبطل الصلاة ان كان قبلها **افاوا**
اردها فلا بد من **المسح** ثانيا اذ نسي مطلقا وان عجز
ما لم يطل والموان الا ان في هذا الحق في الوضوء ولم يثبت هذا

المسألة في الخطه وهو **الشرط** في حكم **المسيح** على
وسرطة وهو التائب الثالث عن الوصو وقدم ما يتوب عنه
بتمامه وهو التيمم ما يتوب عنه يعني غير معين وهو الجيرة
لا حاله يعني الحكماء عليه لم يتم ما يتوب عنه يعني
وبدأ بشرطه قبل حكمه فقال **المسيح عليه ثمانية شروط**
أراد الصبر أي في عليه بعد قوله الخفي باعتبار الجنس
وجعل الشرطين الباقين من السيرة شرطين في السادس
كما يأتي قوله **المسألة الأولى** أن يكون **صحيح جلد** فلا يمسح
عليه غير كالحرقه وحرقها إذا صنعت على هيئة الخفق
الحرق وهو ما كان على شكل الخفق من الكائنات وهو
كالقطن فيمسح عليه بشرطه أن يكون **من فوفه** وهو ما يلي السما
ومن تحتها وهو ما يلي الأرض لا ما يلي باطن الرجل
جلد آخر الثاني أن يكون **ظاهراً** ونحوه معفو عنه كما مر أنه يعني
عن حق وفعل ففهم أن يكون ظاهراً أن ذلكا ومن المعفو عنه
الحق المعلوم المعفو المعلوم عن الكيفية **فلا يمسح على النجس**
غير معفو عنه **كجلد الخنزير وجلد المألول غير المذكور**
والمدكي غير المألول وأن زج لأنه لا يظهره وأما هو
في استعماله في يابس وما لا مر الثالث أن يكون **محرراً** فلا
يمسح عليه إذا كان مربوطاً ونحوه كلبقه برسر
أو سمع أو عجن حتى صار على هيئة الخفق الرابع أن يكون
سافراً **لحم الزعفران** بذاته دأماً لا ينفق عن محل الزعفران
في سر والجرخ مطلقاً لا يصح المسح عليه لعدم ستره
بذاته ولأنه لم يجلد ظاهرة وباطنه انتهى الزعفران وأما
ستره في حاله دون آخر فيمسح في حاله ستره لا في حاله
عدمه كالقطن المسمى بالزرزبون الجاني فانه إذا رز

مسح

مسح عليه والا فلا ولا يقال أن زعفران كالبوط فلا يمسح عليه
مطلقاً لأننا نقول لما كانت أزراره منه لم تغد وبطاً وحر
في قولنا بذاته ما ستر بذاته لك ينزل عن محل الزعفران لثقل
ما به وتمكن تناع المشي فيه فيرفعه حال المسح عليه ويصح
مسحه فليس كما نفق بذاته عن محل الزعفران وخفاً بهجوا
سر والفرج **وثنى به وهو حس** ولم ينفق له في شرحه
وكذا لا يمسح عليه أن كانت فيه حرقه أي شقوق ستره محل
الزعفران ولو كان من ثلث القدم **كبير** وأما المشقوق فيصيح
عليه أن كان ثقبه صغيراً لا يمكن غسل ما ظهر منه والألم
يمسح عليه لعدم ستره محل الزعفران ولو كان من ثلث القدم
لأنه يظهر رقيقه ما يمكن فيه غسله فلا يمسح عليه ولا
يغسل لأنه لا يجتمع غسل ومسح **فدر ثلث القدم** خفيته
أو شكا فإن تخفف أنه دون الثلث مسح عليه ستره الله
حيث لا يند وأمنه الرجل قاله **الشعر** والمراد ثلث القدم
محل المسح فأفوق اللعين من الحرق لا يمنع المسح ولو
كثر والراسع ما لا يستقر جميع قدمه أو جلها في محله من خفي
ثم أن الكلام هنا في جوان المسح عليه وعدمه عند انقفا
شرطه ولا يجري التفصيل قول المحقق وبطلت أي الصلاة
أن ترك أعلاه لا استغله في الوقت لأن من ستر طمس
ستر محل الزعفران والمخترق المذكور قد انتهى فيه الشرط الذي
يلزم من عدمه القدم وما ذكره من التحديد بالثلث يقع
فيم بن رقبته وهو محال لما في كدونه وبين الحاجب وبين
عسكر وعبرهم من أن الكثرة ما يظهر منه جل القدم وعبر بين
الحاجب والمنظرون وقد ذهب الواقفيين ما يند رصف
مد أوفه المشي كدوي المروان واعتمد بن عسكر في عدمه

عليه من القولين قاله **ثالثا** ان يكون شاملا للشيء فيه
 فالواسع الذي لا يتابع لعدم جميع قدمه او حلقها في محلها
 من الحق ولا يصح عليه **السادس** ان يلبس على طهارة مستترية فلا يصح
 اذ البسه وهو محدث او على طهارة غير مستترية كوقوله ليردا
 ودخول عليهما سلطان او مستجد او سوق او قرأه قرآن بغير
 محقق او غير ذلك مما يجوز ان يفعل بغير وضوء قاله **الثامن** ويستتر
 في هذه الطهارة ان تكون مائية فلو تيمم لم يلبس عليه لم يصح
 عليه وان تكون تلك الطهارة كالحل بان يحل بها الصلاة ولو
 غسل احدى رجليه وادخلها في الحق قبل غسل الاخرى
 ونحو ذلك لتكليس وضوئه كما في تركي لا يصح عليه والحق في الطهارة
 المائية الكاملة ما اذا لبس خفا على حق مسح عليه اي على الاكمل
 مع وجود الشروط الشرة فابدا انفقوت طهارة يلبس
 الاعلى مسح عليه فقول المختصر حق ولو على خفي اي لبسها
 معا على طهارة مائية كاملة او الاعلى قبل انفق منها بعد انفق
 وبعد المسح على الاسفل فيمسح على الاعلى في هذه الصورة
 الثلاث فان لمس الاعلى بعد انتفاضها وقبل مسحه على الاكمل
 لم يصح على الاعلى في هذه الدابقة بل ينزع ويقتصر على مسح الاكمل
 او ينزع ويأتي بطهارة كاملة وكذا يقال اذا لبس جوربا على جورب
 او في احدى رجليه خفا والاخر جوربا ولا يستتر فاشاوتي
 ما فيها جنسا ولا عددا **السابع** ان لا يكون عاصيا بلبس
كالجرم غير المضطر بلبسه اما المضطر اليه بسبب مرض مثلا
 فانه يصح عليه واما من لم يجد سواه فلا يصح عليه لانه
 لا يجوز له لبسه الا اذا قطعه اسفل من العينين وجنبه
 يصير غير ساتر لمحل الفرض فلو لبسه من غير قطع حاسر
 عاصيا بترك ما امر به والظاهر انه لا يصح عليه انظر

الثاني

الثاني قاله **الثاني** او عاصيا سفره كالعاق والابق فلا
 يصح واحد منهما وصحح سند القول بانه مسح وقول
 به بام عند سند لا يصح صوابه استغناء لا وذكرين
 مرزوقا ظاهرا وهو كل رخصة لا تحظر بسفر مسح خذ
 وتيمم فتقبل وان من عاص بسفره وكل رخصة تحظر بسفره
 كفسر الصلاة وفطر صوم بسفر فيسترها ان لا يكون عاصيا
الثامن ان لا يكون مترك في حال لبسه فلو لبس ثوبا لاجل
 بقا اثر حفا او لائقا اكل بواغيت ونحو ذلك او لم يلبسه
 ليرد المسح اي ان عليه في غسل رجليه مشقة ما بالنسبة
 لمسح الحق فلو لبسه لهذه المشقة لا يصح عليه هذا
 معنى اللبس ليرد المسح واما اذ لبسه لائقا هو او يرد فيمسح
 عليه كما ينبغي الباجي واللبان وغيرها وكذا لانفا عفرب
 وكوه بردها يكون اركي بعد الحكم وكذا المشقة نزع لبسه
 لمعادته لبسه او لا اقتدابه عليه الصلاة والسلام فيمسح
 عليه في جميع هذا **نinth** اذا اجتمعت هذه الشروط **تأجار**
للمسح وهو رخصة حائزة على المشهور والفصل للرجلين
 افضل عند الجمهور وقاله الزرقاني ولا ينافي ذلك وصفها بالحد
 وكذا وجوب المسح حيث اراد عدم غسل رجليه ثم الجواز لرجل
 وكذا المسح على احد قولين وامرأة وان مستحاضة مختصة
 ان لم تكن بالغت مانع كطيف بظاهرها وبأمنه وغير الطين ثله
 كالولف عليه خرقة لانه حائل دون الحق فلا يضطر حائل بين رجليه
 والحق كالولف على رجله او رجليه لفايق ولبس عليها ولبس عليها
 كالسند والمائع ومن المائع شمر خذ من فان او مضروا نظر شمر
 شمر غيرهما تنبيهه اذا مسح فوق الحائل فان كان
 في الحائل الحق كان لم ترك مسح اسفله فيعيد في الوقت وكان

من اعلاه كان كذا ترك مسح اعلاه فيعيد انظر **نفس**
وتوقفش بان عدم المانع من شروحه المسح والشرط يلزم من
عدمه القدم من مسح على الخايل المانع كان كذا مسح على غير
حق بخلاف تارك مسح اسفله ويجاب بان ليس المسح على الخايل
الذي باسفله باسند من ترك اسفله بالكلية فكلام **نفس**
حسن صواب ويستثنى كما في **الشرع** من الخايل المانع صواب
لمسافر ركب فله المسح عليه وعلى ما ربط عليه من غير نزع
سجونه ولا باس بالركوب بالمها مبراي وتوكان فيه بعض
نقد به المحيوان للضرورة الى ذلك غالبا **ولا يفرق**
برق وانما يتبدل فقها نزع كل جمعة بخضر لاجل غسل الجف
وحت فيه بن هرخون بان النساء لا يلزمهن جمعة قاله
اي مع انه يتبدل بعد نزع كل جمعة ويجاب بان ما كانت
تختص من صلاة الظهر اذا حضر بها قبل التقليل فنه
اذا كانت من غسلها اذا حضر بها ثم فلا هو التقليل فنه
نزع على من اراد الغسل بالفعل ويحمل نذب نزع ملاقا
لانه المطلوب فلا اقل من ان يكونا الوقتين عريا عن الرخصة قاله
رزوق قاله الزرقاني **ولا يلزم نزع** وجوبا **الا ان يحرم**
حنابة فيلزمه نزع عجزها الوجوب الغسل ويطل المسح
عليه قبل الغسل فاذا توقفا لبنام على طهارة غسل اليدين
ولم يمسح عليه **او يحصل فيه حرق كثير** قد راثلت وما في
حكمه كالاقل المنفتح الذي لم يصفر جده ابد لسه صحيحا يظن
المسح عليه وان وقع له ذلك في صلاة بطلت وليس هذا مكررا
قوله قبل وكذا ان كان فيه حرق كثير فقد ازيلت القدم لان
ما من في علم ليس الحرق ابتدا وما هنا في حرق طرا على الحق
بعد لبسه صحيحا ومن عليه لانه رجايتهم اغتفاره بعد

فان

فان خيط الحرق مع المسح عليه ان لم يطل ما بين الحرق والخاطلة
او يترع قدعه او كثرها الى ساق خفه وهو ما ستر ساق
الرجل فيلزمه نزعها ويبدأ بالغسل رجله كالبرالات فان اخر
ابتدأ الوقوف وانما وقع بطل المسح بترع اكثرها لساق خفه
لان سترها المسح كون الرجل في الخف وكذا الوقوف وضع
رجله اليسرى في ساق الخف ثم تنقش وضوء لم يحرك المسح
كما في الطراد واختره بقوله لو اكثرها عند نزع المضى او القعب
بكسر القاف موخر القدم لساق الخف فلا يبطل ويردها يسوا
كان وصول القعب والبض لساق الخف بقصد التبرع ثم ردها
وردها او كان ذلك غير مقصود وانما هو من الحركة والمشي
اتفاقا في الثاني وعلى المشهور في الاول في الفاروق قاله
الشمساني تبعا للطراد **ومنعة المسح المستحبة** ان يضع اصابع
يده اليمنى على اطراف اصابع رجله من ظاهر قدمه
اليمنى ويضع يده اليسرى تحت اطراف اصابعه من
باطن خفه ويمرهما الى العينين **ويفعل باليسرى كذا**
على احد القولين المشهورين وهو ظاهر المدونة تحت تبطل
تفرقه لليمنى والاول الاخر وعليه اقتصر في الرسالة بحمل اليسرى
من فوقها واليمن تحتها لاجل تغطيته وكيف ما مسح اجزاه اذا
اوعى ولا يجد ربا في مسح رجل جفت اثنا مسحها يده
وجده للرجل الثانية لئلا يتبدلها بلا ما اصلا ولم يجد ذلك
ايضا اذا جفت اثنا مسحها يده وانما وجب تحديده لمسح
الرأس الفرق لان الرأس هو المظهر وله تأكيد الاصلية
والحق ليس هو المظهر انما المظهر حقيقة الرجل فلا مفتي
لا يصلح الا الى محل لا يظهر وانما هو يدل ولان الما ينسب
وكذا يكره غسله وتنقع عصونه تجب يدانه وتكسبه ولا

نزل الماني سمعها ليعري بما بل الحنثه اوراسه **فصل الحيف**
لغة السيلان يقال خافق الوادي اذا سال واصطلاحا هو **الدم**
اي او ما في حكمه كما لصفره والكدره **الخارج** للداخل **بنفسه**
لا يعلل كذا اخر به قبل وقت المعتاد فليس بحيف ولا خراب
المعتد فاما يظهر وانظر هل ترك الصلاة والصوم قال
المجوزي قال فليذه الشيخ خليل والظاهر على محله انها لا
تتركها قال **ع** بل الظاهر انها تتركها لا احتمال انه حيف
وتقصير الاحتمال كونه غير حيف لكن في سماع بن القاسم
وكلام بن كنانة ان وجوده بدوا حيف مع كراهة اقامها
على ذلك فقه او هو جلي خلا فالجملتهم هذا محترم خرج
بنفسه ولا ما لم يخرج بوقته المعتاد له والآخره فليس حيفا
لعدم الخارج في باب العباداة والعدة **من قبل** لا من **دبر**
الحمل عادة كراهة وصغيرة در بها عكس حليها ولم يطلع النا
بعد به بان قطعت بامكان حليها او شككت فان قطعت بدمه
فليس الخارج دم حيف كبت سنة او سبع الى سبع وهو في
الصغر وهل اولها او وسطها او اخرها اقوال **انفقت**
قال الشافعي اعجل النساء حيف سائفة فافهم حيف
لنوع سنين هكذا اسمعت ورايت جدة لها احدى وعشرون
سنة اه وعدا الصغيرة احترز المم كما احترز ايفاع
التي لا تحمل عادة لكبرها كبت سبعين سنة وهذه الاما
مع السن المذكور لسؤال النساء اما بنت خمسين الذي
هو اول سن الياس الى السبعين فيحط ان قطعت النساء
او شككت في قوله حيفا فان قطعت بدمه فليس بحيف في
مدته خمسة عشر يوما **و** **نفا الى ساعة** هذا على سبيل
الاحمال وسيفعله بعد ذلك من غير ولادة ولا عرض

فانزع

فانزع بمر من سبي استخافته لاحيف وظاهر المم ان هذا
من تمام التعريف وظاهر المختص ان تمامه بقوله عادة وقا
الشيخ على السهري لم يحترز بقوله عادة عن شيخنا هو
ليسان ان امكان الحمل عادي لا شرعي ولا عقلي **فاقل**
حدله بالنسبة للعبادة التي الكلام هنا فيها **كثير الطهر**
لاحدله **واما اقل الطهر** خمسة عشر يوما ثم شرع في
في تفصيل ما احله فقال **واما اكثر الحيف** فيختلف باختلاف
الحيف بما مضى من متاهة حنثه مستددة فاد الحنث فنتاة
غير حامل **فاكثره في حنثه** اذا عارة بها الحنث خمسة
عشر يوما وما الى بقيةها استخافته وان كانت مقتدرة
غير حامل ايضا **فاما ان يخلق** عاداتها املا فان لم يختلف **كثير**
على عاداتها ثلاثة ايام ولو غيرت هي اما انها بعد عاداتها
من دم الحيف وعلت انه دم استخافته بخلاف المستخافه
بعد نقص شهر كما ياتي لانه حكمها الجصها **الم** **تجاوز**
عشر يوما فان كانت عاداتها اثني عشر يوما فدون ذلك
ثلاثة ايام وثلاثة عشر يوما واربع عشرة يوما وخمسة
عشر لا استظهر كما ياتي للدم فريبا **وان اختلفت** عاداتها
وفي نسخة **الشر** اختلفت بذكره فقال اي اعتيادها المم
من مقتدرة **استظهر** **د** على اكثر عاداتها اي اكثرها منها
فلا محيصا تقدم مجي الاكثر على الاقل او تاخر عند بن القاسم
خلافا لابن حبيب **كذلك** اي فام تجاوز خمسة عشر يوما
وهي في ايام الاستظهار **حالف** فتمتع مما منع منه الحايض
فان عادي دم الاستخافه بها الى تمام خمسة عشر يوما **واقف**
فليحكم الطائف ترجيح الصلاة والصوم وعدم القضاء
وايمان الروح ولا عبرة بتميزه قبل خمسة عشر يوما وان هيزه

فها

بعد ما عاقله شدة حرفة مثلا ولسته فحيض موثق فتلت
ايام عاداتها او اكثر عاداتها او عاداتها فان لم ينقطع فهي استقامة
ولا استظهار عليها وقوي في المحلين غير حامل لاختراذ عن حيف
الحامل متبداه كانت او معتادة فان رآته في سابع شهر من حملها
مكثت عشرين يوما وجرها خمسة وان رآته من اول ثالث شهر
الى تمام ستة اشهر مكثت خمسة عشرين يوما وجرها خمسة وان رآته
في الشهر اول او الثاني فمكثت نصف شهر وجرها وقيل
مكثت قد وعادتها قبل الحمل ولكن الاستظهار عليها ونفي
شهر ان كانت معتادة ومقتضى بن عرفه ان هذا الثاني هو الشهر
وان انقطع طهرها اي المرأة غير الحامل بل معتادة بان طهرها
يوما مثلا وحاصت اخر مثلا لفقت ايام الدم فبقاها ينظرها
هذا ان كان لها عادة فان كانت معتادة لفقت نصف شهر
وما اتي بعدها استقامة تبييه ثبت المادة عندنا
كالنفاقي بمره بدليلين قراني وفكري فالاول كما بدلت النفور
والثاني ما في المدونه وغيرهما من ان من جاها الحيض في عمرها
مرة ثم انقطع عنها سنين كثيرة لمصر او غيره ثم ولقت
ان عدتها بالافرا فان جاها الحيض والاعتدلت سنة بيها
ما لم تطلق عند بلوغها سن من لا حيض فتعد بالاشهر
وقال ابن حنيفة لا ينزل الا بمرتين لانها مستقرة من النفور
انظر **فصل في المهر علائق الجفوف وهي**
تدخل المرأة حرقه في فرجها فتخرج حافة ليس عليها سق
من الدم ولا من البقرة او الكدرة ولا يستقر جفافها من بل
لان فروج النساء لا تخلو اعاياها من رطوبة قاله **والعلامة**
الثانية الفضة بفتح القاف ونشد يد الصلوة المملة
البيضا وهو ما يبقي رقيق ياتي في اخر الحيض علاقه علي

انتقاه

انتقاه لا يها نراه اولاكه رثم لا يزال يصعوا الي ان يصير عند
انتقاه **كما الفضة بفتح القاف ونشد يد الصلوة وهي الخير**
هكذا في خفا السر ونحوه قول القسطنطين سميت قصة تشبهها
بالجحر وهو النور ومنه قصص راديه اي جفصها هو يقع
في المنوكا الفضة او الجبر وهو مخرب بل اريب اذ الفضة
لاما لها وايضا السنه اعاقوه بالجبر فيع الجبر وكلف
اللسان النخنة كما علم قال **نفت** وقيل تشبه الخيط الابيض
وروي على كالمبي وبب القاسم كالبول **وهو الفضة البليغ للمعا**
ده لها فقاؤه مع الجفوف وكذا المعتادة الجفوف فقاؤه
المعتد خلا قالهم بقا للنخنة وفايدة الابلية مطلقا
ان معتادة الجفوف اذ اذ انتظرت لانتظرة **فاذا رأت الجفوف**
اولا معتادتها انتظرت ندب كما لابن عبد السلام **الفضة**
الوقت المختار حيث يسع الظهر مع ادراك اربع ركعات الرز
قيل فرأه وكذا معتادتها معا ورأت الجفوف او الخلاف
معتادة فقاها الانتظرة فقاها فقاها ان الاقسام اربعة معتادة
الجفوف فقاها الفضة فقاها في كل اما ان ترى عاداتها ابتدا
او غيرها فمعتادة الجفوف اذ اذ رأت اول الانتظرة واذا رأت
الفضة اول الانتظرة لانها ابلغ منه لمعتادة فقاها فقاها
الفضة اذ اذ رأت اول الانتظرة بلا استكار واذا رأت الجفوف
اولا ندب لها انتظار عاداتها الاخر الوقت المختار وكذا
معتادتها معا وهي قسم خامس **والا المعتادة ولا انتظر**
الفضة اذ اذ رأت الجفوف اولاه هذا املا اخلاقي فيه
واما اذ اذ رأت الفضة ولا قبل فقاها اولاد من انتظار
الجفوف فقاها من شهر ران قاله قال الزرقاني وعلي القو
باتها وان ادكلامه ان معني الخلاف هل تكفي باحدي

الطلاق في حايض مدخول بها غير حامل ولو اوقعه على من
من تنقطع طهرها وهو كذا التوسيع ويجوز على الرجعة
وقال جماعة لا يجوز لانها يجوز فيه الرطب والاول اظهر
لنوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي لا يستعبالها هو
وهذه لا تستقبل عدتها انتهى **مس المصنف** وكذا
بعضه الا المتقدمة كما تقدم في الحديث الاصح **وقرآن القرآن**
باللسان على احدي رأتين والاخرى وعليها اقتصر
المختصر انه يجوز لها ان يقرأ القرآن خوفا للبيان على
بهدوء والمشيور ان يقرأ القرآن في غير المصنف اه فكان
حقا ان يحتمل عليه وله اقرانه ولو تمليك بجنابة قبل
الحيض من حيث كونهما حايضا الا ان ينقطع فيها دمه حميد
او للنوم وغير التمسك بها ثم تقرأ بعد انقطاعه على المذهب
حلا **قال** وجه ما ذكرنا انه اذا كان الدم سائلا عليها
فهي محيرة قادرة على انزاله المانع فتقرأ ولو تمليك بجنابة
واما ان ينقطع عنها ويرى علامة الطهر فروعى التقليل
لنفسها الفراء فما اذا كانت حيا ابيض بوجود رأتين
مع قد رتبها على رخصها ولم يراع فيما اذا كانت حايضا
فتأخرا **قال** قد رتبها استمراره هذا هو المعتمد
ووجه ما **الفت** قد رتبها على ازاله المانع **ودخول الحيض**
ولو بمجازة فلا تغلق ولا تغلق الا بعد دخول الحيض
في الفرج زمن الحيض وبعده زمن النقا ولو بعد يوم قبل
طهرها **بالما** وكذا الحرم وطهرها في غير الفرج عاين السرة
والركبة ولو من فوق حابل كلباس وكذا التمسك في ذلك
بغيره الا النظر فيها غنق بما زاد عما بين السرة والركبة
من فوقها او اسفل منها وطيا كاستمائه بعد هذا وعدها

الطلاق

فت

العلامتين اولاً تظهر الا بالحق وقوله مشهور ان اي كاهن
متفق المختص وفي بن مروق ان المعتمد انها تظهر بالسابق
منها وارنصاه **ع** قال الزرقاني وعلى القول بانها تنظر الحيز
اذا رأت الفضة او اظاهرة ولو خرج الوقت **وعلى المرأة** وجوب
ان تنظر طهرها اي علامته **عند النوم** ليلا لتعلم حكم صلاة
الليل والاصل استمرار ما كانت عليه عند النوم **وعند صلاة**
الصبح لتعلم حكم صلاة النهار وكذا يجب عليها نظره عند غروب
الصبح من الصلوات وجوبا موسما في الجملة الى ان يسوق من الزمان
قد رما يقتل وقد دمره الصلاة بما مضاهيه فيجب في حقيقتها
كما في السماع ولا يجب عليها ولا يبدل لها نظره قبل الفرج لاحتمال
ادراك المتأني والصوم وانما لم يكن ذلك عليها لانه ليس
من عمل الناس بل يكره لها ذلك كما يفيد من قوله في التعليق
لا يجبني ذلك قال **الفت** بن حبيب اذا رأت الطهر عدوة
اي بعد الحج فلم تذكر ان كان قبل الفرج او بعده ولا تغلق صلاة
الليل حتى تؤمن ان قبل الفرج ولكن تقوم اي تغسل يومها
وتعقبيه اخيا طالا ان كان من رمضان **وينع الحيض الصلاة**
والصوم صحة وجوب ولا تغلق الصلاة وتفتق في الفرج
بامر جديد من الشارع اي دليل دل على وجوب قضاءه
والطلاق اي يجرم ان يظن طهره ويجوز على الرجعة
ولا يبتدأ فيه العدة اتفاقا **قال** **الفت** بل مبداها من
الطهر الذي بعده لان الاقرا هي الاطهار واما من توفى
عنها زوجها وهي حايض فتحسن الاربعة أشهر وعشرا
من يوم الوفاة بما يدل عليه كلامهم **قال** الزرقاني ومقدم
طلاق الحايض اذا كانت مدخولا بها وغير حامل واما الحامل
وعنه المدخول بها فلا حرمة **قال** **الفت** وقطاهر من بهام

وعنه بحامل وغيره ومحل حرمة ما من الاطول بحصره
ضرره والا اجازته وطبها بعد انقطاعه بعد ان يتم نسبا
وعنه وجود الحيض ايضا والنفاس ارتفاع حدتها ولو
جاءه اي ايضا اذا ظهرت في حالة الحيض والنفاس ولو
حدتها فلا يرتفع حد من الحيض اتفاقا او الجنازة على الشرا
وقايدته اياحه المر ان ان قلنا يرتفع وحرمة ان قلنا لا يرتفع
اي من حيث الجنازة فيها فلا يثبت ما من ان لها القارة
ولو جئنا لانه من حيث الحيض كما في **فصل النفاس**
لغة ولادة المرأة لانفس الدم ثقله القرائي عن صاحب العين
والصالح وكذلك يقال دم النفاس والسبي لا يضياف لنفسه
قاله الزرقاني واصطلاحا **هو الدم او الصفرة او اللدنة الخ**
من القتر يسبب الولادة معها او بعد هالاقبلها فليس
بدم نفاس على الراجح من قولين وانما هو حيض والثاني ان يقال
انظر **قلت** ولم قايدته انه يضم رفته لما بعد الولادة خلا
القول بانه حيض فلا ضم وليس للخلاف قايدته بالقرن لضم
وصلاة وختمها فيه يظهر **عنه زائد على سنتين يوما** في
اكثر ان دم بها **قال زائد على السنتين ولا استظهار** وغيره
مستحاضة وقوله دفعة وقوله **الش** لا احد لا اقله معناه
من حيث الذم ولا يثبت في ان رفته كالحيض وقول ان دام
بها اي هو نفاس واحد ولو بين يومين وان كان بين الولد
اكثر من سنتين فله نفاس لان السنتين اكثره كما قال
فان لم يدم الدم بها سنتين ظهرت عند انقطاعه ولو حال ولدا
بل ولو كدته جازا وجب عليها كما مير الطهر ساعة بن ناجي
والثري او ثنية بفتح و **ايها** قلت اربعين يوما ولو انقطع
دمها وهو جمل منهن فليعلم ذلك امر وصلحت نسبا اليها

والمرية

والمرية **وحكم دم النفاس فيما بينه** من هذه صلاة وصوم
وجميع ما تقدم في الحيض **وفي اقتضائه الفصل حكم دم الحيض**
مطلقا لم مراده بالاطلاق من غير نظر الى عادة خللا والحيض قاله
الش يعني انما تلتحق اكثره سوا كان لها عادة فيه اقل من اكثره
ام لا ثم تكون بعد تلتحق اكثره مستحاضة ولا تلتحق ومحل
التلفيق ما لم يجرى الدم بعد طهر فانه يحكم حيضا كما لا ين
الحاجب وذكرنا في الاثر ان ابن عبد السلام لعدم تكرار التعلق
بخللا والحيض وفي المتقدمان والتلفيق انما قصر كالحيف لان طول
وان نذكر اصل وجوده ثم ذكره تكرار الحيض وقوي **تت** مالا
بن الحاجب وورده **ع** وقوي ما للمقدمان والتلفيق واعتمد
والله تعالى اعلم بان ما ذكره هو موافق للصواب في تفسير الامم
قاله **الش** **باب الثاني في اللام على**
الصلاة من حيث شروطها ورايها وسنتها وقضايلها
وتكروها ونها ومبطلاتها وما يطرا عليها من سهر وغيره
الى غير ذلك من سائر احكامها **وهي احد اركان الاسلام الخمس**
مخبر قايدته زائدة على ما عقد له الباب **التي** بن عليها الكلام
اقسام او اشارت لخبر لجن الاسلام على خمس **شهادة ان لا اله**
الا الله وان محمدا عبده ورسوله ولا يشترط لفظ الشهادة ولا
لبنى ولا الاقباط ولا الترتيب **واقام الصلاة وايتا الركاة**
وصوم رمضان وحج البيت الله الحرام لمن استطاع اليه سبيلا
والصلاة اعظمها بعد السجدة بنى من اقامها فقد اقام الدين
ومن تركها فقد ترك الدين لخبر الصلاة عماد الدين من حفظها
فقد حفظ الدين ومن ضيعها فهو لما سواها اضيع **قاله الش**
وظاهر لم يرد اللفظ الذي ذكره المصنف وانما هو اشارة للخبر المذكور
ولو جوبها خمسة شرطا **الاسلام** بناء على عدم خطاب الفقار

لا

بفروع الشريعة والصحيح خطايم بالاسلام شرعا محمد علي
الصحيح كطهارة المدن والخت والاسقبال وتذرية الكبر
من الافعال وسر المورق فشر وطامحتها **سنة البلوغ**
ولا يحب على صبي وانزاعه وان لا يندب له كما ياتي وللجور
سنة طائان وهو عدم الاكراه على ترك الصلاة فشر وطامحتها
اشان **والنقل وارتجاع دم الجفجف والنفاس وحضر رقة**
الصلاة هذه الاربعة من شروط الوجوب والصحة معا للتمتع
وبقي من شروط وجوبها وصحتها ثلاثة ايغ بلوغ الدعوة وحر
الظهر او الصبيد وعدم النوم والسهو **ويجب بآول الوقت**
المحقق وحوله فان نقل فيه لم تجز ولو تبين انه وقت فيه **وجوبا**
موسما حيث لو اخرها عنه ثم ثمان لم يقص الا ان يقين الموت
كالمحبوس لقضاي وجب عليه ونحوه الا ان الافضل للتمتع ان نقل
يصلها او لو وقتها ظهر الوعد بها شتا او صيفا وكذا الجماعة
الا الظهر فيستحب لهم تلحقها الربيع العامة وبزاد على الجوفي
المدونه يستحب للجماعة تأخير العشاء قليلا **قاله الشافعي**
وجوبها عليه او مشروعتها **او شامان اركان الاسلام الخمسة** هـ
قربا ولو اقرع مشروعتها **او شامان اركان الاسلام الخمسة** هـ
المقدمة او مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة بان يشتر
في معرفة الخاف والعام **فهو كافر مرتد** بيان لكافر اي ليس بكافر
اصلي **سنة** ثلاثة ايام بلا جوع وعطش وان كان بان اقرع
الثلاثة ايام بلا جوع وعطش **والا بان لم يمت قبل عمارة**
ودفن بمقبرة الكفار وماله ليست مال المسلمين **ومن اقرع**
برجرها واستغ من فعلها كسلا وطلبت منه التيسير به
استغ سبع وقتها ولو العسوري ملبا متكررا **انظر اي**
انظره الامام اوناية فيما ظهر وجوبا مع التهديد والقر

كما قال اصبح وقال الامام مالك لا يصير فان لم يطلب في سعة
وقتها وانما طلبت بضيقه بحيث بقي منه ما يسع ركعة منها
لم يقبل كذا يفيد ه المعنى على الرساله واذا طلبت منه بسعة
انتظر الي اخر **اي ان يبي من وقتها الضروري** **نقد ركنه**
كامله بسجدتها هذا معني كما لها فقط من غير اعتبار بقدر
قراءة فاتحة ولا ما بينة ولا اعتدال على الاصح صوتا الدماء
ما امكن ولا تعد له طهارة على مقتضى العلة المذكورة ويحتمل
تقديرها لعدم اجز الصلاة بدونها وعليه فهل يقدر الرأية
لحرمة الدماء والمائية لانها الاصل وعليه فان حيق بكنهه
خروج الوقت فيتم كما مر هذا اذا كانت الصلاة واحدة فان
كانت عليه حاضرتان اخر لبقا جسر ركعات في الظهرين حضرا
او الثلاثين فيها مسرا او لاربعة في الملتحقين حضرا او مسرا ولا
يغير ما بينة ولا اعتدال مطلقا ولا فاتحة تسوي ركعة
من كل صلاة منها مرعاة لوجوبها بها فقط صوتا للدماء
فان لم يفعل قبل سواها لانا افعل ولم يفعل او قال لا افعل او
بالابد والوقت **بالسبب** اي يصير عتقة به ولا يتخسر به
حتى يموت وان فقد الطهورين لم يقبل **حدا** لا كفر اخلافا
لان جيب واحد ابن حنبل وحكي ان الشافعية قال له
اذ كفرته بتركها وهو يقول لا اله الا الله بياي سبي يرجع للاسلام
قال يفعلها فقال ان كان اسلامه يحصل بعد فعلها فكون
واقعة زمن الكفر وان لم يتوب عليها لم يدخل بها ففسكن اه
ثم ان قيل انه يحصل بالتوجه اليها ولا اشكال قاله **عويذ**
ان يصلي عليه غير اهل الفضل والصلاة ويكره لهم الصلاة
عليه ردعا لغيره **ويدين في مقابر المسلمين** وتذرية
ولا يطس قبره اي لا يحق اي يكره فيما يظهر بل يمت كغيره

من قنور المسلمين **ولا يقبل بالقائمة** التي لم تطلق منه اصلا
او طلت بصفق وقتها واما من طلبت منه سبعة وقتها واخر
لبنار كفة كما هو وحصل فزان حتى خرج الوقت فيقبل بها لاجل
الطلب على المشهور خلافا لابن حبيب فتمسك حكمه فيقال
لا امرضا ولا اغتسل من جنابة او لا مستر عورتها لهلاة او لا
اركع بها او لا اسجد كسلا حكم تاركها كسلا وذكره في
عن المهر في الجحد يوم ان حكم تاركها كسلا محال لحكم تارك
الصلاة كسلا وانظر هل يقدر بالنسبة للوضوء والفعل فقد
ما يسمعها مع ركة وح يقبل او يرغى قدر ركة مع بدنها
وهو التمسك استظهر **ع** الاول وقد يستظهر الثاني لحرمة
الدما والقدم ان من خاف فزان الوقت كالسهم الى المايتمين
عرفه قسرم رمضان واجب حجة وتركه كاهلاة فقول عياض
في قواعده يحبس ويمنع من الافطار محال للشهور وعلى الشهر
فيوزن ياركه كسلا الى رفته من اللطيف ركة فيه النية فان لم
يفعل فقل وتوحة الزكاة من تاركها كسلا كرها وان يقال
واذ ترك الحج فالله حسبه كما في الرسالة وانما اخذت الزكاة
بلا فقل عنه تركها كسلا او التخلل وان يقال لا لاذان فقله
بل لتخليها لان المقصد بها اغنا الفقرا بد في حرم لهم
حاصل بلا فقل والحج لما اينما وجوبه بالاستطاعة وهي كلفة
باختلاف الاشخاص قرب من لا يري عليه التزعية وهو
عليه ترك الى امر الله وحسبه وقد ظهر بهذا الفرق بين
قتله على الصلاة والصوم لانه قد يرفع النية كسلا وبين
قتله على الزكاة بل توحده كرها وعدم التفرق في الحج
ويومر الهوى من الشارح وان كان بواسطة خطاب
الشارع لولية بامر يقوله عليه الصلاة والسلام

بالصلاة

بالصلاة لسبع سنين واخر يوم عليها العشر وفوقوا بينهم
في المضاجع لانه خطاب وليه بان بامر من تركه خطابه
وقال المصنف بعد ما اجاب بالاول ايضا الهوى غير محال الخطاب
بكيف بل خطاب تاريق انتهى وخوم قوله القواني الحق ان
الهوى يحتاج بالمدوب وجوه وبالمرور والخطا طي بالواجب
ولا بالمهر **بها سبع سنين** اي لدخول فيها كمال واستظهر
ع للمبادي للعبادة لانها مهيأ للزواني **ويغير** بدبا **ع** **ع**
و **بها غير مبرح** بسو ولا يغسل باهام وسبابة من واحد الى
ثلاثة وان لم يرتد ع فاني عشرت عرفة والهرب ان ذكر
يخلق باخلاق الصبيان فقد لا يترجى جرحه بغيره
اهم والعرب معقيد يقيدون ان لا يترجى جرحه بغيره
لا يستم وان لم يعلم او يقن افادته وان علم عدم افادته لم يعرف
اذ لم يسله اذا لم يترقب عليها مقصدها لا يسترع اذا
بها عشر سنين فيه ما مر **ع** والزرقاني واذا كان المتبادر
من عبادة المصنف الثاني واشتط المصنف بقية الجزاء
لانه بعد وما يتعلق بالصلاة فحقا وذكره في الرسالة لا من
احدها ان كلي الجزاء قال وقد جاء الم تأنيها انه يصدر الارب
المعلقة بالهوى من حيث هي كما ان الجزاء قد بيا في جملة امور
تعلق بالهوى والفرقة بينهم في المضاجع عند وده عند
بلوغ العشر عالى الراجح كما يفيد المواق وان كان قوله
وهب لاعتد السبع وان كان قوله بن القاسم وهي عند وبة
ولوي اخوين او اخين او اخ او اخين وكذا بين قبي مطلقا
وبين ابيه وامه وهل يحمل التفرقة من حيث هي ولو سبق
حائل بينهما اولاد لكل واحد من ثوب بل من قرائن مستعمل
غطا ووطا قولان ذكره لولي خلاق التفرقة المذكورة ومما

ملاصقين بمررتها من غير حاجز بينهما ولو مع قصد هما اللذان
 ووجودها ولم يحرّم تلاصقها لأن لذتها كلالدة لخلافها بالان
 البالغين فحرّم تلاصقها بمررتها من غير حاجز مطلقا كونه
 مع قصد ولو من أحد هما لذته أو وجودها لا بد من قصد ولا
 وجود فكلوه ككراهة تلاصقها عوريتها من غير حاجز وجابر
 به **قوله** قال **ح** الصحيح أن أعمال الصبي له
 ولا تكتب عليه السيئات أه وخو له بعض السراخ فانه قال وقول
 عليه الصلاة والسلام رفع العلم عن قلان فهو في أن المرفوع عن
 انما هو ما يكون عليه لا ما يكون له وأجر عمله لا لا لفترة بدليل قوله
 عليه الصلاة والسلام المحدث قال نعم وكذا في ركاعه في الطاعة
 أجر عمله وقوله من قال الا بركه لا بركه اما على النفس او الملك
 للاب والثلثان للام على ما سببه الجهل بالنسبة قال ابو عمر ان
 وقد ثبت ان الصغار يتفادون في منازل الجنة بعد وفادتهم
 في الاعمال الصالحة في الدنيا كما ان الكافر في جهنم كذلك بعد
 كرمهم **فصل الصلاة المفروضة خمسة الف**
والعصر والمغرب والمساء والصبح ومجموعها من خصائص
 هذه الامة مع نبينا كما خصوا بالهت كقارن لما يسهل فيقتر
 الكباية قال السمرقاني وحضر بالمشاء ولم يصلها احد له اي
 من الامم فلا ينافي في انها كانت ليومئذ وكانت الصبح لادم والظهر
 لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب وفي الدلائل
 في اذاعه عليه السلام كان يصلي الظهر **واللواحد**
منها وقتان تنبيه وقت وهو الدمان للقدرة للعبادة
 شرعا **اختياري** ومن **وري** **فالاختياري** **ري للظهر** **بداية**
 لانها اول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم
 صحيحة ليلة الاسرى بمكة قبل الهجرة بسنة او ثلاث

او غير

او غير ذلكين وفدت الخمس في السبحة الحرمتها وتالد وجربها
 لخلاف سائر الشرايع ففرضت في الارض ولم يصل النبي
 صلى الله عليه وسلم الصبح صحبه الاسرا ولم يجب عليه ولا
 احد لتاخير البيان لوقت الظهر **من زوال الشمس** اي
 سلبها عنه كبد السماء اي وسطها الى جهة المغرب **لاخر القامة**
 بفرض الزوال ان كان هناك ظله فان لم يكن كما في بلد الاستوا
 فلا يعتبر الا القامة خاضعة والزوال ثلاثة زوال لا يعلمه
 الا الله وزوال ظله الملائكة المقربون لما في الخبر انه عليه
 الصلاة والسلام سأل جبريل هل زالت الشمس فقال
 لا نعم فقال ما معنى لا نعم قال يا رسول الله قطعت الشمس
 عن فلها بين قولي لا نعم خمسمائة عام وزوال يعرفه الناس
 وطريق معرفة ان ينصبر اعمودا قائم معتدل في ارض معتدلة
 وينظر في ظله الى جهة المغرب وظله فيها اطول ما يكون في
 ويوق مشداه ثم كل ما ارتفعت الشمس تقص الظل ثم ينهي
 الى اعلا رجاء ارتقاها فتقو وقته ويقو الظل فلا يزيد
 ولا ينقص وذلك وسط النهار ووقت استوائ عميل الى اول
 درجات الخطاطها في الغروب فذلك هو الزوال ويأخذ
 الظل في الزيادة من جهة المشرق عند ثقل القطعة التي
 زالت عليها الشمس **وهو اي اخر القامة اول وقت**
المغرب وهذا ينقض الفاسد ترك الظهر في اخر وقتها
 اي الظهر في داخله على الظهر وهو احد قولين وتبين
 عليه امران منع تاخير الظهر عن وقتها حتى يفتلها اول
 وقت العصر وصحة صلاة العصر اخر صلاة الظهر بقدر
 ما يسمعها والقول الثاني ان الظهر داخل على العصر ويترتب
 عليه امران اي حوزا تاخيرها لاول وقت العصر بقدر

وقت

والعصر في شقيه يرد في الحزب والحدود والحدود

ما سح قلعها وانما صلي العصر الحزب وقت الظهور بقدرها
 سنة تكون باطلة لانه صلاها قبل وقتها **والحزب الى اصوار الشمس**
 في الارض والحداد لا في عينها اذ لا تزال عينها تنبؤ حتى تفر
 قال الباجي وفي الصحيحين من علي البرقي دخل الحنة الصبح
 وفي حديث اخر خافوا على العصرين صلاة قبل طلوع الشمس
 وصلاة قبل غروبها يريد الصبح والعصر لان العصر ملحوظ
 من طرف النهار والوقت تسمى كل طرف من النهار غروب
 العصر الاختياري من زوايا الظهور ومن الاضمار للغير
 من زوايا لها **والاختياري للمزب** يدخل **بغروب جميع فرض**
الشمس المستديرون اثرها وشراعتها وهذا هو الغروب
 الشرعي والليقان فهو غروب مركزها وهو اقل من الشرعي
 بنصف درجة كما في **2** وهو **مقيس غير مبدع بعد ريعها**
بعد تحصيل سبب وطها لغايتها او التحصيل في محصلها الجواز
 تاخير صلاة بقدر **1** بتحصيلها ان لو كان غير محصل
 شر وطها من طهارة حيث وجدت صغري وكبرى لغبر
 موسوس ومسرور ومن سمر عورة واستقبال قبله وكين
 سبر وطها اذان واقامة واستبرامتا حيث احتيج له
 فانه واجب ومن عاده طولا استبراه بحيث لو بال عند دخول
 الوقت لم يتم استبراه حيث خرج على محقه ان قد ردم
 جميع اركانها والاوجب عليه التول ويستبرأ ولو خرج الوقت
 حيث لم يكن سلبا بل يقويه ذلك في نادر الاوقات كما ان في
 به الناصر القاني وارتضاء **2** وما ذكره المصنف هرواقاها
 واما وقت امتدادها بعد الدحول فيها فآخرة الشفق انفاذا
 وفي المواقر ان المغرب بالطور والمرسلات ولا يجوز تطويل
 القراءة فيها الى ما بعد الشفق لاجل الاجور مادام الشفق

قاله

قاله سند ومفهوم عنه ان غروبها كهي فيمنع تطويله الى ان يقع
 شقي منه بعد اختياريه وما ذكره المصنف من وقتها هو بالنسبة
 للمقيمين واما المسافرين ففي المدونة لا يامر ان يمد الليل
 وخوفه بعد الغروب ثم يزلون ويصلونها اهر وحين هذا
 روايه الا بعد الشفق ومن مسيلة المتهم الراجي للارواح
 تاخيرها ليلية المطر ومن جميع المسافرين لها مع العشا في اخر
 وقتها قبل عقيب الشفق ومن جواز التطويل فيها الى
 كما هو ورد الاخذ من ليلية المطر ومن جميع المسافرين لقد والمطر
 واليسف فالشفق باخبر كالغروب والظفر فاخذ امتداد
 وقتها للشفق من خمس مسائل في الجملة ولذا قال ابن الوبي
 انه الصحيح وفي احكامه انه المشهور عن مذهبي والكل وخوفه
 للرجائي **والخيار للمشا** حيداره **من عيبوبة الشفق**
الاحمر عند فاكتر العلماء وقال ابن حنيفة منعزوب البياض
 وهو متأخر عند غروب حمرة الشفق ودليلنا ان الغوارب
 ثلاثة الشمس والشفقان والطوالع ثلاثة الشمس
 والفران والحلم الوسيط من الطوالع فكذا من الغوارب
 وغير ذلك **الى ثلث الليل الاول** على المشهور وهو مختار
 من الغروب ولا يثبت وهي انه لطلوع الفجر **والخيار للصبح**
 مبدؤه **من طلوع الفجر الصادق** وهو المستطير بالرواي
 المستبر بالضياع حتى يغم الافق وعنه قوله تعالى في اخرون وما
 كان شجرة مستطير اي مستشرا والكاذب هو المستطيل
 باللام لصموده في بعد السما كهيبة الفيلسان ويشبهه
 السرجان بكسر السين اي الديب والاسعد لظلمة لونه
 ومما في باطن ديبه قاله **2** وقول **الشمس** كما في خطه المستطيل
 باللام هو الصادق وبالرأى هو الكاذب لعله سبق فلم **للكافر**

الاعمال وهو الذي يميز الشخص فيه جليسه تميز او امتحا قال
 السنهوري وقال ابو الحسن هو ترائي الوجوه اي ويدعي
 البصر المتوسط في محل الاستق فيه ولا عطا فيما يظهر وماذا
 المعها هو رواية بن القاسم في المدونة وبن عبد الحكم وقال بن هب
 للطلوع قال المعها على الرسالة ونسبه ابن ناجي الرواية بن هب
 في المدونة والاكبر وخيا من كافة العلماء ائمة الفري قال لهم
 مشهور قول مالك بن عبد البر وعليه جماعة الناس بن الفري
 هو الصحيح عند مالك وما روي عنه خلافة لا يصح اورد
 التوضيح قوله لا يصح بانه كين يقال في رواية بن القاسم في
 المدونة لا يصح **والفري للصبح** اول من الاسفار **والاعمال**
 الى طلوع الشمس والظهور من اول وقت العصر المختار في
 غروب الشمس والعصر من الاسرار في وقت الغروب
 والظهور من الغروب منها الى طلوع النجم والنسب من امر
 ثلثة الليل الاور الى طلوع النجم لا يريد ما يعطيه ظاهر كلامه
 من امتداد ضروري الظهور للغروب والمغرب للفرق لانه خلاف
 المعروف من اختصار الوقت بالاخيرة اذا فاق غروبها
 بل مراده امتداد وقت الاخيرة لذلك فارد بالظهورين
 والمسا من المجموع لا الجميع حرصا على الاختصار قال
 بن القاسم اي المالك في نسخة اي على المختصر قال
 الزرقاني **نسبه من اخر الصلاة** كلها او نسبا منها على ما
 قال بهرام بن عبد الله بن عبد السلام وبن راشد الى وقت
الفري من غير عدل وان كان وقال في التوضيح
 متا لا بن هارون اذا حرام تاخير كلها فقط وهو ظاهر
 المعص ويستفي التقويل عليه لاتفاق طريقين عليه والانه
 هي ما ذكر عبد الحق من غير واحد مما شيوخه انه يدر

بالاحرام

بالاحرام **والعذر الخفيف والناس والكفر** اصلها او انذارا
والصبا اطلاق العذر عليه مجازا اذا لا وجوب عليه حتى
 يذر ليسقط عليه الا ثم قاله **الشتر** اذا بلغ في الوقت
 وتو الفري وجب عليه ولو صلاها قبل لانه لا ينوب
 بطلوعه عن واجب وقيل يكتفي بما مر منه انظر في عرقه
 فان بلغ اثنا صلاة بآبانه او نبت انط او علف حمة هـ
 كلها ناقلة فان انشع الوقت ثم صلاها فرضا ولا تجزئ
 صلاة الاولى وان نوي الفري حمة خلافا لعبد المالك في
 الا بوجوب فان ضاق الوقت قطع وانبت الفري حمة ولاه
 بييد الوضوء قطعا لان البلوغ ليس من توافق الوضوء
والجنون والاعمال والنوم والنسيان كذا في نسخة ولم
 تثبت عند **الشتر** لانه قال عقب ما مر عنه في واليه
 تمتة ومن الاعمال الجنون والاعمال والنسيان والنوم
 لا الكسروا اذا طهرت الحايض والعقسا وافاق المعى واختم
 الصبي ولم يبق من الوقت الا مقدار الطهارة سقطت
 عنهم الصلاة بخلاف الكافر لم يربطه بآخيره الاسلام
 وازا حقا حصلت هذه الاعذار في وقت صلاة سقطت
 الا النوم للنسيان انتهى **ومما يجب على الثلث**
 اي البالغ العاقل وان عذر الكفبي عليه فيما افاق في وقت
 غير حايض هذه معنى ما في **الشتر** وفي تركيه بعض صعوبة
فرضا ما فات من الصلوات سهوا او عذرا ابدار اسلام او كره
 كذا سلم بدار حرب ونزك الصلاة بها جهلا بوجوبها ذكر
 والاسلام على احد بولن ويستفي التقويل عليه والاخر
 لا فضا عليه ترجيحيا في الاسلام **المروضة مرتبة في اي**
وقت كان عند طلوع شمس وغروبها وخطبة جمعة وتبصر

م

وحضر وانما يترقى في اوقات النهي وجوبا في الحرم وندبا في الكوره
حيث يكون قضاؤه شكر كونها في دمه اذا التقاح واجب عليه
حيث استند شكه لعلامة الي ان يلبس على طئه انه لم يبق في دمه
شي لا ان لم يستند لها ولا يبرهم ويجوز بزي عتيق وقضاؤه في الحرم
كونه في دمه واجب في وقت النهي ولكن يندب له ان يقول لمن
يماينه والامام يحيط انا اهلي الصبح ان كان مما يقيد عي
به والا فلا قاله المستدركي والظاهر كذا عند طلوع الشمس
وعزوبها بحضرة جماعة وشمل قوله في اي وقت تقديها علي
النوافل من رشد لا يجوز صلاة النقل لمن عليه فوائت الا في
يوهمه والسبع والوتر كخفة ذلك لا ما كثر من المربع فيها كالم
رمضان فلا انتهى من اجزائه زاد في نوازل وان فقل اجزائه
من حيث ان مقوله طاعة وان من حيث انه ينضم تاخير
القضا ولا يكتفي فابيه مع حافره قيل ويكتفي بومان منها مع بر
وحام من ثم القضاء على نحو ما فاتت كما في الرسالة فيقضي السرة
سرية وان قضاها ليلا والجمهورية جهرية وان قضاها يافارا
والسرية سغرية وان قضاها حضرا وعكسه ويستتي
من الرسالة اربعة من فائتة بموضع لا يغير معه على التيام فيها
اصلا او استغلا لا فا اذا قضاها مجبها وجب استغلا لا
وعكسه ومن فائتة مع قدرته على استعمال الما فيقضيها
بالمر من نيم وعكسه ويستتي من عمره قوله اي وقت
الوقت الذي يحصل فيه معانته او من تكلفه تفقته ابو الحسن
انظر هل درس العلم من ذلك ام لا و مراده بالعلم غير المتقين وما
المتقين فينبغي ان يقدم مطلقا والظاهر ان المرعوض واستراق
قريب ونحوه من الموقد كذا **ويجب** مع ذكر ترتيب الحاضر بين
المستترتين في الوقت كظهر وعصر ومغرب وعشاء وجوبا شرطا

ابتدا

ابتدا واما **فان خالف** ابتدا او تذكر في اثنا الثانية ان عليه
الاولي بطلت وصلي الاولى **واعاد الثانية ابتدا** لتركه الشرا
اما ابتدا او بعد تذكره في الاثناعشر المعتمد في الحاضرتين اللذين
فيها كلامه واحترز بقولي مع ذكرهما اذا لم يتذكر الاول
الا بعد فراغه من الحاضرة الثانية فان اعادتها بعد الاولى
مندوب فقط يوقتها فان خرج لم يندب عند بن القاسم وقال
جماعة غيره يندب واحترز بالحاضرتين من الغايستين فانه
وان وجب الترتيب بينهما الا انه غير شرط اذا خالف لا بعد
الثانية لعدم وجود وقت وعند الفائتة مع الطهارة فانه لا يبعد
الثانية ابتدا ايضا لانه غير شرط وان كان واجبا لما استأجر
له بقوله **ويجب تقديم الفوائت** السيرة اصلا او بتمام ذكر
وجوبا غير شرط في الحاضرة وان خرج وقت الحاضرة ما لم
تزد الفوائت خمس صلوات فان زادت عليها على احد التولين
المستأولين او على الاربع علي المشهور لا امر من قد من الحاضرة
وجوبا اذ صاف وقتها فلو خالف ولو عمدا اعاد بوقت الضر
ولو مغروبا هلين في جماعة او عشا بعد وتر قال **الستر** وان
ايضن وقت الحاضرة قدم الغايية انتهى وفي الزرقاني
ليدم الحاضرة ابو الحسن هو ظاهر المله وبن الاقرسي
هو مذهب بن القاسم فيها انتهى **ومن ذكر فائتة في وقت**
واولي في نافلة ولو دتر او عيدا وكسوف واستسقاء فيما
يظهر لاتي جنابة لعدم فقائتها وخفة امرها **لحين توترها**
اي الغايية بان كانت بسيرة كما مر **مهما** اي الوقتية **فان**
كان قد اقطع وهل وجوبا وهو ظاهر كلامه او ندبا
قولان واستشكل التوجيه التالي بانه ان وجب الترتيب وجب
القطع وان لم يجب فيكون يعطل العمل لتحصيل مندوب وجاب

ري

بأنه روعي التبرجوب القطع فان لم يقطع اعاد استحبابا
بالوقت الضروري **ما لم يعقد ركعة بوضع يديه على ركبتيه**
المشهور ان الركعة هكاملة يسجد بينهما كالركعة في الجمعة
والجماعة والركاع والاعذار واد الفتح عليه صلاة
وهو في صلاته وتارك الصلاة قاله **الشافعي** **فان عقدتها بسجدة**
على المذهب ولو صح على المذهب **من اليها اخرج عن ذلك**
ندبا على مفاد ابي الحسن وجوبا على مفاد بعض مشيبي الزرقي
ولا يقال هنا وتوجمة لوزن الكلام في الغد ويستغني منه
عن عقد ركعة من المغرب فيقطع على المذهب والفرق بينهما
وبين شفع عنهما اذ اية لنقل قبل الغاية ان يكون مهيئا
من التقليل قبلها الذات الوقت ولتضمنه هنا تأخير قضاها
بعد ركعتين تأميتين بسجدة تتها من المغرب كلها وجوباً
الفرعية كئلات من غيرها والامام كذلك **وان كان اماماً**
قطع ولا يستغني ويسري ذلك القطع لصلاة الجماعة
الذين لا فائتة عليهم وشفع امام وشفعوا بعض ان ركعوا
كما قال سنده وقال بن فرحون يقطع ولو عمد ركعة واقتر
عليه **الشافعي** وهو ظاهر تقديم المع مسئلة الشفع على هذه
الا ان يكون حذق من الثانية لولاله الاولى وظاهره
ترجيح السند فان لم يذكر الامام الا بعد فراغ الوقتية
ندب له بعد صلاة الغائتة اعادة الوقتية وكذا امامه
يسري ذلك لهم ايضاً **وان كان المذكر للغائتة في الوقتية**
ما موما نادى وجوباً مع امامه فاذا اخرج صلى ما ينبغي
ثم يعيد ندبا فاصلي مع الامام في الوقت متعلق بعبادة
ولو الضروري فان كانت جماعة صلاتها طهر وكفاية
وجوباً مع امامه اذ اندكر حاضرة في حاضرة يجب ترتيبها

معها

معها شرطاً لانه من مساجينه ولكن يجب عليه اعاده الثانية
تيسره سياتي في فصل سنت الصلاة **ان عقد الركعة**
عند الامام عبد الرحمن بن القاسم القتي المصري رواية
الامام **هو رفيع الرازي** **من الركوع** لا مجرد الاختار ووضع
اليدين على الركبتين كما يقال الامام اشبه **الا في مسابيل**
فيوافق اجتهاد بن القاسم اجتهاد اشبه في ان عقدتها
مجرد وضع اليدين على الركبتين **مذكورة في المطولات**
وهي ترك سر وتكبير عبادة وسجدة تلاوة وذكر بعض صلاة
واقامة مغرب عليه وهونها ولاحتياجها الزيادة بيات
تركها **فصل في حرم عليه اي الكلف صلاة النفل** **الارد**
به هنا وفي قوله الا في وتكره ما قبل الغرض الحسن فيشمل
الجنارة وقفا النقل المنسد ومثل النقل المنذور ما قيد
نذره بوقت مع او كراهة لان النذر انما يلزم به ما ندب كان
اطلق عنه بعض ونادر صلاة يوم بعينه نفل او كره وقت
كراهة ويصح **عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند**
خطبة الجمعة وكذا يمنع قبلها بمجرد طلوع امام من خلوة او قبل
لصعود من غير خلوة او محي صعوده ان جلس عليه قبل
القول فيما يظهر وكره فيما يظهر نقل عنه حصة عن جماعة ما يدل
عليه ما قالوه من ان من جاء وحطبت العيد فخطب يندب جلوسه
وقتها كانت يصلي او يسجد وان لا يصلي العيد الا بعد فراغ
الحفص **ومند فبين الوقت الاختياري او الضروري او بعد**
دروجه له عليه **فرغ** وبقي عليه منه ايضاً عند ابتداء إقامة
لرب مسجد وتكره **بعد طلوع الفجر** ولولد اخا مسجد
ولادته له النهي الى ان تقام الصلاة او الاركتين للفجر
والوتر قبل استغفار لافيه والا الوارد فيفعله قبل الفجر

باربعة مشروها اعتيادتا خبره وعلية نومه عنه وعدم خوف
فوات الجماعة وقيله قبل اسعار لا فيه والاجاره وسجود تلاوة
فيحوز ان بعد صلاة صبح قبل اسفار وكرها فيه على المعتمد خلافا
الظاهر قول السائل منعا فيه انتهى ومحل كراهتها فيه او منعها
الاخوف فيقول ولا تغارح كان صلى عليها وقت كراهة دفنت
ام لا كراهة منع ان دفنت والاعتدلت عند بن القاسم وقال
اسهب لا تغادر وتستمر الكراهة فيما ذكره المعتمد **ان توضع**
الشمس عن محل السادة التحية اي قد رطلوها الى جهة السوا
قيد بغير التماخض العرب وسكون المتانة التحية اي قد رطلوها
من رماح العرب وقدره اثني عشر شبرا يستبرأ المتوسط وينزل
الارتفاع فقط فيظل تدفن منها الحجرة ويكره نقل **بعد فري**
المضر لا بعد دخول وقت وقبل صلاته **اي ان يغيب الغرب** الا
جنازة وسجود تلاوة قبل اسفار وكرها فيه ويجري هاهنا
قريبا **وعند اذان الجمعة للجماعة** وفي محضر الوقت كراهة اي
عند اذان فري غيرها للجماعة **وبعد فري الجمعة في الصلاة**
اي الجامع الذي هلاها فيه وفي نسخة **الشمس** مصلاة والمراد
الجامع لا خصوص محل صلى فيه قال وهل الى ان يترجم فيه بعد
الظهور الاول ان يخرج من المسجد انتهى والمعتمد الكراهة
ولو انصرف اكثر المصلين الان يخرج من المسجد ثم يعود يصلي
ولا تتركه عند الاستئذان قبل ميل الشمس عن كبد السماء او
هذه عند **الشمس** تسمية قطع وجوبها ثم يوقت بها فيكون
وقطع يد باجوتة هي كراهة اذ لا يصير الى الله تعالى عنه
احرم كل عدا او جهلا او بهوان ثم تذكر الساقى وعلم الخامل
فيها انه وقت يفي ولا فقا على كل لانه مظهر على القطع اي
مطلوب منه الامن دخل والامام يحط بيوم الجمعة فاحرم خطا

اوسيانا

اوسيانا فلا يقطع لقوة الخلاق في امر الدار بالتمتع المخطبه
دون غيرها **فصل الاذان سنة** كفاية لفري عيني وقت
اختياري ولو جمعة في المواضع التي العادة ان يجتمع الناس لها
اي فيها **كل جامع والمساجد** وواجب في المصرفة فيه وحرم قبل
وقته كعلي امرأة على احد اقولين وكراهة لها على امر كل سنت ولو
رأيت الجماعة معجيين لم تطلب غيرها على ما يفهم من قولين
بشترينهم وان احتمل التحريم وكذا ان يكره على الاصم كفاية وكذا
في ضروري وفري كفاية فيما يظهر وندب ليسا فري فلاه قد
وجامعة لم يطلبوا غيرهم فقام من هذه انه يقتضيه احكام خمسة
ليس فيها الاباحة وهي السنة والحرم والكراهة والندب
وهلقة مطلق الاعلام وامطلاحا الاعلام **بدخول وقت الصلاة**
الاختياري **المزمنة** عينا بالالفاظ **المشروعة** الواردة في
السنة وهو افضل ام لا مامة قولان اشهرهما انه افضل لخبر
الامام اعمر للبيعة وارسد المودعين لا يقال امامته عليه الصلاة
والسلام وتركه الاذان يدلان على افضليتها عليه لانه قبل
اغانرك ذلك رفقا بالامة لانه لو قال حي الصلاة واجب على من
سمعه الايقان اليها انظر الطنجيني قاله **الشمس** وما ذكره
انه اشهر نحوه في منهاج السافعية وما لم يثبت به من الخبر فقلو
ففي حجر علي النجاج في توجيه اصحية كون الاذان افضل
من الامامة مانعه لقوله تعالى واحسن قولاهم دعي الى الله
قالت عائشة هو المودنون ولا ينافيه قول بن عباس هو النبي
صلى الله عليه وسلم لانه الاحسن مطلقا وهم الاحسن بعدة
والكون الالية ملكية لانه لا مانع من ان المالى يستتر الى افضل
ما سير بعدة ولا يصحح انه صلى الله عليه وسلم دعي له
بالمنفرة والامام بالارستاد والمنفرة اعلى وقام قال الماوردي

دعي للامام بالارشاد حروف ريفية والموذن بالمترة لعلمه سلامة
 حاله وانه جعله امينا والامام من امناء والامين خير من الضامن
 وانه قال للموذن يفر له مدي صوته ويشبه له كل رطب وزيت
 واحدة بين جبان من حرم من دل على جرفه اجر فاعله ان الموذن
 يكون له مثل اخر من صلى باذانه وانما لم يواظب على الله عليه
 وسلم وخلفاؤه عليه لاحتياج مراعاة الاوقات فيه الى فراغ
 وكانوا مشغولين بامور الامة ومن ثم قال عمر رضي الله عنه
 لولا الخليفة اى الخلافة الاذنت واعترف بان الاستسقاء ليدل
 انما يمنع الادامة لا الفل في بعض الاحيان لاستسقاء اوقات الفراغ
 كما اعترف الجواب بانه لو اذن لقالي رسول الله وهو لا يخفى
 او ان محمد رسول الله ولا حرج له فيه بانه في غاية الحز له ككل
 اقامة ظاهر مقامه فممن كنيسة على انه صح انه صلى الله عليه وسلم
 اذن مرة في السور كما يقال ذلك ونقل عنه في تشهد الصلاة
 انه كان يأتي باحداهما تارة وبالاخرى اخر انتهى نفسه وشهر
 الاقنيسي افضليتها عليه ومتى عليه في نظره وعلى ان
 الاقامة افضل منه تنبأ لا يأتي للمص فقال
 امامه تفضل يا ديني **ما** تفضله اقامة فلتعلم **ما**
 قلت ولعل محل الخلاف في الاذان السنة لا المذوب او الواجب
وهو الله اكبر الله اكبر ويعتبر في صحة نية الفعل قياسا
 على ما ذكره في نية الصلاة ولا يمتنع ثابته التفرخ خلافا
 للامير اي قلوا ابد بالتكبير من غير نية فعله ثم بدله الا
 اعاد التكبير ولم يلق بالاول ويعتبر في كماله الترتيب
 تكس اعاد التكبير وحده وليس بما منع من افعاله **اشهد**
ان لا اله الا الله واشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول
الله اشهد ان محمد رسول الله ثم يرجع استئنا كما في شرح

ايضا

اللهم

اللهم فتقول الاي مضي مذهبنا انه ركن يطل بركه الا ذات
 غير ظاهر **الشهادتين بارفع من سوتة** بها **اولا** فيخففها
 دون التكبير لكن حقا بسبع صوته بها ثم يرجعها كالتكبير
 ثم يترجى على الصلاة في على الصلاة في على الصلاة
الله اكبر الله اكبر ولا اله الا الله ويبريد في اذن الصبح بعد
قوله في على الصلاة الثاني قبل التكبير الاخير **الصلاة خير من**
النوم مرتين خلافا للقول بافادها والقول بتزكها راسا
 لمن في ضعفه متميزا عن الناس لعدم امكان من سمعها
 من مضطجع ليستط للصلاة كما هو اصل وضعها ورده سند
 بان الاذان بعد الكيفية امر متبع الا تراه يقول في على الصلاة
 وان كان وحده والصلاة خير من النوم ما دونه عليه
 الصلاة والسلام كما في الاستدكار وعجزه وقوله للموذن
 حين جاء يعلمه بالصلاة فوحده نائما وقال له الصلاة خير
 من النوم اجعلها في نداء الصبح اقرار عليه ان يستقوا
 من الناف الاذان في عز محله كما كره مالك التلبية في غير
 لانه استقام عن تركها انتهى وهو واحد قولين والآخر استا
 عن **الحج** على الرسالة وفي **الشهادتين** لا يقرأ في حرم
يود الصلاة من الصلوات الخمس حتى الجمعة قبل وقتها وعيد
 فيه كالصلاة ان وقعت قبله ايضا **لا صلاة الا صبح** فانه لا يجب
 ان يوزن لها في **السدس الاخير** اي اوله فان فات في بقية
 فيما يظهر وحرم قبل **السدس الاخير** على المشهور وقيل يوزن
 لها من مضي ثلثه وقيل من نصفه **من الليل قبل طلوع الشمس** والورد
 دليل خام قنيتها وبقي ما عداها على الاهل ولا نهاتاني للناس
 وهم ينام فينا هبون لفضيلة التعليل وفضل الجماعة وهو
 محسوب من الغروب وقدره كما في للمص **وقت** على الرسالة

ساعتان وانت جبرانه يكون كذلك عند استواء الليل وعدمه
غير ان مدة الساعة تختلف باختلاف ذلك قاله **ع** علي الرسالة
لا يقال سمي ساعتين لان الليل ست ساعات كالنهار والساعتان
سدر الجميع لانا فقول المتبادر من قوله في السدر الاخير
انه سدر الليل فهو منسوب لليل لانه والنهار ثم يوزن لها
ثانيا عند دخول الوقت الاذان المسني ويستحب للمنفرد اذا
كان مسافرا ان يردد الحمد من ابي سعيد الخدري وهو قول
المصطفى اله اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك
او بادية فاذنت فارفع صوتك بالبدا فانه لا يسمع مدحون
المودن جن ولا انس ولا شئ الا شهده له يوم القيامة كذا في
تركه وفي **البيان** ان القائل اني اراك تحب الغنم ابو سعيد لم يرد
الرجح منصفه الانصاري ثم الماذني ثم قال ابو سعيد كنه
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه رواية الموطا والبخاري
وكا مسافر من فلاة من الارض لا قال مالك وبن جبير ويستهله
قوله في غنمك اونه مسافر حكاه الحق به جماعة لم يثقل غيرها
مسافرون او فلاة لليلة المذكورة فقصر المصنف الله بالتميز
والمسافر للاستدلال بصرح الحديث فلا يقال لامعهم
لوصفين لانا نقول قوله الحديث يرويه نعم بلحق به من ذلك
كما ذكره تامل **تبيينه** **ويجوز للمودن من مد بالالله اكبر**
فيصير اكبرا جمع كبير وهو الطبل فيخرج الاذان الى المعنى
الكفر قاله **الشمس** ويجوز من مد هرة **اسهه** وهرة **الجملة**
علي اكبر لانه لا يخرج به عن الحيز والافتتاح المرادني
الى الاستغفار **ومن الوقت علي الهامن لا الله** التوضيح هو
خطا الدخيرة هو كثر وتعطيل ومن ترك ادغام الدال في الراء
من محمد رسول الله لانه الحق حتى عند الفراء ومن فتح اللام

من رسول

من رسول الله بن باب شاذ من فتحها لم يشهد فابا رسالة
لانه جعل رسول الله بدلا من محمد ولم يأت بخبر ان مع انه مطلق
انتهى وانظر هل يفتقر ذلك للعامي بالغزو ومن ترك النطق بالها
من في علي الصلاة ومن ترك الحامد في علي الفلاح لم يوجه
لغير المقصود ويكون الاذان من سلاسل ساكنة نداء متواليا
حيث لا يتخلله سكوت كثير ولا كلام اي يكره فصل للمائة كلها
او بعضها **سوا كان سلاما او ردا** ولو بالاشارة او غيرها
كتميم عاظم وكلام لا يجب بخلاف ما وجب لانفاذ اعم وجوه
اذا ما يجب لا يكره فيكلم ويبي الا ان يطول فيبدي وقرئ
بين المودن وبين المصلي حيث ابيع له الرد اشارة بان عبادة
لا رفع لها في النفس كالصلاة لعدم حرمة الكلام فيه كهي فلو اجز
فيه الرد اشارة لربما تطوف فيه للكلام والملي من له وجب عليها
الرد بعد الفراغ وان ذهب المسلم وكرهه ايف على قاضي حجة
او داهي ولم يرد بعد الفراغ كما هو ظاهر كلامهم وظاهره
ولو بقي المسلم لحصول ابتداءه على من ليس بما ينافي الذكر
بخلاف للوردان والملي وقيل مردان بعد وان ذهب ويحي ان
فصل بيني مما حيت قرب فان طاله بان اعتقد سامعه باكل
او شرب وقول العهد يمنع الجمل علي الكراهة ويجري فيه القرب
والطول المتقد مان وان كان ابتداءه غيره ولا يبي على الاول
وان قرب فان رعى فيه عادي فان خرج لنفسه ابتداء الاول
غيره علي اذ انه بل ان لم يأت ابتداء **ويستحب لمن سمعه اي**
الاذان التزم في السنة او المندوب لا المحرم او الملهو فينتهي
تقريبا او كراهة **يجب الي اخر الشهادتين من غير ترجيح**
لا يغير من سمعه ولو كلفا من كهم ولو علم به بروية المودن
او باخبار غير واشتر كلامه بانه سمعه كذا والا فمصر

وهو ان يكون من غير مد من غير مد
ويكون من غير مد من غير مد

على حكاية ما سمعه على ما بينه خير اذا سمع المودن فلو
مثل ما يقول واما جوار حكاية قبله فمنا مع سماعه له
يعينه ويحتمل تحريمه ما لم يسمعه ويحتمل كتمان العبد للمودن
الذي يسمع تكبير الامام واذالم يسمع الشهادتين منه
اولا قبل تكبير الترحيم او يتكبر وظاهر الخبر ان المودن
يسمعه لا يحتمل وذكر المصنف نداء الشهادتين ولم
يذكر نداء متابعتهم للمودن في ذلك انه مندوب ثان فالذا
الي بالحكاية ولم يتابعه فقد اتي بمندوب وفاته مندوب
من جوار حكاية قبله لا يري به ادخله جارا فيجد جوار
مقابلته وهو متابعتهم ويأتي اذان غيره على احد قولين والا
خ لا كما لا يحتمل اذان نفسه ويحتمل انه يحتمل لانه سمع نفسه
ولا ابن القاسم يحتمل اذان نفسه بعد فراغه منه اي لا قبله
كما فيه من الفصل وكذا يقال في حكاية اذان غيره على التكرار
به هذا واستظهر بعض شيوخ الزرقاني حكاية التكبير
اربعا ان كان المودن غير مالي للحد من المار واستظهر
فتنه فقط لانه اذا لم يحتمل الترحيم مع انه مشروع فاوي
غير مشروع عندنا وهو ترجيح التكبير ولا يندب لسامع
مودنين او اكثر حكاية ما اذاع على واحد كما للراشدي
احتموا او انفردوا ثم بالغ على نداءه وعلى انه المتكبر
الشهادتين بقوله **ولو كان في صلاة نافلة** فان حكى ما ذكر
على الشهادتين صح ان ابدل الحيعلين بحرقلتين والا
يطلق ان قالها عدا او جهلا لا سيما وحكاية لفظ الصلاة
خير من النوم يبطل حتى النقل لاني كلام بعيد من الصلاة
وتكره حكاية الا اذان في رفقة اصلية كمنذوره فيها
يظهر ويحتمل بعد فراغه منها ولو بعد فراغ الاذان فادحاه

فيها

فيها وصححة فان زاد على الشهادتين كما تقدم **ويستمر**
في المودن شروحه وصححه وشروطه كمال فشرها والصحة اربعة
ان يكون مسلما فلا يصح من كافر ولو عزم على الاسلام
قبل شروعه فيه كما هو ظاهر كلامه كظاهر اطلاقهم وبه جزم
وفي بن تايي صحته مع عرفه والفرق على الاول بينه وبين
الفصل عدم عدالة قبل نطقه ولو بعد عرفه وعداله المودن
اما شرط كمال كما يقول المصنف او صحة كما نقلت **عن** بن عرفة
ثم ان عدم صحة اذانه جاز فاما اذا هو قبل يكون به مسلما
كما عند بن عطاء الله وغيره لا يمانه بجملتين منه قبل اسلامه
وفيما اذا قيل بعدم اسلامه به كما في يهرام **وتت** وفي عبارة
ع على الرسالة لا يكون باذانه مسلما خلافا لابن عطاء الله
اه وبما رتة على المختصر فان اذن الكافر كان باذانه مسلما
عند بن عطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضي ان يحسنه
خلافا وليس كذلك انتهى فظاهره اعتقاد ما في بن عطاء الله وهو
ظاهر ويكن ترجيح ماله على الرسالة ان سلم باسرها الصلة
للاسلام وهو حينئذ الا اذن لم ينو الاسلام واذا ارتد للمسلم
الاصلي بعد الاذانه بطل اي واجبه ان بقي الوقت بعد رده
وفي النواذر ان اعادوا في الوقت فحسب وان اختروا
اخر اقاله **2** ويبطل ثوابه ولو اسلم كالصلاة واعادها ان
اسلم بوقتها ولو اذاع ركعة **ذكر** فلا يصح من امره بنا
على حرمة منها او على كراهية قولان كما مر لان رفع صوتها
عورة قال **ع** وهذا التعليل انما يظهر على الاول دون
الثاني فلا ينبغي حمله على كراهية اي الا ان يقال مطلقه
كونه عورة لا يستلزم التلذذ بها قطعا **بالف** لا من صبي
مميز الا ان يعتمد في دخول الوقت او الاذان على السمع

وكذا يشترط بلوغ المقيم لكن ينبغي صحتها منه وان لم يكن
 فابط وقت ولا اعتد علي اقامته بان حين لم يان فيها بخلاف
عافلا وشروء الكمال ان يكون عدلا عارفا بالاوقات
 صيا اي حسن الصوت مرتفعه لكن بغير تطريب وترجيع
 وترجيع القنا ويكره غليظه ومثلغه قال عمر بن عبد العزيز
 لم دون اذن اذنا سمعا والافاعتر لنا كما يكره مرتفعه بطريق
 لتافاته الخشوع والوقار بن راشد كاذان مصر والكراهة
 على بابها الا ان يتعاضد فيهم قاله بن ناجي والظاهر انه هو
 ما يخرج عن كونه ذكر اقبل به في الزمان بالا لكان زاد بن عرفة
 في سره كماله كونه افضل اهل الجي **متطهر** اي متوضئا
 حينه وكره بدونها وهي في الجنب استدقاها وتكره جالسا
 لغرر مرعى ونحوه خلافا لقول بن ناجي يحرم الاعداء
مستقبل القبلة الاسماع فيستدبر جو ازا لو يبدنه
 على ظاهره مال بن راشد وظاهر بن بسير انه يظن به
 وقيل يدبر وجهه فقطحيا وشمالا وخلقه للاسماع لم يبق
 بدنه للقبلة لما روي ان بلالا كان يستقبل في اذانه ثم يستدبر
 بوجهه وبدنه قائم الي القبلة ثم يستقبلها اخر اذانه وفيها
 لماك واسع جعل اصبعيه في اذنيه للاسماع **وان لا يكون قد**
صلى تلك الصلاة التي اذن لها فيكره اذان بعد صلاة اما
 في جماعة او منفردا ولو اراد اعادةتها جماعة بعده ولا يكره
 اذانه ثانيا بموضع غير اذانه باخر قبل صلاته بل يجوز كما روي
 بن وهب وهو للعمد وقال اشهب يكره الثاني **فصل**
الاقامة سنة عمدا لبال يعلي فريضة وان قضا الا نحو
 فوات وقتي فعملها اختياري او ضروري سواء كان بهلى
 من يرميها منفردا او اما ما ينساققا وكفاية لعلاء جماعة

ذكر

ذكر فقط او معهم سنا في حق المذكور والامام والا فضل اقامة
 المؤذن دون الامام والناس وفي **ح** ينيد بالمقيم طهارة وقيام
 واستقبال انتهى وفي البرهان موني عن بن عرفة ان الوضوء شرطا
 فيها اكله بخلاف الاذان قال وكان وجهه ان انصا لها بالصلاة
 صيرها كالحج منها ولا يها او كد يد ليل مسيتها في حق المنفرد
 دون الاذان فندوب وبوفاد ذلك قول المدونة لاما من ان يرد
 غير متضمن ولا ينضم الا متوضئا انتهى والممول عليه ما في **اول**
من الاذان لانصا لها بالصلاة وان تراخي ما بينها ظاهرة ولو با
 لدعا وقال بن كنانة **من تركها بعد اطلت صلاة** والمشهد وصحتها
 وعليه فلوطن ان تركها بوترفعها فصح قبل السلام ولا ينع
 عليه وفي مختصر الطليطلي بعبء الصلاة لا دخاله فيها ما ليس
 منها وهو المعتقد لما يقوده **ح** وسجوده بعد السلام لغو
 لا يوترق رافيتها وعلى القول قول بن كنانة لا تجزئ صلاة سجود
 وهل يعيد ابد الوفي الوقت قولان **فلا احتيا** مراعاة لقول
 بن كنانة **ان يجزئ** اي يخفف **علي الاتيان بها ولا يتساهل**
في ذلك وهي مربة وسر وطها كالاذان وكره كلام بعدها في
 غيرهم والا فضل الامام او مأموم الاستقبال بدع الخبير
 ساعمان تفتح لها ابواب السما وقلداع تردد دعوتة حضرة
 الله والعق قال الظاهر انه اراد بالند الاذان والحتم
 دخول الاقامة لانها دعا ونوب لامام تاخير احرام بعدها
 قليلا بقدر صفوف المنفرد ولا يدخل الممراب الا بعد تمامها
 وهي احدي الثالث التي يعرف بها كمالا بن ناجي فقهه ثانيا
 اسراعه بالاحرام والسلام للاشارة مأموم فيها وفي
 احدها ثالثها تقصير الجلسة الوسطي **وهذا الحكم** وهو السنة
 ثابت **عن حق الرجل واما المرأة** فالاقامة في حقها اذا صلت

وحدها **مستحبة** فان صلح مع رجال الكفت باقامتهم وقا
 ندبها ولا يجوز ان تكون هي المقيمة لهم لان صيرتها عورة
 ولا تحصل مستحبا باقامتها لهم ولو محارمها فيما يظهر لان
 التقليل بالمظنة كما لا يحصل بسنة الاذان باذائها **سرا**
 ظاهره انه وصفي لتمام المستحب وفي المص على الرسالة ما يفيد
 ان كلامنا اقامتها وكونها سرا مستحب على حدته فتاتي بحسب
 المستحبين ان اقامت سرا وقتلها في ندب السرية الرجل المقيم
 فان اقام سرا فقد اتى بسنة ومندوب وجهر ابسته فقط
 وكذا ندب لصي على نفسه فرع لا تخفى الاقامة **وان لم**
تقم فلا اثم عليها وان كان خلاف الاول **ولفظها** اي الاقامة
 من حيث هي **الله اكبر الله اكبر** شهد ان لا اله الا الله شهد
 ان محمد رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت
 الصلاة **الله اكبر الله اكبر** لا اله الا الله وما ذكرناه من ايراد
 الاقامة حتى اقامت الصلاة خلافا لرواية المصريين عن مالك
 شفعها ما عدا التكبير **وانه متى** هو المشهور **وان يسمع غير**
التكبير غلطا او عدا لا تجزية الاقامة ولا يتكلم في الاقامة
 ولا يرد على من سلم عليه والمصلي مخير بين ان يقوم للصلاة
 حال الاقامة او يعدها ولو اطاق القيام حالها على التقدم خلافا
 لظاهر المختصر **فصل** سرائط همة الصلاة **اربعة** **واما**
 لنا خامس وهو ترك التكبير من الافعال وسادس وهو
 الاسلام خلافا للمص فيما مر **طهارة الخبث** عن التوب والبدن
والمكان ابتداء ودواما وذكر فيما مر انها واجبة وتقدم قول
 قوي فيها بالسنية وذكر هنا سترط فتحصل من هذا حال
 انها واجبة سترطا والفرق بين الواجب الشرطي والواجب
 غير الشرطي ان الواجب الشرطي يلزم من عدمه عدم الجلا

قد